لودجي كان

By Lodj

العدد: 111

26- 09 -19

مجلة لوديجي الاسبوعية

2030 :
تحويل كأس العالم
إلى رافعة وطنية

الصحراء المغربية :
تنزيل الحكم الذاتي

الدولة الاجتماعية :
الانتقال إلى مرحلة أوسع
عبر توسيع الحماية وتعزيز
الطبقة الوسطى

حكومة 2026-2031

3 أوراش حاسمة تحدد ملامح الولاية المقبلة

وطني مستقبلي

طنجة في قلب الحملة :
نزار بركة يضع الغلاء
والصحة والسيادة
الاقتصادية في واجهة
برنامج الاستقلال

أخبار بلا حدود

بوريطة يستقبل السفير
الفلسطيني الجديد
بالمغرب في محطة
دبلوماسية جديدة

www.lodj.info

LODJ

يحدث في 24 ساعة آخر

@lodjmaroc

فهرس

04 الافتتاحية

232 آخر الأخبار - أخبار بلا حدود

240 حياتنا

249 صحتنا

257 فن وفكر

269 كلاكسون

277 تكنولايف

LODJ

لوديجي ميديا - مؤسسة الرسالة الإعلامية

مطابع الرسالة

رئيس مؤسسة الرسالة
حسن السنتيسي الإدريسي

المدير التنفيذي للوديجي ميديا
عدنان بن شقرون

إدارة فنية وتقنية
محمد أيت بلحسن

فريق النشر
سارة البوفي - عائشة بوسكين
خولة محفوضي

مونتاج
خولة محفوضي

تصميم وغلاف المجلة
عماد بن بورحيم

:

اقرأ أعدادنا القديمة :

www.pressplus.ma

افتتاحية

حكومة 2026-2031: ثلاثة أوراش حاسمة سترسم ملامح الولاية المقبلة

الصحراء المغربية، مونديال 2030، والدولة الاجتماعية: الولاية المقبلة لن تُقاس فقط بعدد الإصلاحات المعلنة، بل بقدرتها على الانتقال بالمغرب إلى مستوى جديد من الفعل والنجاعة.

عندما تقرأ البرامج الانتخابية بنداً بنداً، قد تضيع الصورة الكبرى وسط كثرة الوعود والأرقام والتدابير. غير أن القراءة المتقاطعة للكتب الوردية الستة التي أنجزتها هيئة تحرير L'ODJ Média حول البرنامج التشريعي 2026-2031 لحزب الاستقلال، تكشف عن منطق سياسي أكثر وضوحاً: الحماية، الثقة، والسيادة. هذه الكلمات الثلاث تلخص، في العمق، خيطاً ناظماً يربط بين الأسرة، والقدرة الشرائية، والخدمات العمومية، ومحاربة الريع وتضارب المصالح، وتعزيز السيادة الاستراتيجية.

لكن الحكومة المقبلة لن تستطيع أن تدير 99 أولوية بالوتيرة نفسها وفي الوقت نفسه. السياسة العمومية تبدأ دائماً من لحظة الاختيار: ما الذي يجب وضعه في مقدمة الولاية؟ وما هي الملفات التي يمكن أن تغيّر فعلاً ميزان البلاد خلال خمس سنوات؟

من هذه الزاوية، تبرز ثلاثة أوراش كبرى يمكن أن تحدد ملامح الفترة 2026-2031: تنزيل الحكم الذاتي في الصحراء المغربية إلى واقع مؤسساتي، تحويل كأس العالم 2030 إلى رافعة وطنية للتسريع، والانتقال بالدولة الاجتماعية إلى مرحلة أوسع تجعل حماية الطبقة الوسطى وتوسيعها هدفاً سياسياً قابلاً للقياس.

1 ـ الصحراء المغربية: من المبادرة السياسية إلى الهندسة المؤسساتية

الورش الأول هو الصحراء المغربية.
وهنا تفرض الدقة نفسها: الكتب الوردية الستة لا تقدم الحكم الذاتي كأحد المحاور التقنية المفصلة للبرنامج. لكنها تقدم عنصرين أساسيين لفهم ما يمكن أن يعنيه الانتقال إلى مرحلة جديدة: السيادة باعتبارها قدرة على الاختيار، والثقة باعتبارها نتيجة لمؤسسات واضحة ومسؤولة وقابلة للمساءلة.

الكتاب المخصص للسيادة الاستراتيجية يوسّع مفهوم السيادة بشكل لافت. فالموضوع لم يعد مقتصراً على البعد الترابي أو الدبلوماسي، بل أصبح يشمل الماء، والطاقة، والغذاء، والدواء، والصناعة، والتكنولوجيا، والبيانات، والتمويل، واللوجستيك. الفكرة الأساسية هي أن الدولة تكون أكثر سيادة كلما حافظت على قدرتها على القرار في أوقات الأزمات والاضطرابات.

إذا أسقطنا هذا المنطق على ملف الصحراء، فإن التحدي في الولاية المقبلة لن يكون مجرد إعادة تأكيد الموقف السياسي، بل الانتقال إلى سؤال أكثر تعقيداً: كيف تُترجم فكرة الحكم الذاتي إلى مؤسسات واختصاصات وموارد وآليات للمساءلة؟

ذلك يعني التفكير في توزيع الصلاحيات، والموارد المالية، والعلاقة بين الدولة والمجالس الترابية، والحكامة المحلية، وجودة الخدمات، ووضوح المسؤوليات. وهذه ليست أسئلة تقنية هامشية، بل هي جوهر أي بناء مؤسساتي قابل للحياة.

الكتاب المخصص لمحاربة الفساد والريع وتضارب المصالح يلح بدوره على تقليص "المناطق الرمادية"، وتوضيح المسؤوليات، وتتبع القرار العمومي، والشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وهنا يمكن أن يصبح الرهان الحقيقي هو تحويل الحكم الذاتي من أفق سياسي إلى هندسة مؤسساتية دقيقة. أي أن نجاح هذا الورش لن يُقاس فقط بما يُقال عنه، بل بمدى وضوح الاختصاصات، ونجاعة المؤسسات، وقدرتها على إنتاج الثقة والنتائج.

2 ـ 2030: من تنظيم كأس العالم إلى تسريع التحول الوطني

الورش الثاني له تاريخ واضح: 2030.
كأس العالم يمكن أن تترك ملاعب جديدة وطرقاً أفضل. لكنها يمكن أيضاً أن تترك اقتصاداً أقوى، ومقاولات أكثر تنافسية، وكفاءات جديدة، ومؤسسات أكثر سرعة، ومدناً أكثر قابلية للعيش.

وهنا يقدّم الكتاب الخاص بالسيادة الاستراتيجية زاوية مهمة جداً. فهو يتحدث عن ضرورة تحويل الأوراش المرتبطة بالمونديال إلى إرث صناعي وليس مجرد إنفاق ظرفي، عبر تمكين المقاولات الوطنية من الاستفادة من الطلب الاستثنائي الذي تخلقه هذه المشاريع، وبناء قدرات يمكن استعمالها وتصديرها بعد 2030.

وهذا هو الفرق بين حدث رياضي كبير وبين رافعة وطنية للتغيير.

السؤال الحقيقي ليس فقط: هل سنكون جاهزين سنة 2030؟ بل: ماذا سيبقى سنة 2031؟

هل ستخرج شركات مغربية أقوى؟ هل ستنشأ سلاسل إنتاج محلية جديدة؟ هل سترتفع الكفاءات في البناء، والنقل، والطاقة، والرقمنة، والسياحة، والأمن، والخدمات؟ هل ستتحول الاستثمارات العمومية إلى قدرات دائمة؟

البرنامج يربط هذه الرؤية بمقترحات أوسع: رفع المحتوى المحلي في بعض الاستثمارات الطاقية، إعطاء وزن أكبر للقيمة المنتجة داخل المغرب في الصفقات العمومية، الانتقال من التجميع إلى الاندماج الصناعي في قطاعات مثل السيارات والطيران، وتطوير الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.

إذاً، 2030 يمكن أن يكون مختبراً لسياسة صناعية جديدة.

لكن هذا النجاح سيظل ناقصاً إذا استفادت بعض المدن والجهات من أوراش 2030 بينما بقيت مناطق أخرى خارج الدينامية. وهنا يعود السؤال الاجتماعي بقوة.

3 ـ الدولة الاجتماعية: من حماية الهشاشة إلى توسيع الطبقة الوسطى

الورش الثالث ربما يكون الأكثر التصاقاً بالحياة اليومية للمغاربة.
الكتب الوردية لا تتعامل مع القدرة الشرائية باعتبارها فقط مسألة أسعار. المقاربة أوسع: مسالك التوزيع، الهوامش، الأجور، المعاشات، السكن، فرص الشغل، النشاط الاقتصادي، والفئات التي تصعد أو تنزل داخل السلم الاجتماعي.

وهنا يظهر تحول سياسي مهم: الطبقة الوسطى لم تعد مجرد نتيجة مفترضة للنمو الاقتصادي، بل أصبحت هدفاً معلناً للسياسة العمومية.

الدولة الاجتماعية في مرحلتها الأولى ركزت أساساً على توسيع الحماية وتخفيف الهشاشة. أما المرحلة المقبلة، فمنطقياً، فيفترض أن تطرح سؤالاً مختلفاً: كيف نمنع الأسر من الانزلاق إلى أسفل؟ وكيف نتيح لأسر أخرى أن تصعد فعلاً إلى الطبقة الوسطى؟

هذا يغيّر طريقة تقييم السياسات.

فحماية الطبقة الوسطى لا تمر فقط عبر الأجور. تمر أيضاً عبر مدرسة عمومية جيدة لا تضطر الأسرة إلى دفع تكلفة تعليم موازٍ، ومستشفى عمومي فعال لا يحول المرض إلى أزمة مالية،

وسكن قابل للتحمل، وفرص شغل مستقرة، ونقل لا يلتهم جزءاً كبيراً من الدخل.

الكتاب الرابع المخصص للخدمة العمومية يربط المدرسة والصحة والشباب بفكرة واحدة: الدولة الاجتماعية تُقاس عند الاستعمال. فهو يقترح أدوات مثل وكالة وطنية للمستعجلات، والطبيب المرجعي، ومنصة وطنية للتعلم الرقمي والذكاء الاصطناعي، وبرامج لإدماج الشباب، وهدف تكوين 100 ألف موهبة رقمية.

كما أن محور الأسرة يوسع مفهوم الحماية ليشمل الطفولة المبكرة، والصحة النفسية، والإدمان، والروابط الأسرية والتضامن بين الأجيال.

وهكذا تصبح الدولة الاجتماعية أكبر من مجرد تحويلات مالية.

افـــــتتاحية

تصبح مشروعاً لخلق أمن اجتماعي يسمح للمواطن بأن يخطط للمستقبل.

التحدي الحقيقي: التنفيذ لا الإعلان

عند جمع الكتب الستة، يظهر أن المحاور الخمسة ليست جزرًا منفصلة. الأسرة تحتاج إلى دخل وخدمات. الطبقة الوسطى تحتاج إلى سوق عادل ومؤسسات نزيهة. السيادة تحتاج إلى تعليم ومهارات وصناعة. والدولة الاجتماعية تحتاج إلى حكامة حتى لا تتحول زيادة الإنفاق إلى زيادة في الكلفة دون زيادة في الجودة.

وهنا سيكون اختبار 2026-2031.

ليس في عدد القوانين الجديدة، ولا في عدد الشعارات، بل في القدرة على الاختيار، والترتيب، والتنفيذ، والقياس.

في الصحراء: الانتقال من المبادرة إلى المؤسسة.
في 2030: الانتقال من الورش إلى الإرث.
وفي الدولة الاجتماعية: الانتقال من حماية الفئات الهشة فقط إلى بناء طبقة وسطى أوسع وأكثر أمناً.

هذه هي، في النهاية، معادلة تغيير الحجم.

ثلاثة أوراش مختلفة، لكن بمنطق واحد: مغرب أكثر قدرة على القرار، أكثر قدرة على التنفيذ، وأكثر قدرة على جعل المواطن يشعر بأن التحول الوطني يصل فعلاً إلى حياته اليومية.

بقلم: هيئة تحرير

طنجة في قلب الحملة : نزار بركة يضع الغلاء والصحة والسيادة الاقتصادية في واجهة برنامج الاستقلال

تحولت طنجة، مساء الخميس 17 شتنبر 2026، إلى محطة بارزة في حملة حزب الاستقلال للانتخابات التشريعية، خلال لقاء تواصلي ترأسه نزار بركة، الأمين العام للحزب، بمشاركة محمد الحمامي، وكيل لائحة الحزب بدائرة طنجة–أصيلة، وإدريس ساور المنصوري، وكيل اللائحة بدائرة الفحص–أنجرة، إلى جانب عدد من مسؤولي ومرشحي الحزب.

الغلاء في مقدمة الأولويات

وبحسب معطيات الحزب، شهد اللقاء حضورا مكثفا لمناضلين ومتعاطفين قدموا من مختلف أحياء المدينة. لكن بعيدا عن مشهد التعبئة الانتخابية، ركز خطاب بركة أساسا على سؤال يلاحق معظم الأحزاب خلال حملة 2026: كيف يمكن تحويل الاستثمارات الكبرى والنمو الاقتصادي إلى تحسن ملموس في حياة المواطن؟

بركة اعتبر أن طنجة راكمت خلال السنوات الماضية بنية تحتية ومشاريع صناعية ولوجستية مهمة، من الميناء إلى المناطق الصناعية والأوراش المرتبطة بالاستحقاقات الرياضية المقبلة، لكنه شدد على أن المرحلة التالية ينبغي أن تجعل الإنسان والقدرة الشرائية والخدمات العمومية في قلب السياسات العامة.

في ملف القدرة الشرائية، أقر الأمين العام للاستقلال بأن الزيادات في الأجور وتخفيف الضريبة على الدخل خففت جانبا من الضغط، لكنها لم تكن كافية أمام استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

هذا التشخيص سبق أن كرره بركة في محطات انتخابية أخرى خلال الأيام الأخيرة، حيث وضع الغلاء والقدرة الشرائية ضمن أولويات برنامج حزبه.

الحلول التي عرضها في طنجة شملت تعزيز الأمن المائي وتوسيع المساحات المسقية لدعم الإنتاج الوطني، وإعطاء أولوية أكبر للسوق الداخلية، إضافة إلى مقترح إحداث هيئات أو شركات جهوية للتوزيع بهدف تقليص عدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك.

المقترح يطرح، في المقابل، أسئلة حول شكل تدخل الدولة وحدوده وعلاقته بقواعد المنافسة، وهي تفاصيل ستكون حاسمة إذا انتقل المشروع من البرنامج الانتخابي إلى التنفيذ.

الصحة: الرهان على الموارد البشرية والمستعجلات

في القطاع الصحي، ركز بركة على الخصاص في الأطباء والكوادر الطبية، داعيا إلى مواصلة رفع أعداد الخريجين وتحسين شروط بقائهم في القطاع العمومي. كما طرح فكرة ربط جزء من الأجور بالأداء، وتقريب التخصصات من السكان عبر المجموعات الصحية الترابية، مع تحفيز إضافي للعمل في المناطق النائية.

وفي ملف المستعجلات، دعا إلى آلية خاصة تضمن توجيه المريض بسرعة نحو المؤسسة التي تتوفر فيها إمكانية التكفل، بدل أن يبقى البحث عن سرير شاغر مسؤولية الأسرة نفسها.

أما في التعليم، فقد شدد على ضرورة تحسين المدرسة العمومية، مع تأطير زيادات رسوم التعليم الخصوصي حتى لا تتحول إلى عبء متزايد على الطبقة الوسطى.

تضارب المصالح والمقاولات المحلية

واحدة من أكثر نقاط الخطاب مباشرة كانت مرتبطة بالحكامة الاقتصادية. بركة جدد الحديث عن قانون لتضارب المصالح، وربطه بضرورة تكريس الاستحقاق والحد من تأثير العلاقات والنفوذ في الاقتصاد.

كما دافع عن منح المقاولات الصغيرة والمتوسطة فرصا أكبر في الصفقات العمومية، وطرح مبدأ الأفضلية الجهوية بما يسمح، وفق التصور الذي عرضه، بإسناد جزء أكبر من المشاريع المنجزة داخل كل جهة إلى مقاولاتها المحلية.

السيادة لم تعد فقط مسألة حدود

الشق الآخر من خطاب بركة حمل مفهوما أوسع للسيادة الوطنية. فالأزمات الدولية واضطراب سلاسل التوريد، بحسب طرحه، أثبتا ضرورة تقوية الإنتاج المغربي في الغذاء والصناعة والدواء والتكنولوجيا.

وهذا الخطاب ينسجم مع الرسائل التي دافع عنها حزب الاستقلال خلال الحملة حول تقوية الإنتاج الوطني والطبقة الوسطى وتشغيل الشباب.

بركة توقف كذلك عند مغاربة العالم، داعيا إلى الانتقال من سياسات موجهة إليهم إلى إشراك أكبر لهم في إعداد السياسات العمومية، مع الحفاظ على ارتباط الأجيال الجديدة باللغتين العربية والأمازيغية.

الأسرة والدعم الاجتماعي

اجتماعيا، تناول بركة قضايا الأسرة والطلاق وصعوبات الشباب في التكوين والشغل والسكن، ودافع عن تطوير الوساطة الأسرية.

كما دعا إلى مراجعة بعض معايير الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر، مع التأكيد أن الهدف، بحسب طرح الحزب، لا ينبغي أن يكون استمرار الأسر في الاعتماد على الدعم، بل مساعدتها على الانتقال تدريجيا من الهشاشة إلى الطبقة الوسطى.

ومع اقتراب اقتراع 23 شتنبر، تتحول هذه المقترحات إلى اختبار سياسي واضح: هل تستطيع الأحزاب الانتقال من تشخيص الغلاء وضعف الخدمات إلى تحديد التمويل والآجال ومؤشرات القياس؟

في طنجة، قدم نزار بركة جزءا من جواب حزبه. أما الاختبار الحقيقي، فسيبدأ عندما تصبح الوعود الانتخابية أمام أرقام الميزانية وإكراهات التنفيذ.

بالدار البيضاء.. رياض مزور يضع تضارب المصالح و«باك صاحبي» في صلب النقاش الاقتصادي

لم يكن اللقاء الذي نظمه تحالف الاقتصاديين الاستقلاليين، مساء الثلاثاء 15 شتنبر بفندق «حياة ريجنسي» في الدار البيضاء، مجرد مناسبة لتقديم الخطوط العريضة للبرنامج الاقتصادي للحزب. فالنقاش اتجه سريعا نحو ملفات أكثر حساسية، من تضارب المصالح والمحسوبية والوسطاء والريع والفساد، إلى القدرة الشرائية وتخزين المنتجات الطاقية. وهي ملفات جمعها رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة والمرشح للانتخابات التشريعية، تحت سؤال واحد: كيف يمكن بناء اقتصاد تنافسي إذا لم تكن قواعد اللعبة متساوية بالنسبة إلى الجميع

بحضور أطر حزبية واقتصاديين ومقاولين ومناضلين، عرض عبد اللطيف معزوز ورياض مزور، في نقاش أدار جوانب منه زكرياء كرتي، أبرز التوجهات الاقتصادية لحزب الاستقلال.

غير أن مزور اختار منذ البداية الابتعاد عن الخطاب الانتخابي التقليدي، مركزا على كيفية اشتغال الأسواق، ودور الوسطاء، والجباية، والتخزين، قبل أن يستحضر التعبير المغربي المعروف «باك صاحبي» للدلالة على منطق المحاباة والامتياز القائم على العلاقات، والذي اعتبره عاملا يضعف الثقة ويعرقل التنمية.

تضارب المصالح.. الحكامة جزء من التنافسية

أكد مزور أن حزب الاستقلال يريد الدفع نحو إقرار إطار قانوني واضح ينظم حالات تضارب المصالح إذا قاد الأغلبية المقبلة. وأقر بأن الحزب لم يتمكن خلال الولاية الحكومية الحالية من إخراج هذا الورش إلى حيز التنفيذ، رغم محاولاته، بسبب عدم التوصل إلى توافق مع باقي مكونات الأغلبية.

واللافت في هذا الطرح أن الحكامة قُدمت باعتبارها قضية اقتصادية وليست فقط مسألة أخلاقية أو مؤسساتية. فالمستثمر قد يقبل مخاطر السوق وتقلباتها، لكنه يصبح أكثر ترددا عندما يشعر بأن القواعد يمكن تجاوزها عبر العلاقات أو النفوذ.

وفي الوقت نفسه، حرص مزور على عدم تقديم موقفه باعتباره تموقعا معارضا من داخل الأغلبية الحكومية، رافضا منطق «رجل في الأغلبية وأخرى في المعارضة». وبحسب طرحه، فإن الحزب لم ينجح ببساطة في إقناع شركائه ببعض المقترحات، وهي نقطة تكتسب دلالة سياسية خاصة قبل أيام قليلة من موعد الاقتراع.

القدرة الشرائية.. الوسطاء في دائرة النقاش

شكلت القدرة الشرائية المحور الثاني البارز في اللقاء، خصوصا في علاقتها بدور الوسطاء بين المنتج والمستهلك. وكان حزب الاستقلال قد طرح، في أكثر من مناسبة، فكرة إحداث شركات جهوية للتوزيع يمكن أن تتدخل عندما تصبح الفوارق بين أسعار الإنتاج والبيع للمستهلك مرتفعة بشكل غير مبرر. وفي الدار البيضاء، تناول مزور المسألة من زاوية تتعلق ببنية السوق وآليات المنافسة.

وبحسبه، فإن بعض الفاعلين قد يتمكنون من السيطرة على أجزاء واسعة من السلسلة الغذائية، من الإنتاج إلى التوزيع، دون الخضوع بشكل كامل للآليات المعتادة للاقتصاد المنظم، وهو ما قد يجعل أدوات ضبط المنافسة وحدها غير كافية في بعض الحالات.

ومن هنا يأتي مقترح الشركات الجهوية، إلى جانب إمكانية اللجوء إلى دعم عمومي مشروط، بما يفتح سؤالا أساسيا حول حدود تدخل الدولة في السوق.

ويتبنى مزور، وفق ما عرضه خلال اللقاء، مبدأ تدخل الدولة عندما تسمح القوة المالية لبعض الفاعلين بالتأثير في قواعد السوق أو عندما تصبح القدرة الشرائية للمواطنين مهددة. فالمنافسة، في هذا التصور، تظل الأصل، لكن الدولة ينبغي أن تحتفظ بأدوات للتدخل عندما تتعرض السوق للاختلال أو التركّز المفرط.

الريع والفساد.. كلفة اقتصادية قبل أن يكونا قضية أخلاقية

عاد النقاش بعد ذلك إلى ملفي الريع والفساد، لكن هذه المرة بلغة اقتصادية مباشرة. فبحسب مزور، يمكن للمصالح الراسخة أن تبحث عن شبكات وعلاقات تحمي مواقعها، وهو ما يؤثر في تكافؤ الفرص داخل السوق. وعندما يصبح الولوج إلى الفرص الاقتصادية مرتبطا بالعلاقات أكثر من الكفاءة والقدرة التنافسية، تتراجع المنافسة ويتردد المستثمر وتتآكل الثقة.

ومن هذه الزاوية، لا تصبح ظاهرة «باك صاحبي» مجرد مسألة تتعلق بالإنصاف، بل تتحول إلى عبء اقتصادي يمكن أن يكلف البلاد فرصا في الاستثمار والنمو والإنتاجية.

فالربط بين الفساد والمنافسة والاستثمار أعطى للقاء نبرة مختلفة عن الخطابات الانتخابية المعتادة التي تكتفي غالبا بتقديم مكافحة الفساد كالتزام أخلاقي عام.

الطاقة.. التخزين قبل الاضطرار إلى الاستيراد تحت الضغط

انتقل وزير الصناعة والتجارة بعد ذلك إلى ملف أكثر تقنية، لكنه لا يقل أهمية من الناحية الاستراتيجية: تخزين المنتجات الطاقية.

وفي ظل التوترات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل الإمداد، يرى مزور أن تعزيز قدرات التخزين يشكل نوعا من التأمين الاقتصادي، يسمح للمغرب بتقليص مخاطر اللجوء إلى الاستيراد بشكل عاجل وفي ظروف أسعار غير مواتية.

وأشار في هذا السياق إلى ميناء الناظور غرب المتوسط والبنيات التحتية القادرة على رفع القدرات الوطنية في مجال التخزين.

ولا يتوقف الطموح، وفق هذا التصور، عند ضمان أمن الإمدادات، بل يمتد إلى جعل المغرب منصة جذابة للمنتجين الدوليين الراغبين في تخزين منتجاتهم بالقرب من الأسواق الإفريقية والأوروبية. وهو توجه ينسجم مع رهان اقتصادي أوسع يقوم على تحويل الموقع الجغرافي للمملكة إلى ميزة لوجستية واستراتيجية.

حتى التعليم الخصوصي دخل معادلة القدرة الشرائية

لم يغب التعليم الخصوصي عن النقاش الاقتصادي، إذ أوضح مزور أن حزب الاستقلال يدافع عن وضع إطار أكثر وضوحا لتكلفة المسار الدراسي في المؤسسات الخاصة، إلى جانب التفكير في آليات جبائية يمكن أن تخفف العبء عن الطبقة الوسطى.

ويعكس هذا الطرح اتساع مفهوم القدرة الشرائية، الذي لم يعد مرتبطا فقط بسعر المواد الغذائية، بل أصبح يشمل مجموع النفقات التي تجد الأسر نفسها ملزمة بتحملها، من السكن والغذاء والطاقة إلى الصحة والتعليم.

فجزء كبير من الضغط الذي تشعر به الطبقة الوسطى لا يأتي من سلعة واحدة، بل من تراكم نفقات يصعب الاستغناء عنها أو تقليصها.

حين يغادر البرنامج دائرة الشعارات

ما ميز اللقاء في الدار البيضاء لم يكن إعلان إجراء واحد بقدر ما كان محاولة جمع ملفات تبدو، في الظاهر، متفرقة: تضارب المصالح، والمحسوبية، والقدرة الشرائية، والوسطاء، والريع، والفساد، وتخزين الطاقة، والجباية المرتبطة بالطبقة الوسطى.

والقاسم المشترك بينها جميعا هو الثقة في قواعد الاقتصاد: هل تطبق القواعد نفسها على الجميع؟ وهل تستطيع الدولة التدخل عندما تختل المنافسة؟ وهل يمكن للمواطن والمستثمر أن يتعاملا مع سوق لا تتحكم فيها الامتيازات والعلاقات؟

لكن السؤال الأصعب يظل مرتبطا بالتنفيذ.

فإحداث شركات جهوية للتوزيع يحتاج إلى نموذج حكامة وتمويل واضح وعلاقة دقيقة مع القطاع الخاص. وتأطير تضارب المصالح يحتاج إلى قانون وآليات مراقبة قابلة للتطبيق. وتخفيف العبء الجبائي عن الأسر يتطلب تحديد كلفته على المالية العمومية. أما توسيع قدرات التخزين الطاقي فيحتاج إلى استثمارات كبيرة ورؤية صناعية طويلة المدى.

في الدار البيضاء، لم يحصر رياض مزور حديثه في كيفية تسريع النمو الاقتصادي، بل حاول تقديم فكرة أوسع: قبل مطالبة الاقتصاد المغربي بالتحرك بسرعة أكبر، ينبغي أولا التأكد من أن قواعد اللعبة واضحة ومشتركة وتطبق على الجميع

من فاس.. الاستقلال يربط ذاكرة التحرير برهان بناء المستقبل

في فاس، حيث تختزن المدينة ذاكرة وطنية تتجاوز حدود الجغرافيا، اختار حزب الاستقلال أن يفتتح واحدة من محطاته الانتخابية الكبرى بلقاء جماهيري حمل أكثر من رسالة سياسية. فمساء الاثنين 14 شتنبر 2026، احتضنت العاصمة العلمية لقاءً تواصلياً ترأسه الأمين العام لحزب الاستقلال، الدكتور نزار بركة، بحضور وكيلات ووكلاء اللوائح ومرشحات ومرشحي الحزب، وأعضاء اللجنة التنفيذية ومسؤولي المنظمات الموازية، إلى جانب آلاف المناضلات والمناضلين والمتعاطفين الذين قدموا من مختلف أحياء فاس ومن أقاليم الجهة.

لم يكن اختيار فاس للمناسبة مجرد اختيار مكاني. فالمدينة التي ارتبط اسمها بتاريخ الحركة الوطنية، والتي كان لها حضور بارز في مسار الكفاح من أجل الاستقلال، تحولت خلال هذا اللقاء إلى فضاء لاستحضار الماضي وطرح أسئلة المستقبل. وبين ذاكرة علال الفاسي وأجيال الوطنيين والاستقلاليين، حاول الخطاب السياسي أن يمنح الإرث التاريخي معنى جديداً، يجعل من الوفاء للماضي مسؤولية تجاه تحديات الحاضر.

ومن هذا المنطلق، قدم نزار بركة تصوراً يعتبر أن معركة الاستقلال، بمعناها التاريخي، لا تنتهي عند استرجاع السيادة الوطنية، وإنما تجد امتدادها اليوم في معارك اجتماعية واقتصادية جديدة؛ من الفقر والهشاشة إلى السكن والتعليم والصحة، ومن ضعف القدرة الشرائية إلى الحاجة إلى خلق فرص حقيقية للشغل والتمكين الاقتصادي.

من تحرير الوطن إلى تحرير الأسر من الهشاشة

كان الجانب الاجتماعي حاضراً بقوة في خطاب الأمين العام لحزب الاستقلال، خصوصاً في ظل الضغوط التي تواجه الأسر المغربية نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع القدرة الشرائية.

وفي هذا السياق، توقف بركة عند إحدى أبرز الإشكالات المرتبطة بالأسعار، والمتمثلة في المسافة الكبيرة بين ما يحصل عليه الفلاح مقابل منتوجه وما يدفعه المستهلك في السوق. ومن أجل معالجة هذه الحلقة، طرح فكرة إحداث شركات للتوزيع تقتني المنتجات مباشرة من الفلاحين، قبل إيصالها إلى المستهلك بأسعار أكثر ملاءمة.

الفكرة، في جوهرها، تقوم على محاولة إعادة ترتيب العلاقة داخل سلسلة الإنتاج والتوزيع، بما يسمح بتحسين دخل المنتج من جهة، وتقليص كلفة المنتوج على المواطن من جهة أخرى.

وفي السياق نفسه، شدد بركة على ضرورة تنظيم تصدير المنتجات الفلاحية بطريقة تراعي أولاً حاجيات السوق الوطنية، بما يحمي الأمن الغذائي ويحد من الضغوط التي قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، على أن يتم توجيه الفائض نحو الأسواق الخارجية.

الدعم الاجتماعي.. من الإعانة إلى التمكين

ولم يقتصر الطرح الاجتماعي على القدرة الشرائية، بل امتد إلى منظومة الدعم الاجتماعي المباشر. فقد دعا الأمين العام لحزب الاستقلال إلى مراجعة المؤشر المعتمد لتحديد الأسر المستفيدة، بما يمنع سقوط بعض الأسر من منظومة الدعم بسبب تغيرات محدودة أو لأسباب شكلية.

ومن بين النقاط التي أثارها، وضعية الأسر التي يلتحق أحد أبنائها بسوق الشغل، إذ اعتبر أن حصول الابن على دخل لا ينبغي أن يؤدي بصورة آلية إلى حرمان الوالدين من الدعم، خصوصاً إذا كان ذلك قد يدفع الشباب إلى تجنب العمل المصرح به.

لكن التصور الذي قدمه بركة لا يقف عند حدود الدعم المالي. فالمقاربة المقترحة تقوم على مرافقة الأسر وتكوين النساء والشباب، ومساعدتهم على تطوير منتجاتهم وتسويقها والاستفادة من المنصات الرقمية، بما يجعل الدعم جسراً نحو الاستقلال الاقتصادي بدل أن يتحول إلى وضع دائم.

وفي هذا الإطار، جدد التزام الحزب بجعل القضاء النهائي على الفقر خلال خمس سنوات هدفاً قابلاً للتحقق، انطلاقاً من مبادئ التعادلية الاقتصادية والاجتماعية وتكافؤ الفرص.

فاس.. من عاصمة للذاكرة إلى قطب جديد للاقتصاد

أما فاس، فبدت في الخطاب الاستقلالي أكثر من مجرد محطة انتخابية. فقد ربط نزار بركة مستقبل المدينة بقدرتها على استعادة جاذبيتها الاقتصادية، عبر إعادة الثقة إلى المستثمرين وخلق فرص شغل حقيقية، والاستفادة من موقعها الاستراتيجي الذي يؤهلها لتكون نقطة التقاء بين مختلف جهات المملكة.

وفي هذا السياق، تشكل الاستعدادات المرتبطة باحتضان فاس لمباريات ضمن نهائيات كأس العالم 2030 فرصة لتسريع

عدد من مشاريع البنية التحتية والخدمات. غير أن الرهان، وفق التصور المطروح، لا ينبغي أن ينتهي مع صافرة آخر مباراة، بل أن تتحول هذه الاستثمارات إلى رصيد تنموي دائم يخدم المدينة وساكنتها على المدى البعيد.

لكن الرهان الأكثر إثارة للاهتمام جاء من بوابة الاقتصاد الرقمي. ففاس، التي راكمت تاريخياً حضوراً في الفلاحة والعلم والصناعة التقليدية والسياحة، مدعوة اليوم، وفق بركة، إلى إضافة عنوان جديد إلى هويتها الاقتصادية: الذكاء الاصطناعي والرقمنة.

إنها محاولة لإعادة تعريف موقع المدينة في الاقتصاد الجديد، ومنح شبابها فرصاً لبناء مشاريع مبتكرة داخل الجهة، بدل أن تتحول الهجرة نحو المدن الكبرى إلى الخيار الوحيد أمام الباحثين عن العمل والتكوين.

الأسرة.. قضية اجتماعية تتجاوز الأرقام

ومن الاقتصاد إلى المجتمع، احتلت الأسرة مكانة بارزة في الخطاب، في ظل ما وصفه بركة بتحولات مقلقة مرتبطة بتراجع الإقبال على الزواج، وانخفاض عدد الولادات، وارتفاع نسب الطلاق.

ولم يتعامل مع هذه المؤشرات باعتبارها مجرد أرقام ديمغرافية، وإنما باعتبارها تحولات تستدعي سياسة عمومية أكثر شمولاً. وفي هذا الإطار، اقترح إطلاق برنامج جهوي لدعم الأسرة،

يقوم على تعزيز الوساطة الأسرية داخل المحاكم، وإشراك العدول في التوعية، وتكوين المقبلين على الزواج بشأن حقوقهم وواجباتهم، إلى جانب دعم مالي موجه للشباب المقبلين على الزواج ممن تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة.

ويرتبط هذا التصور، وفق الخطاب نفسه، برؤية أوسع للأسرة باعتبارها إحدى ركائز التماسك الاجتماعي، مع التشديد على حماية الطفولة وتقوية الصلة بين الأجيال وترسيخ قيم التضامن والاحترام والمسؤولية والعمل والابتكار.

فاس تختبر شعار «وطني.. مستقبلي»

في ختام اللقاء، عاد نزار بركة إلى الشعار الذي اختاره حزب الاستقلال لحملته الانتخابية: «وطني.. مستقبلي»، لكن الدلالة التي حملها الخطاب في فاس بدت مرتبطة بفكرة أوسع: أن يكون المستقبل مشروعاً يُبنى داخل الوطن، وليس حلماً يستدعي بالضرورة مغادرته.

ومن هنا، بدا الرهان المطروح أمام فاس مزدوجاً: الحفاظ على مكانتها كمدينة تحمل ذاكرة وطنية عميقة، وفي الوقت نفسه تحويل هذه الذاكرة إلى طاقة لبناء اقتصاد جديد، أكثر قدرة على خلق فرص الشغل واستيعاب طموحات الأجيال الصاعدة.

لقد حاول اللقاء، في مجمله، أن يربط بين زمنين: زمن النضال من أجل تحرير الوطن، وزمن آخر عنوانه التحرر من الفقر والهشاشة والتهميش. وبينهما تتغير الأدوات والتحديات، لكن الفكرة المركزية تظل واحدة: أن قيمة الاستقلال تُقاس أيضاً بقدرة المواطن على أن يعيش بكرامة، وأن يجد تعليماً جيداً، وصحة في المستوى، وفرصة للعمل، وإمكاناً حقيقياً لبناء مستقبله داخل بلده.

ومن فاس، المدينة التي صنعت جزءاً من ذاكرة المغرب الحديث، اختار حزب الاستقلال أن يضع هذه المعادلة في قلب خطابه الانتخابي: وطن يستند إلى تاريخه، لكنه لا يعيش فيه، وشباب لا يُطلب منه فقط أن يرث الذاكرة، بل أن يشارك في صناعة المستقبل.

الاستقلال يعزز حضوره بالعيون ويجعل تنمية الأقاليم الجنوبية أولوية في برنامجه الانتخابي

نظم حزب الاستقلال، يوم الأحد 13 شتنبر 2026 بمدينة العيون، تجمعا جماهيريا كبيرا ترأسه نزار بركة، الأمين العام للحزب، في إطار الحملة الانتخابية لمولاي حمدي ولد الرشيد، وكيل لائحة الحزب بالدائرة الانتخابية المحلية للعيون، إلى جانب باقي مرشحي الحزب.

وعرف هذا اللقاء حضور عبد الجبار الرشيدي، رئيس المجلس الوطني للحزب وعضو اللجنة التنفيذية، وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية، إلى جانب منصور لمباركي، عضو اللجنة التنفيذية والكاتب العام للشبيبة الاستقلالية، وعبد الواحد الفاسي، رئيس لجنة الأخلاقيات والسلوك، ويوسف العلاوش، الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ومصطفى حنين، المفتش العام للحزب، وخديجة الزومي، رئيسة منظمة المرأة الاستقلالية، ومفيدة وداد، وكيلة اللائحة الجهوية للعيون الساقية الحمراء، كما حضر هذا التجمع عدد من المنتخبين والمسؤولين الترابيين والأطر الحزبية والمناضلين والمناضلات بإقليم العيون.

الاستقلال يقدم نفسه كقوة سياسية ذات امتداد تاريخي

وفي كلمته خلال هذا اللقاء، أكد نزار بركة أن حزب الاستقلال ليس مجرد «آلة انتخابية» ولا حزبا يرتبط حضوره فقط بالمواعيد الانتخابية، مشددا على أن الحزب يستند إلى امتداد تاريخي وسياسي راسخ داخل المجتمع، وخاصة لدى سكان العيون وجهة العيون الساقية الحمراء وباقي أقاليم الجنوب.

وأوضح الأمين العام للحزب أن الاستقلال ساهم في بلورة التصور التنموي

الخاص بالأقاليم الجنوبية، معتبرا أن المرحلة المقبلة تقتضي الانتقال من تدبير الاستحقاقات الكبرى إلى مواكبة أوراش استراتيجية طويلة المدى.

وفي هذا السياق، وضع نزار بركة عددا من الأولويات في مقدمتها تفعيل مقترح الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية في إطار السيادة المغربية، وتقليص الفوارق المجالية، وتعزيز مقومات السيادة الاستراتيجية للمملكة.

وأكد أن التنمية المستقبلية للأقاليم الجنوبية لا يمكن أن تقتصر على المشاريع الكبرى فقط، بل تتطلب بناء منظومة اقتصادية ومجالية متكاملة قادرة على خلق الثروة وفرص الشغل وتعزيز الاندماج الترابي.

البنيات التحتية والماء والطاقة ضمن أولويات المرحلة المقبلة

وشدد نزار بركة على أهمية مواصلة الاستثمار في البنيات التحتية، وشبكات النقل والتوزيع، والموارد المائية، والمنشآت المطارية، باعتبارها ركائز أساسية لتعزيز جاذبية الأقاليم الجنوبية ودعم تنافسيتها الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، أشار إلى أهمية تطوير الربط الجوي الداخلي وتعزيز دور المطارات الجهوية، مستحضرا

بشكل خاص وضعية مطار السمارة والحاجة إلى دعم دوره في خدمة التنمية المحلية.

كما أبرز أهمية المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة والسيادة الطاقية، إضافة إلى ميناء الداخلة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي، الذي يشكل أحد الأوراش الاستراتيجية المرتبطة بتعزيز مكانة المغرب كحلقة وصل بين إفريقيا والأسواق الدولية. وتطرق كذلك إلى تحلية مياه البحر باعتبارها رافعة أساسية لتعزيز الأمن المائي ودعم التنمية الفلاحية بالأقاليم الجنوبية، بما يساهم في تقوية مقومات السيادة الغذائية للمملكة.

دعم المقاولات الجهوية وتعزيز الاقتصاد المحلي

وعلى المستوى الاقتصادي، دعا الأمين العام لحزب الاستقلال إلى منح مكانة أكبر للمقاولات الجهوية والمحلية، خاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، حتى تستفيد بشكل أكبر من الدينامية الاستثمارية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية.

ويرى الحزب أن تعزيز حضور هذه المقاولات داخل الدورة الاقتصادية المحلية يشكل مدخلا أساسيا لتحقيق تنمية أكثر توازنا، وتحويل الاستثمار العمومي والخاص إلى فرص اقتصادية مباشرة لفائدة الساكنة.

القدرة الشرائية والتشغيل في صلب خطاب الحزب

من جهته، ركز عبد الجبار الرشيدي، رئيس المجلس الوطني لحزب الاستقلال، على عدد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تشغل المواطنين، وفي مقدمتها التشغيل، والسكن، والتكوين، وارتفاع كلفة المعيشة.

واعتبر أن بعض الاختلالات التي تعرفها سلاسل التوزيع وتعدد الوسطاء تؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للأسر، مشيرا إلى أن الحزب يقترح إحداث شركات جهوية تهدف إلى تقريب المنتجين من المستهلكين وتقليص عدد الوسطاء والحد من الارتفاعات غير المبررة في الأسعار.

كما دعا إلى مراجعة بعض اختيارات سياسة التصدير بما يضمن الحفاظ على تموين السوق الوطنية بالمنتجات الأساسية، إلى جانب مراجعة المؤشر الاجتماعي وتعزيز مواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة. وفي مجال التشغيل، أكد على ضرورة اعتماد سياسة أكثر دعما للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من فرص أكبر للولوج إلى الصفقات العمومية باعتبارها أحد المحركات الأساسية لخلق فرص الشغل.

مولاي حمدي ولد الرشيد يراهن على استمرار الدينامية التنموية

من جانبه، أكد مولاي حمدي ولد الرشيد، عضو اللجنة التنفيذية للحزب ووكيل لائحته الانتخابية بالعيون، أن الأقاليم الجنوبية تحتل موقعا محوريا ضمن رؤية حزب الاستقلال التنموية والسياسية.

وشدد على أن مواصلة الدينامية التي تعرفها المنطقة تمر عبر تعزيز الاستثمار، ودعم المبادرات الاقتصادية المحلية، وخلق فرص الشغل، وتحسين جودة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

كما دعا إلى مشاركة انتخابية واسعة، معتبرا أن المشاركة السياسية تشكل مدخلا أساسيا لتعزيز المؤسسات المنتخبة وترجمة انتظارات المواطنين إلى برامج وسياسات عمومية.

رهان المرحلة المقبلة: ترسيخ التنمية والاندماج الاقتصادي

يعكس خطاب حزب الاستقلال من العيون محاولة للربط بين البعد السياسي والبعد التنموي، من خلال تقديم الأقاليم الجنوبية باعتبارها فضاء استراتيجيا يتطلب مواصلة الاستثمار وتعزيز الاندماج الاقتصادي والمجالي.

فبين مواصلة الأوراش الكبرى، وتقوية البنيات التحتية، ودعم الاقتصاد المحلي، وتعزيز السيادة الطاقية والغذائية، يضع الحزب رهانه على مرحلة جديدة تجعل من التنمية المجالية إحدى ركائز العمل العمومي خلال السنوات المقبلة.

ويبقى التحدي الأساسي، كما هو الحال في مختلف البرامج الانتخابية، مرتبطا بقدرة الفاعلين السياسيين على تحويل التصورات والالتزامات إلى سياسات عمومية قابلة للتنفيذ، تستجيب بشكل ملموس لانتظارات المواطنين.

LODJ MEDIA

المغرب أولا...
مستقبل أفضل لكل المغاربة

البرنامج التشريعي لحزب الاستقلال...

مشروح في 6 كتيبات

سلسلة تحريرية تبسّط محاور البرنامج للفترة 2026-2031 بلغة واضحة ومباشرة

6 كتيبات لفهم البرنامج

- النزاهة ومحاربة الفساد
- المدرسة والمستشفى والشباب
- وطني مستقبلي
- الأسرة والقيم والشباب
- القدرة الشرائية والطبقة الوسطى والسكن
- السيادة الاستراتيجية

من الأسرة والقيم والشباب، إلى النزاهة ومحاربة الفساد، والقدرة الشرائية والطبقة الوسطى والسكن، والمدرسة والمستشفى والشباب، والسيادة الاستراتيجية، ثم الرؤية الجامعة لمشروع وطني مستقبلي... تقدم هذه السلسلة قراءة مبسطة ومتدرجة لمضامين البرنامج التشريعي لحزب الاستقلال.

إصدار عن هيئة تحرير L'ODJ MEDIA
شتنبر 2026

معاً..
من أجل مغرب أقوى

مغرب المستقبل بأبنائه

قراءة البرنامج الانتخابي بما يتجاوز قائمة التدابير

يمكن قراءة البرنامج الانتخابي بطريقتين. تقوم الأولى على جمع المقترحات، ورصد الأرقام، والوقوف عند التدابير الجديدة والالتزامات الأكثر وضوحًا ومباشرة. أما الثانية، فتبحث عن الخيط الناظم الذي يجمع مختلف مكونات البرنامج : ما التشخيص الذي يقدمه لفهم واقع البلاد و التحولات العالمية ؟

وأي مشروع مجتمعي يتبلور من خلال هذه الإجراءات؟ وكيف تتكامل رؤيته للدولة والأسرة والاقتصاد والعدالة والسيادة ضمن مشروع واحد؟

هذه هي القراءة الثانية التي تقترحها هيئة تحرير L'ODJ Média في هذا الكتاب الوردي الأول.

ولا يرمي هذا الإصدار إلى أن يحل محل البرنامج الرسمي لحزب الاستقلال، ولا إلى أن يتحدث باسم مسؤوليه، وإنما يسعى إلى تسليط الضوء على البنية السياسية لبرنامج يضم 99 إجراءً، وينتظم حول خمسة محاور : القيم والأسرة؛ مكافحة الفساد والريع وتضارب المصالح؛ القدرة الشرائية والطبقة الوسطى؛ المرفق العمومي في إطار الدولة الاجتماعية؛ وأخيرًا السيادة الاستراتيجية.

ويقدم الخطاب الذي ألقاه الأمين العام للحزب بمناسبة تقديم البرنامج مفتاحًا إضافيًا لفهم هذه الرؤية، فهو ينطلق من تشخيص مفاده أن عددًا من المسلّمات التي قامت عليها منظومة العولمة لم تعد تحظى بالضمانات نفسها التي كانت تتمتع بها.

فقد أصبح الوصول إلى الأسواق، وتوفر الطاقة بأسعار معقولة، وتوفر المياه والمواد الغذائية، والاعتقاد بأن التقدم التكنولوجي سيؤدي تلقائيًا إلى خلق المزيد من فرص العمل، فضلًا عن الاستقرار الدولي، كلها مكتسبات باتت أكثر عرضة للاهتزاز.

وإلى جانب ما تفرضه التحولات الدولية من حالة من عدم اليقين، يبرز تحدٍّ داخلي لا يقل أهمية: الثقة، الثقة في المؤسسات المنتخبة، وفي العمل السياسي، وفي الهيئات الوسيطة، وكذلك ثقة الشباب في مستقبلهم. ومن هذا المنظور، يمكن قراءة البرنامج باعتباره محاولة للاستجابة لتحديين متلازمين: حماية المواطن من تداعيات الصدمات، واستعادة ثقته في أن تقدم البلاد يمكن أن يتحول إلى تحسن ملموس في حياته وفرصه ومستقبله.

العالم تغيّر

خمس مسلمات لم تعد ثابتة كما كانت

لا ينطلق الخطاب من وعود انتخابية، بل من قراءة للتحولات التي يشهدها المحيط الدولي. وتتعلق أولى «المسلّمات التي لم تعد ثابتة» بانفتاح الأسواق. فلعقود طويلة، سادت فكرة بسيطة مفادها أن ما لا ينتجه بلد ما يمكنه استيراده من الخارج. غير أن جائحة كوفيد-19، والحروب، والتوترات الجيوسياسية، والقيود التجارية، وعودة النزعة الحمائية، كشفت حدود هذا المنطق. فقد تنقطع سلاسل الإمداد، كما أن ما كان يبدو اعتمادًا اقتصاديًا منطقيًا على الخارج قد يتحول إلى نقطة ضعف استراتيجية.

أما التحدي الثاني، فيتعلق بالطاقة. فبالنسبة إلى بلد يستورد جزءًا كبيرًا من احتياجاته من الطاقة، سرعان ما تنعكس الأزمات الخارجية على تكاليف النقل والإنتاج، وعلى الميزان التجاري والقدرة الشرائية للمواطن. ومن هنا يخلص الخطاب إلى نتيجة تتجاوز الجانب الاقتصادي : لم يعد أمن الطاقة مسألة اقتصادية فحسب، بل أصبح جزءًا أساسيًا من مفهوم السيادة

أما التحول الثالث، فيتعلق بالماء والغذاء. فقد أصبح الجفاف والإجهاد المائي وتذبذب الإنتاج الزراعي ظواهر ذات طابع هيكلي. ومن ثم، تتحول مسألة الأمن المائي إلى أحد مكونات الأمن الوطني، بما يفرض مواءمة الخيارات الزراعية بصورة أكبر مع الموارد المتاحة فعليًا، اليوم وفي المستقبل.

ويتمثل التحول الرابع في التكنولوجيا. فالذكاء الاصطناعي والأتمتة يفرضان إعادة التفكير في مستقبل فرص العمل. ولم يعد السؤال يقتصر على عدد فرص العمل التي ستُخلق، بل أصبح من الضروري أيضًا معرفة المهن التي ستستمر، وتلك التي ستظهر مستقبلًا، وما إذا كان الشباب سيمتلكون المهارات التي تؤهلهم للولوج إليها. وهكذا ترتبط المدرسة والجامعة والتكوين المهني والبحث العلمي والصناعة والسياسة الرقمية ضمن رؤية واحدة، عنوانها تعزيز السيادة التكنولوجية والمعرفية

أما المسلّمة الخامسة التي أصبحت أكثر هشاشة، فتتعلق بالسلم والاستقرار الدوليين. فالمغرب يوجد عند تقاطع عدة فضاءات جيوسياسية، تمتد من المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط إلى إفريقيا وأوروبا والعالم العربي. ويجعل هذا الموقع المغرب أكثر عرضة لتداعيات الأزمات، لكنه يمنحه في المقابل، وفق ما يطرحه الخطاب، أهمية جيوستراتيجية متزايدة وفرصًا جديدة لتعزيز مكانته ودوره على الساحة الدولية

1. OUVERTURE DES MARCHÉS

Les chaînes d'approvisionnement se rompent, les dépendances deviennent des fragilités stratégiques.

2. ÉNERGIE

La sécurité énergétique devient un enjeu de souveraineté.

3. EAU ET ALIMENTATION

La sécurité hydrique et alimentaire s'impose comme une composante de la sécurité nationale.

4. TECHNOLOGIE

L'IA et l'automatisation changent la question de l'emploi : quels métiers survivront, apparaîtront et pour quelles compétences ?

5. STABILITÉ INTERNATIONALE

Les équilibres géopolitiques sont plus volatils, l'incertitude devient la nouvelle norme.

تحدٍّ آخر لا يقل إلحاحًا

أزمة الثقة

لا تكتمل قراءة التحولات الخارجية من دون التوقف عند ما يوازيها من تحديات داخلية. فالخطاب يتحدث بوضوح عن «أزمة ثقة» تطال المؤسسات المنتخبة، والعمل السياسي، والنقابات، والمجتمع المدني، وشبكات التواصل الاجتماعي، وتمتد، بصورة أعمق، إلى نظرة فئة من الشباب إلى المستقبل.

وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة، لأنها تغير الطريقة التي ينبغي بها تقييم أي برنامج. فلم يعد الالتزام المعلن يُقاس فقط بحجم طموحه، بل أيضًا بمدى مصداقيته، وإمكانية التحقق منه، وقدرته على إحداث تحسن ملموس يمكن للمواطن أن يلمسه في حياته اليومية. ولعل هذا ما يفسر تركيز الخطاب على التزامات توصف بأنها أهداف طموحة وجريئة وواقعية وذات أولوية، بدل الاكتفاء بتكديس الوعود.

غير أن الثقة لا تُفرض بقرار، وإنما تُبنى من خلال النتائج، والشفافية، والمساواة في تطبيق القواعد، وتمكين كل فرد من معرفة من يتخذ القرار، وعلى أي أساس يُتخذ، ومن يتحمل مسؤولية تقديم الحساب بشأنه. ومن هنا يلتقي الجانب المتعلق بمكافحة الفساد في البرنامج مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية، لتصبح الثقة قضية مشتركة تمتد عبر مختلف المجالات، بدل أن تكون مجرد محور منفصل.

PARTICIPATION
TRANSPARENCE
REDEVABILITÉ
TRANSPARENCE
ÉGALITÉ
DEVANT LA RÈGLE
CRITÈRES
CLAIRS
REDEVABILITÉ

«وطني، مستقبلي»

كلمتان تجمعان بين الانتماء والتطلع إلى المستقبل

لا يقدّم الخطاب شعار «وطني، مستقبلي» باعتباره مجرد عبارة انتخابية، فالكلمة الأولى تحيل إلى التاريخ والهوية والانتماء والوحدة الوطنية والترابية، وإلى الملكية الدستورية والقيم المغربية. أما الثانية، فتشير في الوقت نفسه إلى مستقبل المغرب وإلى مستقبل كل مواطن داخل هذا الوطن.

وتستحق هذه العلاقة بين الكلمتين التوقف عندها، لأنها تضع شرطًا أساسيًا لتحقيق التقدم الجماعي: فتقدم الوطن لا يكفي إذا لم يجد جزء من المواطنين مكانهم فيه، ولم يلمسوا أثره في حياتهم. ويعبّر الخطاب عن هذه الفكرة من خلال معايير ملموسة، من بينها جودة التعليم، والعمل اللائق، والصحة، والعدالة الاجتماعية والمجالية، والمساواة الفعلية في الفرص.

وبعبارة أخرى، يحاول البرنامج التقريب بين مجالين غالبًا ما يتم التعامل معهما بشكل منفصل: الانتماء الوطني وتحسين مسار الفرد وحياته. فالدولة تحتاج إلى قدر كافٍ من السيادة والقدرة على الصمود لحماية مستقبلها، فيما يحتاج المواطن إلى الدعم والحرية الكافيين لبناء مستقبله

يتضمن البرنامج الرسمي 99 إجراءً موزعة على خمسة محاور. وقد أعاد الأمين العام للحزب تقديم هذه المحاور في شكل خمس التزامات سياسية أكثر وضوحًا للقارئ: حماية الأسرة ومنظومة القيم؛ حماية الأسر من غلاء المعيشة ودعم القدرة الشرائية؛ عدم التراجع عن مستوى الخدمات العمومية؛ اعتماد مبدأ «صفر تسامح» مع الفساد وتضارب المصالح؛ وتعزيز السيادة الاستراتيجية للمغرب.

وطني مستقبلي

بلادي، مستقبلي

الالتزامات الخمسة

الهيكلة السياسية التي يقوم عليها البرنامج

وتكتسي هذه الصياغة أهمية خاصة، لأنها تحول قائمة الإجراءات الواردة في البرنامج إلى منظومة متكاملة للحماية.

فالأسرة تحمي من التفكك الاجتماعي، والقدرة الشرائية تحمي من تراجع مستوى المعيشة، والخدمات العمومية تحمي من عدم تكافؤ الاستفادة من الحقوق الأساسية، والنزاهة تحمي من التعسف والريع، فيما تحمي السيادة من التبعية للخارج.

ومن ثم، لا تشكل هذه الالتزامات الخمسة ملفات مستقلة عن بعضها، بل يعزز كل منها الآخر. فسيادة اقتصادية من دون مدرسة قادرة على تقديم تعليم جيد تظل محدودة بسبب نقص الكفاءات.

وسياسة لدعم القدرة الشرائية، من دون منافسة وشفافية في تحديد هوامش الربح، قد تفقد جزءًا من فعاليتها. كما أن الدولة الاجتماعية، من دون آليات واضحة للمساءلة، قد تنفق المزيد من الموارد من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تحسين الخدمات.

أما سياسة حماية الأسرة، فلا يمكنها وحدها أن توفر الاستقرار لمسارات حياة المواطنين من دون توفير فرص العمل والسكن والرعاية الصحية.

الالتزامات الخمس

الهيكل السياسي للبرنامج

1

حماية الأسرة

الحفاظ على القيم
والتماسك الاجتماعي.

2

حماية القوة الشرائية للأسر

محاربة غلاء المعيشة
ودعم المعيش اليومي.

4

عدم التسامح المطلق مع الفساد

النزاهة، والشفافية،
وإنهاء الإفلات من العقاب.

3

الحفاظ على الخدمات العمومية وتطويرها

ضمان تكافؤ الفرص في الوصول
إلى الحقوق الأساسية.

5

تعزيز السيادة الاستراتيجية

ضمان الاستقلال
والتحكم في مستقبلنا.

الالتزام الأول

جعل الأسرة فضاءً للحماية ونقل القيم

يتضمن المحور الأول في البرنامج الرسمي 22 إجراءً، ويجمع بين القيم المغربية، والتماسك الأسري، والتضامن بين الأجيال، ورعاية الطفولة المبكرة، ومواجهة الإدمان، والصحة النفسية. ويعكس هذا التنوع تصورًا واضحًا لدور الأسرة، التي لا يتم تناولها من زاوية أخلاقية أو ديموغرافية فحسب، بل باعتبارها فضاءً للحماية الاجتماعية والتربوية والنفسية.

وتشمل الإجراءات المقترحة وضع سياسات عمومية متكاملة بشأن القيم، ودعم المحتوى الرقمي الوطني، وإحداث «مدرسة الانتماء»، وتعزيز مكانة اللغتين العربية والأمازيغية، وتوفير حماية قانونية للشباب من بعض المخاطر المرتبطة بشبكات التواصل الاجتماعي، ومنح مساعدة مالية قد تصل إلى 5 آلاف درهم للشباب المقبلين على الزواج، إلى جانب الوساطة الأسرية، ودور الحضانة الاجتماعية، وإقرار خصم ضريبي مرتبط بمصاريف الدراسة، وعطلة مرنة ومدفوعة الأجر لرعاية الأطفال.

كما يتناول المحور نفسه الإدمان باعتباره مرضًا مزمنًا، من خلال تطوير طب الإدمان، ووضع سياسة للوقاية، وإطلاق برنامج «حنا معاك» للفرصة الثانية، إلى جانب إعداد خريطة وطنية للصحة النفسية، وإحداث مراكز جهوية، وإدماج الاستشارات النفسية ضمن منظومة التأمين الإجباري عن المرض.

وتكمن خصوصية هذا المحور في محاولة معالجة قضايا مترابطة ضمن سياسة واحدة، تشمل نقل القيم، والأعباء الاقتصادية التي تتحملها الأسر، وأشكال الهشاشة التي يفرضها الواقع المعاصر، سواء كانت مرتبطة بالعالم الرقمي أو الإدمان أو الصحة النفسية. ويبقى التحدي الأساسي هو مدى القدرة على تحقيق التكامل العملي بين مختلف هذه الآليات والتدابير.

التضامن بين الأجيال
التماسك الأسري
القيم والانتماء
الصحة النفسية
خارطة طريق وطنية، مراكز جهوية واستشارات نفسية مدمجة في التأمين الإجباري عن المرض (AMO)
الطفولة المبكرة
حضانات اجتماعية
الإدمان
الاعتراف به كمرض مزمن فرصة ثانية
الحماية الرقمية
حماية قانونية ضد مخاطر الشبكات الاجتماعية
برنامج "حنا معاك"
الاعتراف به كمرض مزمن وتطوير علم الإدمان
الوساطة الأسرية
الملف الأسري
دعم الزواج
مساعدة تصل إلى 5,000 درهم
خصم ضريبي
رسوم الدراسة
نقل القيم
مستقبل محمي

الالتزام الثاني

حماية مستوى المعيشة وترسيخ مكانة الطبقة الوسطى

يعالج البرنامج مسألة القدرة الشرائية من زاويتين متكاملتين، تتعلق الأولى بمداخيل الأسر، فيما ترتبط الثانية بكيفية تحديد الأسعار وتشكّلها. وفي هذا السياق، يقترح البرنامج إحداث شركات جهوية تتولى شراء المنتجات الزراعية والغذائية وتخزينها وتوزيعها، إلى جانب اعتماد آلية وطنية شفافة لتتبع هوامش الربح في المواد الاستهلاكية اليومية.

كما يقترح الرفع التدريجي من الحد الأدنى للأجور والمعاشات، وتسريع إصلاح أنظمة التقاعد، وإطلاق برنامج لدعم ريادة الأعمال النسائية والعمل عن بُعد، واعتماد عقد اجتماعي للخروج من الفقر، فضلًا عن وضع خطة وطنية لتعزيز الطبقة الوسطى في أفق سنة 2031.

ويأتي السكن ليكمل هذه الرؤية، من خلال تمويل اقتناء السكن الأول لفائدة الشباب والطبقة الوسطى، وتعبئة العقار العمومي لتوفير عرض سكني بأسعار في المتناول، وإطلاق عرض سكني جديد موجه إلى الطبقة الوسطى، ومحاربة المضاربة العقارية، واعتماد الكراء أو التملك التدريجي كخيارين يساهمان في تحقيق الاستقرار السكني.

وتتضح الرؤية السياسية لهذا المحور بشكل جلي: فالطبقة الوسطى لا ينظر إليها البرنامج باعتبارها مجرد فئة محددة وفق مستوى الدخل، وإنما باعتبارها مكوّنًا أساسيًا من مكونات التوازن الاجتماعي، يستوجب الحفاظ عليه. ويبقى التحدي الحقيقي هو ترجمة هذا التوجه إلى معايير قابلة للقياس: من يندرج ضمن الطبقة الوسطى؟ وكيف يتطور مستوى معيشتها؟ وما المؤشرات التي يمكن اعتمادها لتقييم النتائج المحققة بحلول سنة 2031؟

الالتزام الثانى

حماية مستوى المعيشة وتعزيز الطبقة الوسطى

الأسعار العادلة والشفافية
شركات جهوية للشراء والتخزين وتوزيع المنتجات وتوزيع المنتجات الفلاحية والغذائية.

متابعة الهوامش الربحية
آلية وطنية دائمة لتتبع هوامش الربح على منتجات الاستهلاك اليومي.

الدخل والقدرة الشرائية
الرفع التدريجي للحد الأدنى للأجور والمعاشات، والمعاشات، وتسريع إصلاح أنظمة التقاعد.

ريادة الأعمال والتشغيل
دعم ريادة الأعمال النسائية لسائية والعمل عن بعد.

الحماية الاجتماعية
تعاقد اجتماعي للخروج من الفقر ومخطط ومخطط وطني لتعزيز الطبقة الوسطى في أفق سنة 2031.

الولوج التدريجي للسكن
اللجوء إلى الكراء أو الولوج التدريجي للملكية كسبيل للاستقرار السكني.

محاربة المضاربة
محاربة المضاربة العقارية وتأطير الممارسات.

عرض للطبقة الوسطى
تطوير عرض سكني جديد متكيف مع احتياجات الطبقة الوسطى.

تعبئة العقار العمومي
تعبئة العقار العمومي لإنتاج عرض سكني بأسعار معقولة.

السكن للجميع
تمويل أول سكن للشباب وللطبقة الوسطى.

الالتزام الثالث

«لا تراجع» في مستوى جودة الخدمات العمومية

يُعد محور الخدمات العمومية الأوسع ضمن البرنامج، إذ يضم 25 إجراءً تشمل التعليم والصحة وإدماج الشباب. ويضع الخطاب هذا المحور في إطار التزام مبدئي واضح: «لا تراجع» عن مستوى الخدمات العمومية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

ففي مجال التعليم، يركز البرنامج على تحقيق الإنصاف المجالي، والارتقاء بتكوين المدرسين وتحسين أوضاعهم المهنية، والكشف المبكر عن حالات الانقطاع عن الدراسة، والعناية بالطفولة المبكرة، وتعميم التعليم الأولي المجاني. كما يقترح إحداث منصة وطنية للتعلم الرقمي والذكاء الاصطناعي، وتعزيز تعليم اللغات، وتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين، إلى جانب استشراف التحولات التي ستطرأ على المهن والوظائف مستقبلًا.

وفي قطاع الصحة، يتضمن البرنامج إحداث وكالة وطنية للطوارئ الصحية، وإعادة النظر في حكامة المستشفيات، واعتماد مسار علاجي منسق يرتكز على الطبيب المرجعي، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية، فضلًا عن إرساء نموذج جديد للشراكة مع القطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بالشباب، فيقترح البرنامج مجموعة من المبادرات الرامية إلى تسهيل الولوج إلى سوق الشغل وتعزيز فرص الاندماج، من بينها إتاحة تجربة مهنية أولى مؤطرة، وبرنامج «آفاق» الذي يهدف إلى ضمان فرصة للشاب في غضون ستة أشهر، وبرنامج «بداية» لدعم التنقل، ومبادرة «100 ألف موهبة رقمية»، إلى جانب إحداث أكاديميات جهوية للتدبير المحلي، وإطلاق خدمة مدنية تطوعية، واعتماد «جواز جودة حياة الشباب».

وتتمحور مختلف هذه الإجراءات حول فكرة أساسية هي ضمان تكافؤ الولوج إلى الخدمات العمومية، فالخدمة العمومية لا تُطرح هنا باعتبارها مجرد آلية إدارية لتقديم الخدمات، وإنما باعتبارها أداة لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية والحد من آثارها. ومن هنا يبرز أحد أهم رهانات تصور مغرب «يسير بالسرعة نفسها»، أي مغرب لا تحدد فيه جودة الخدمات العمومية بمكان إقامة المواطن أو بوضعه الاجتماعي، بل يستفيد فيه الجميع من مستوى عادل ومتقارب من الخدمات الأساسية.

الإلتزام الثالث

« لا تراجع » عن الخدمة العمومية

المساواة في الولوج من أجل مغرب بلا تفاوتات مجالية

التعليم

- الإنصاف المجالي
- تكوين ووضعية مهنية للمدرسين
- الكشف المبكر عن الهدر المدرسي
- الطفولة المبكرة والتعليم الأولي المجاني
- منصة وطنية للتعلم الرقمي والذكاء الاصطناعي
- اللغات ومهارات القرن الحادي والعشرين
- استشراف المهن

الصحة

- الوكالة الوطنية للمستعجلات
- إصلاح الحكامة الاستشفائية
- مسار علاجات منسق حول الطبيب المرجع
- تعزيز الرعاية الأولية
- نموذج جديد للشراكة مع القطاع الخاص

الشباب

- أول تجربة مهنية مؤطرة
- « آفاق » : فرصة مضمونة في أفي أجل 6 أشهر
- « بداية » : حركية للشباب
- « 100,000 موهبة رقمية »
- الأكاديميات الجهوية للتحديبر للتدبير المحلي
- خدمة مدنية تطوعية
- جواز جودة الحياة للشباب

مبادئنا

- الخدمة العمومية في خدمة الجميع
- الحماية الاجتماعية
- معالجة التفاوتات الاجتماعية
- الإنصاف المجالي
- المساواة في الولوج

الالتزام الرابع

لاستعادة الثقة ، «صفر تسامح» مع الفساد والريع وتضارب المصالح

يخصص البرنامج 16 إجراءً لمكافحة الفساد والريع وتضارب المصالح، ويقترح في هذا الإطار التطبيق الصارم لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ووضع قانون خاص بتضارب المصالح، وإقرار التصريح بالمصالح، وتعزيز منظومة التصريح بالممتلكات، والتصدي للإثراء غير المشروع.

وفي الجانب الاقتصادي، ينص البرنامج على ربط الاستفادة من الدعم العمومي بمعايير واضحة، وفرض ضريبة على الشركات بنسبة 40 في المائة في حالات الاحتكار، وتعزيز دور مجلس المنافسة، وتوفير حماية قانونية أقوى للمستهلكين، كما يقترح الانتقال من منطق الترخيص المسبق إلى نظام دفاتر التحملات، واعتماد قاعدة تقضي بأن عدم رد الإدارة يُعد موافقة.

وتحتل الرقمنة، بدورها، مكانة محورية في هذا التصور، من خلال تعميم الإجراءات الرقمية، وإحداث منصات تضمن تكافؤ الفرص بين الشركات، وتسخير الذكاء الاصطناعي لخدمة الحكامة، وحماية المبلغين عن المخالفات، ونشر مؤشرات النزاهة بشكل سنوي.

وتحمل عبارة «صفر تسامح» دلالة سياسية قوية، غير أن تحويلها إلى مبدأ ناظم للعمل الحكومي يقتضي إرفاقها بآليات دقيقة للتطبيق والمراقبة ونشر النتائج، وعندها فقط يمكن لهذا الالتزام أن يسهم فعليًا في تحقيق الهدف المعلن المتمثل في استعادة الثقة في المؤسسات وفي العمل السياسي.

الإلتزام الرابع

« التسامح الصفري » وإستعادة الثقة

المسؤولية والمساءلة

- تطبيق الارتباط بين المسؤولية والمساءلة
- قانون تضارب المصالح وإقرار المصالح
- تعزيز إقرار الذمة المالية
- مكافحة الإثراء غير المشروع

اقتصاد النزاهة

- دعم عمومي مشروط بمعايير واضحة
- معدل ضريبة الشركات بنسبة 40% في حالات الاحتكار
- تعزيز مجلس المنافسة

الرقمنة الهيكلية

- تعميم الإجراءات الرقمية
- منصات تضمن تكافؤ الفرص
- تعبئة الذكاء الاصطناعي للحكامة
- حماية المبلغين
- نشر مؤشرات النزاهة

مبادئنا

- الثقة المؤسسية
- مشاركة المواطنين
- تكافؤ الفرص
- الفعالية
- النزاهة

الالتزام الخامس

السيادة بوصفها القدرة على اتخاذ القرار

يتضمن المحور الخامس 20 إجراءً، ويطرح مفهومًا واسعًا للسيادة يتجاوز بعدها الدبلوماسي والترابي. فالبرنامج يربط السيادة بقدرة البلاد على تقليص تبعيتها للخارج، وتأمين احتياجاتها الأساسية، والتحكم في مواردها الحيوية، وتعزيز قدراتها الصناعية والتكنولوجية، ويشمل ذلك مجالات التخزين الاستراتيجي، والدين الخارجي، والماء، والطاقة، والإنتاج المحلي، والصناعة، والتكنولوجيا، والبيانات، والأمن السيبراني، والأمن الغذائي والصحي، والجالية المغربية بالخارج، والربط بالمحيط الأطلسي.

ويقترح البرنامج إحداث «بوصلة وطنية للسيادة» لتحديد أوجه التبعية والحد منها، إلى جانب وضع قانون-إطار ينظم التخزين الاستراتيجي للمنتجات الحيوية، كما يطرح قاعدة «الماء أولًا»، ويستهدف رفع نسبة الإنتاج المحلي في المشاريع الطاقية إلى 50 في المائة بحلول سنة 2031، فضلًا عن منح قيمة الإنتاج المنجز في المغرب وزنًا بنسبة 30 في المائة ضمن الصفقات العمومية.

ويولي البرنامج كذلك أهمية للارتقاء بالصناعة الوطنية نحو مستويات أعلى من القيمة المضافة، خصوصًا في قطاعات السيارات والطيران والموارد المعدنية والصناعات الدفاعية. وعلى المستوى التكنولوجي، يقترح إرساء منظومة وطنية متكاملة للذكاء الاصطناعي، تمتد من البحث الجامعي إلى التصنيع، إلى جانب بناء منظومة متكاملة للأمن السيبراني وتعزيز حماية البيانات والأنظمة الحيوية.

كما يتناول البرنامج السيادة الغذائية والصحية من خلال تأمين المنتجات الغذائية ذات الأهمية الاستراتيجية، وتطوير البذور الهجينة، وتعزيز إنتاج المواد الفعالة المستخدمة في صناعة الأدوية واللقاحات. ويمتد هذا التصور للسيادة إلى البعد الخارجي أيضًا، من خلال تعزيز الروابط مع الجالية المغربية بالخارج، وتطوير الممر الأطلسي، والعمل على إنشاء أسطول تجاري وطني.

ويمكن تلخيص الفكرة الأساسية لهذا المحور في أن السيادة لا تعني الانغلاق على الذات، وإنما امتلاك هامش حقيقي للاختيار واتخاذ القرار عندما تصبح الظروف المحيطة أكثر صعوبة. ومن هنا تبرز أهمية التمييز بين الاستقلالية الاستراتيجية والاكتفاء الذاتي، وهو تمييز أساسي لفهم الرؤية التي يقوم عليها هذا المحور.

5. السيادة
كقدرة على التصرف

كيف يمكننا تأمين
المياه والطاقة والغذاء؟

ما هي التبعيات التي
يجب علينا تقليلها؟

ما هي الصناعة والتقنية
التي يجب إتقانها؟

كيف يمكننا
حماية بياناتنا
وبنيتنا التحتية؟

كيف نظل منفتحين مع
الحفاظ على خياراتنا؟

الشباب

ليس مجرد محور في البرنامج، بل المعيار الحقيقي لنجاحه

11. من «مغرب بسرعات متعددة» إلى «مغرب يسير بالسرعة نفسها»

يختزل الخطاب في خاتمته هذه الرؤية في صورة قوية: الانتقال من مغرب تتفاوت فيه مستويات التقدم بين المجالات إلى مغرب «يسير بالسرعة نفسها»، يتمتع فيه كل مواطن، أينما كان، بالحق نفسه في الكرامة والتنمية والأمل.

وتسمح هذه العبارة بإعادة قراءة الإجراءات الـ99 من منظور العدالة المجالية. فالإنصاف في التعليم بالمناطق القروية والجبلية، والمراكز الجهوية للصحة النفسية، وتوفير الخدمات الصحية على المستوى الترابي، وبرامج التشغيل الذاتي الجهوية، والعلامات الترابية، والأكاديميات الجهوية للتدبير المحلي، والشركات الجهوية للتوزيع، كلها إجراءات تستجيب، كل واحدة منها بطريقتها، لإشكالية التفاوت بين المجالات.

غير أن «السرعة نفسها» لا تعني توحيد جميع المجالات أو تطبيق السياسات نفسها عليها، لأن المجالات الترابية تختلف في بنياتها الاقتصادية والديموغرافية والبيئية. والمقصود، بالأحرى، هو توفير قاعدة مشتركة من الحقوق والخدمات والفرص، مع تكييف السياسات العمومية وفق خصوصيات كل منطقة واحتياجاتها. وعلى هذا الأساس يمكن قياس مدى تحقق الوعد بالعدالة المجالية.

من «مغرب بسرعات متعددة»

إلى «مغرب يسير بالسرعة نفسها»

يختزل الخطاب في خاتمته هذه الرؤية في صورة قوية: الانتقال من مغرب تتفاوت فيه مستويات التقدم بين المجالات إلى مغرب «يسير بالسرعة نفسها»، يتمتع فيه كل مواطن، أينما كان، بالحق نفسه في الكرامة والتنمية والأمل.

وتسمح هذه العبارة بإعادة قراءة الإجراءات الـ99 من منظور العدالة المجالية. فالإنصاف في التعليم بالمناطق القروية والجبلية، والمراكز الجهوية للصحة النفسية، وتوفير الخدمات الصحية على المستوى الترابي، وبرامج التشغيل الذاتي الجهوية، والعلامات الترابية، والأكاديميات الجهوية للتدبير المحلي، والشركات الجهوية للتوزيع، كلها إجراءات تستجيب، كل واحدة منها بطريقتها، لإشكالية التفاوت بين المجالات.

غير أن «السرعة نفسها» لا تعني توحيد جميع المجالات أو تطبيق السياسات نفسها عليها، لأن المجالات الترابية تختلف في بنياتها الاقتصادية والديموغرافية والبيئية. والمقصود، بالأحرى، هو توفير قاعدة مشتركة من الحقوق والخدمات والفرص، مع تكييف السياسات العمومية وفق خصوصيات كل منطقة واحتياجاتها. وعلى هذا الأساس يمكن قياس مدى تحقق الوعد بالعدالة المجالية.

من "مغرب بسرعات متعددة"
إلى "مغرب بسرعة واحدة"
أساس مشترك من الحقوق لكل إقليم

كيف ستقرأ L’ODJ Média هذا البرنامج؟

لا تهدف هذه النسخة الأولى من الكتاب الوردي إلى إصدار أحكام مسبقة أو تقديم تقييمات قبل انطلاق النقاش الانتخابي، وإنما تروم فهم المنطق الذي يقوم عليه البرنامج، واستجلاء الرؤية التي تجمع بين مختلف مكوناته، وطرح الأسئلة التي ستفرضها مرحلة التنفيذ. وفي هذا الإطار، تستند القراءة التي تقدمها هيئة تحرير L’ODJ Média إلى خمسة معايير أساسية جديرة بالمتابعة.

أول هذه المعايير هو قابلية التتبع، فكل التزام ينبغي أن يكون مرتبطًا بإجراءات واضحة، وجهات محددة مسؤولة عن تنفيذه، وجدول زمني مضبوط، ومؤشرات تسمح بقياس مدى التقدم في إنجازه. ويأتي بعد ذلك معيار الانسجام المالي، إذ لا يمكن لأي سياسة عمومية أن تتحول إلى واقع ما لم تكن مصادر تمويلها وأولوياتها والاختيارات المالية المرتبطة بها واضحة ومحددة. أما المعيار الثالث، فيتعلق بالعدالة المجالية، بحيث ينبغي تقييم كل إجراء وطني أيضًا من خلال قدرته على تقليص الفوارق في الولوج إلى الخدمات والفرص بين مختلف المناطق.

ويتمثل المعيار الرابع في القدرة على التنفيذ. فإحداث وكالة أو صندوق أو منصة، أو إطلاق برنامج جديد، لا يضمن في حد ذاته تحقيق النتائج المنشودة. إذ تظل الحكامة، وتوفر الكفاءات والبيانات، واحترام الآجال، وفعالية آليات المراقبة، عوامل حاسمة في نجاح التنفيذ. أما المعيار الخامس، فيتمثل في قياس أثر السياسات على الحياة اليومية للمواطنين، فالمعيار الحقيقي هو ما إذا كان المواطن سيلاحظ تحسنًا فعليًا في قدرته الشرائية، أو في الولوج إلى العلاج، أو في جودة تعليم أبنائه، أو في فرص الحصول على السكن والعمل، أو في سهولة إنجاز معاملاته الإدارية.

وهذه هي المنهجية التي ستعتمدها L’ODJ Média في قراءة الالتزامات ضمن الكتب الوردية الخمسة المقبلة، التي ستتولى التعمق في تفاصيل كل التزام، مع التمييز بوضوح بين الشرح والتحليل من جهة، والتواصل الحزبي من جهة أخرى، والالتزام بعدم تحميل البرنامج ما لا يتضمنه أو نسب ما لم يرد فيه إليه.

LODJ

خاتمة

مشروع يقوم على الحماية والثقة والقدرة على اتخاذ القرار

تكشف القراءة المتكاملة للبرنامج الرسمي والخطاب الذي رافق تقديمه ثلاثة مفاهيم أساسية تختزل جوهر الرؤية التي يقوم عليها: الحماية، والثقة، والسيادة.

الحماية، لأن الأسرة والقدرة الشرائية والخدمات العمومية وآليات التضامن تُطرح كوسائل للحد من أوجه الهشاشة الاجتماعية والتخفيف من آثارها، والثقة، لأن مكافحة الفساد وتضارب المصالح والريع وغياب الشفافية ترتبط بشكل مباشر بمصداقية العمل العمومي. أما السيادة، فترتبط بالتقليص من التبعيات الخارجية في مجالات حيوية، مثل الماء والطاقة والغذاء والتكنولوجيا والأدوية والبيانات والخدمات اللوجستية، باعتبارها عوامل ترتبط مباشرة بأمن البلاد وقدرتها على اتخاذ القرار والتحرك بحرية.

ويتمثل الرهان السياسي في القدرة على التوفيق بين مجموعة من العناصر التي قد تبدو، للوهلة الأولى، متباعدة: الجمع بين الهوية والتحديث، والدولة الاجتماعية والقدرة على المنافسة، والانفتاح على العالم والاستقلالية الاستراتيجية، والحماية وتحمل المسؤولية. وتترجم الإجراءات الـ99 هذا التوجه إلى مقترحات وتدابير عملية، غير أنها لا تكفي، في حد ذاتها، للحكم على مدى قابليته للتحقق. فذلك يظل رهينًا بوضوح الأولويات، وتوفير الموارد اللازمة، وضبط الآجال، وفعالية المؤسسات المكلفة بالتنفيذ، فضلًا عن القدرة على تحقيق نتائج ملموسة وواضحة وقابلة للقياس والتحقق

وهنا تحديدًا يبدأ العمل الصحفي: بقراءة البرنامج الانتخابي، ونقل مقترحاته بدقة وأمانة، والوقوف على الرؤية التي يقوم عليها، ثم طرح السؤال الأهم حول مدى قدرته على الانتقال من حيز الوعود والنصوص إلى واقع قابل للتنفيذ. فالنقاش الانتخابي يصبح أكثر جدوى حين يتجاوز منطق التراشق والاتهامات، ويتجه إلى جوهر البرامج والاختيارات، وإلى النتائج التي يمكن أن يلمس المواطن أثرها في حياته اليومية

الخلاصة: مشروع للحماية، والثقة، والقدرة على الفعل

لماذا نبدأ بالأسرة؟

تمهيد

لا يبدأ المحور الأول من برنامج حزب الاستقلال بالنمو، ولا بالاستثمار، ولا بالإدارة، بل يبدأ بالقيم والأسرة. وهذا الاختيار ليس محايدًا؛ إذ يجعل من التماسك الاجتماعي شرطًا أساسيًا للنجاح الاقتصادي، ومن الأسرة فضاءً أول للحماية في مواجهة التحولات التي يشهدها المجتمع اليوم.

ويضم هذا المحور 22 إجراءً موزعا على أربع مجالات رئيسية : الحفاظ على القيم المغربية؛ دعم التماسك الأسري وتعزيز قدرته على الصمود؛ مكافحة المخدرات والإدمان؛ والنهوض بالصحة النفسية، ويكشف الجمع بين هذه القضايا عن تصور موسع للسياسة الأسرية، يقوم على نقل القيم والتربية والتضامن والوقاية والعلاج والمواكبة.

ويعمل هذا الكتاب الوردي رقم 2 على تفكيك هذه البنية كما وردت في البرنامج، من دون إضافة ما لم ينص عليه صراحة، كما يميز بين المقترحات الواضحة التي يتضمنها البرنامج، والأسئلة المرتبطة بكيفية تنفيذها والتي تثيرها هذه المقترحات.

القيم

حين تصبح سياسةً عمومية لا مجرد خطاب

تقترح الإجراءات السبعة الأولى المتعلقة بالقيم الجمع بين الثقافة والتربية والتعليم والإعلام ضمن سياسات عمومية متكاملة، كما ينص البرنامج على مراجعة دفاتر تحملات القطاع السمعي البصري، ودعم المحتوى الرقمي الوطني، وتعزيز دور المدرسة والإعلام العمومي والفن والسينما في بناء سردية مغربية مميزة.

وتنقل هذه المقاربة النقاش إلى مستوى آخر؛ فالقيم لا تُطرح فقط باعتبارها إرثًا ينبغي الحفاظ عليه، بل تصبح أيضًا موضوعًا لسياسات عمومية. ومن ثم، يبرز السؤال حول كيفية تحديد أهداف دقيقة وواضحة، من دون أن تتحول السياسة الثقافية أو التعليمية إلى فرض موحد لأنماط التمثّل والتعبير.

كما يشير البرنامج إلى تعزيز مكانة اللغتين الرسميتين، العربية والأمازيغية. وهنا أيضًا، تقوم الرؤية على ترسيخ انتماء وطني قادر على استيعاب تعدده اللغوي.

يُعد مشروع «مدرسة الانتماء» من أكثر مقترحات هذا المحور دلالة على المستوى الرمزي. ومن المنتظر أن يتضمن برنامجًا للسفراء ومبادرات للمشاركة المواطنة. وبموازاة ذلك، يقترح البرنامج مأسسة العلاقة بين المدرسة والأسرة من خلال وحدات للمساعدة الاجتماعية.

وتلتقي هنا رؤيتان متكاملتان : الأولى ذات بعد مواطني، إذ يفترض أن تسهم المدرسة في ترسيخ الشعور بالانتماء وتنمية القدرة على المشاركة. والثانية اجتماعية، انطلاقًا من أن المؤسسة التعليمية لا يمكنها تجاهل الصعوبات الأسرية التي تؤثر بشكل مباشر في نجاح الطفل.

وتظل طريقة التنفيذ هي النقطة التي تستدعي مزيدًا من التوضيح. فما المضامين المعتمدة؟ ومن هم المتدخلون؟ وما نوع التكوين المطلوب؟ وما المكانة التي ستُمنح للأسر؟ وما المؤشرات التي ستتيح قياس أثر «مدرسة الانتماء»؟ يحدد البرنامج التوجه العام، بينما تظل آليات التنفيذ بحاجة إلى مزيد من التفصيل.

"مدرسة الانتماء"

ترسيخ القيم وإشراك الشباب

يُعد مشروع «مدرسة الانتماء» من أبرز مقترحات هذا المحور وأكثرها دلالة من الناحية الرمزية، ومن المرتقب أن يتضمن برنامجًا للسفراء، إلى جانب مبادرات تعزز المشاركة المواطنة، وبالتوازي مع ذلك، يقترح البرنامج مأسسة العلاقة بين المدرسة والأسرة، من خلال إحداث وحدات للدعم والمواكبة الاجتماعية.

وتتقاطع هنا رؤيتان متكاملتان، تتمثل الأولى في البعد المواطني للمشروع، انطلاقًا من افتراض أن المدرسة لا تقتصر وظيفتها على نقل المعارف، بل تضطلع أيضًا بدور في ترسيخ الشعور بالانتماء وتنمية القدرة على المشاركة في الحياة العامة. أما الثانية فتتعلق بالبعد الاجتماعي، على أساس أن المؤسسة التعليمية لا يمكنها أن تتجاهل الصعوبات التي تواجهها الأسر، والتي قد تنعكس بصورة مباشرة على المسار الدراسي للطفل ونجاحه.

غير أن كيفية تنزيل هذا المشروع على أرض الواقع تظل من الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح، فما المضامين التي ستُعتمد؟ ومن هم المتدخلون في تنفيذه؟ وما طبيعة التكوين الذي سيتطلبه؟ وما المكانة التي ستُمنح للأسر ضمن هذا التصور؟ ثم ما المؤشرات التي ستُعتمد لقياس أثر «مدرسة الانتماء» وفعالية تدخلاتها؟

يحدد البرنامج التوجه العام للمشروع، غير أن آليات تنزيله وشروط نجاحه تظل بحاجة إلى مزيد من التفصيل.

شبكات التواصل الاجتماعي

حماية الشباب من دون تحويل الحماية إلى منع شامل

ينص الإجراء السابع على اعتماد قانون لحماية الشباب من «المخاطر غير المشروعة المرتبطة بشبكات التواصل الاجتماعي». وتكتسي هذه الصياغة أهمية خاصة، إذ إن الوثيقة الأصلية لا تحدد، في إطار هذا الإجراء، سنًا معينًا للمنع الشامل، كما لا توضح حتى الآن الآليات القانونية المقترحة لتنزيله.

ومع ذلك، يفتح هذا الموضوع نقاشًا واسعًا حول جملة من القضايا، من بينها تعرض القاصرين لمحتويات خطرة، والتنمر، والتلاعب، والاحتيال، واستغلال البيانات الشخصية، والإدمان السلوكي، أو الوصول إلى أنشطة غير مشروعة. ويتمثل التحدي في تحقيق توازن بين مسؤولية المنصات الرقمية، ودور الآباء والأمهات، وأهمية التربية الرقمية، وضمان حماية فعلية وفعالة للقاصرين.

ومن ثم، لن تقاس جودة القانون المرتقب بما يعلنه من أهداف فحسب، وإنما بمدى دقته ووضوح مقتضياته: ما المخاطر التي سيستهدفها تحديدًا؟ وما الالتزامات التي سيفرضها على المنصات؟ وما آليات الرقابة والتنفيذ التي ستكون متاحة وفعالة على أرض الواقع؟

5000 درهم لدعم زواج الشباب

رمز أم سياسة أسرية؟

يقترح البرنامج تقديم دعم مالي قد يصل إلى 5,000 درهم لفائدة الشباب المقبلين على الزواج، ولعل هذا الإجراء من أكثر مقترحات المحور الأول وضوحًا وسهولة في الفهم، لكنه في الوقت نفسه من أكثرها إثارة للتساؤلات العملية.

وتبدو دلالته السياسية واضحة : الاعتراف بأن تكوين أسرة قد تصطدم بدايته بصعوبات اقتصادية، غير أن دعمًا ماليًا لمرة واحدة لا يمكنه، بمفرده، معالجة العوامل الأعمق التي تؤثر في الإقبال على الزواج، وفي مقدمتها فرص العمل والسكن وتكاليف المعيشة واستقرار الدخل.

ولا يحدد البرنامج، في الصيغة المعروضة، شروط الاستفادة من هذا الدعم، ولا كيفية تمويله، ولا آليات صرفه، وستكون هذه العناصر ضرورية لتقييم الأثر الفعلي للإجراء، ولتجنب أن يتحول تدبير يبدو بسيطًا في ظاهره إلى مسطرة إدارية معقدة.

الوقاية من التفكك الأسري

بدل الاكتفاء بمعاينته

يقترح الإجراء التاسع آليات للمواكبة والوساطة بهدف الوقاية من التفكك الأسري، وبهذا، يضع البرنامج السياسة الأسرية ضمن مقاربة وقائية تقوم على التدخل قبل أن تصبح الصعوبات مستعصية على المعالجة.

ويمكن أن تشمل هذه المقاربة أوضاعًا مختلفة، من الخلافات الزوجية والصعوبات التربوية، إلى الهشاشة الاقتصادية والعزلة الاجتماعية، غير أن البرنامج يظل عامًا فيما يتعلق بكيفية تنظيم هذه الوساطة.

وسيكون من الضروري، على وجه الخصوص، تحديد المهنيين المعنيين، وكيفية التنسيق مع المصالح الاجتماعية، والضمانات المتعلقة بسرية المعلومات.

ويوسع الإجراء الموالي هذا التوجه، من خلال اقتراح تحسين المساعدات المالية المباشرة ومواكبة الأسر من أجل الخروج من الفقر، وهكذا، يربط البرنامج قدرة الأسرة على الصمود بقدرتها الاقتصادية، وليس فقط باستقرار العلاقات داخلها.

التضامن بين الأجيال

الاعتراف بما تتحمله الأسر بالفعل

يسعى البرنامج إلى تعزيز التضامن بين الأجيال ودعم الأسر التي تتولى رعاية الأشخاص المسنين أو الأشخاص في وضعية إعاقة، كما يقترح تطوير طب الشيخوخة وإحداث وحدات طبية متخصصة.

ويكتسي هذا التوجه دلالة مهمة، إذ لا يتعامل البرنامج مع الشيخوخة والحاجة إلى الرعاية باعتبارهما شأنًا خاصًا تتحمل الأسرة وحدها مسؤوليته، فهو يقر، ضمنيًا، بأن الأسر تضطلع بدور أساسي في الرعاية والمواكبة، وهو دور قد يصبح مرهقًا من الناحيتين المادية والإنسانية.

غير أن طبيعة هذا «الدعم» وكيفية تقديمه تظل بحاجة إلى مزيد من التحديد، فهل يتعلق الأمر بمساعدات مالية، أم بتوفير فترات راحة لمقدمي الرعاية، أم بخدمات للرعاية المنزلية، أم بإجراءات جبائية، أم بتعزيز التغطية الاجتماعية؟

لا تحسم الوثيقة الأصلية هذه الخيارات. ويظل هذا الورش بحاجة إلى مزيد من التوضيح إذا كان الهدف هو تحويل التضامن الأسري إلى سياسة عمومية فعلية.

الطفولة المبكرة

توسيع دور الحضانة الاجتماعية، ودعم التعليم الأولي، وتخفيف الأعباء الجبائية

تتعلق ثلاثة إجراءات مباشرة بتنظيم الحياة اليومية للأسر: التوسع التدريجي في إحداث الحضانات ذات الطابع الاجتماعي ودعم التعليم الأولي؛ إقرار خصم ضريبي لفائدة الأسر التي تتحمل نفقات تعليم أبنائها؛ واعتماد عطلة مرنة ومدفوعة الأجر لرعاية الأطفال.

وتعكس هذه الإجراءات مجتمعة توجهًا نحو تحقيق التوازن بين الحياة الأسرية والحياة المهنية، فالحضانة توفر خدمات رعاية الأطفال، والإجازة تتيح للأسرة وقتًا إضافيًا لرعايتهم، بينما يخفف الخصم الضريبي جزءًا من الأعباء المالية التي تتحملها الأسر.

ويبدو تعبير «عطلة مرنة ومدفوعة الأجر» واعدًا، غير أن الوثيقة محل الدراسة لا تحدد مدتها، ولا قيمة التعويض عنها، ولا الفئات المستفيدة منها، ولا كيفية توزيعها المحتمل بين الوالدين، وستكون هذه العناصر حاسمة في تقييم أثرها على تشغيل النساء، وانخراط الآباء في رعاية الأطفال، والتوازن المالي للأسر

الإدمان

التحول الأبرز في مقاربة هذا المحور

تعكس الإجراءات الواردة بين البندين 16 و19 تحولًا لافتًا في طريقة التعامل مع الإدمان، إذ يقترح البرنامج بلورة سياسة عمومية للوقاية من المخدرات والإدمان السلوكي، ويقرّ بأن الإدمان مرض مزمن، وأن طب الإدمان تخصص طبي قائم بذاته. كما ينص على توسيع نطاق خدمات العلاج لتشمل الجهات التي تفتقر إليها، وإطلاق برنامج «حنا معاك» لتمكين الشباب من فرصة ثانية.

ويعني الاعتراف بالإدمان باعتباره مرضًا مزمنًا الانتقال من مقاربة تقوم، بصورة أساسية، على البعد الأخلاقي أو الزجري، إلى مقاربة تضعه أيضًا ضمن مجال الصحة العمومية. ويستدعي هذا التحول منظومة متكاملة تشمل الوقاية، والتشخيص، والتكفل، والعلاج، والمتابعة، وإعادة الإدماج.

ويضيف برنامج «حنا معاك» بُعدًا آخر، يتمثل في إتاحة فرصة ثانية للشباب. غير أن فعالية هذا البرنامج ستظل رهينة بوضوح الفئات المستهدفة، وبطبيعة المواكبة المقدمة، ومدى تكاملها مع منظومات التعليم والتكوين وسوق الشغل ومؤسسات العلاج.

فالوثيقة الأصلية تحدد التوجه العام، لكنها لا تقدم، في صيغتها الحالية، تفاصيل كافية بشأن آليات التنفيذ.

الصحة النفسية

إدماج البعد النفسي ضمن التغطية الصحية العادية

تتمحور الإجراءات الثلاثة الأخيرة حول الصحة النفسية، ويقترح البرنامج إعداد خريطة وطنية للصحة النفسية وإحداث شبكة من المراكز الجهوية، إلى جانب إدماج الاستشارات النفسية ضمن التأمين الإجباري عن المرض، ومكافحة الوصم المرتبط بالاضطرابات النفسية، مع تعزيز الدعم الموجه إلى الفئات الهشة.

ويكتسي إدماج الاستشارات النفسية ضمن التأمين الإجباري عن المرض أهمية خاصة، لكونه يمثل تحولًا هيكليًا في مقاربة الرعاية النفسية؛ إذ يجعل العلاج النفسي مكوّنًا من مكونات التغطية الصحية العادية، بدل أن يُنظر إليه باعتباره نفقة هامشية لا يستطيع تحملها إلا من يملكون القدرة على تمويلها مباشرة.

غير أن هذه الخطوة تفترض وجود عرض صحي كافٍ ومتاح، فالتعويض عن تكلفة الاستشارة لا يحقق أثره الفعلي إلا إذا توفرت أعداد كافية من المهنيين المختصين، وتوزعوا بصورة متوازنة على مختلف جهات المملكة، واشتغلوا ضمن إطار يضمن جودة الخدمات. ومن هنا، تبدو الخريطة الوطنية والمراكز الجهوية مكملًا منطقيًا لتوسيع نطاق التغطية الصحية لتشمل الرعاية النفسية.

ما الذي تكشفه الإجراءات الـ22 في مجملها؟

عند النظر إلى كل تدبير على حدة، قد تبدو الإجراءات المقترحة متباينة، إذ تمتد من الإعلام السمعي البصري واللغات إلى الزواج ودور الحضانة ورعاية المسنين والإدمان والصحة النفسية. غير أن النظر إليها في مجملها يكشف عن تصور ناظم واحد : أن قدرة المجتمع على الصمود تتشكل من خلال تفاعل الشعور بالانتماء، والروابط الأسرية، والقدرة على مواجهة مواطن الهشاشة والتخفيف من آثارها.

وعليه، لا ينظر البرنامج إلى الأسرة باعتبارها مؤسسة ينبغي الحفاظ عليها فحسب، بل يتعامل معها أيضًا بوصفها فضاءً يواجه ضغوطًا اقتصادية ورقمية وديموغرافية ونفسية متزايدة. ومن هذا المنطلق، تتكامل تقاطعات المدرسة والثقافة والخدمات الاجتماعية ومنظومة الصحة ضمن مقاربة واحدة.

وتتمثل القوة المفاهيمية لهذا المحور في هذا الترابط بين مختلف مكوناته، غير أن التحدي الرئيسي يظل مرتبطًا بقدرة مختلف المتدخلين على التنسيق؛ إذ سيتعين على قطاعات وزارية متعددة، وجماعات ترابية، وهيئات الحماية الاجتماعية، ومهنيين من تخصصات مختلفة، العمل بصورة منسقة حتى لا تتحول الإجراءات الـ 22 إلى 22 منظومة متوازية ومنفصلة

تقتضي القراءة الدقيقة للبرنامج التمييز بين ما أعلن بوضوح وما لا يزال بحاجة إلى مزيد من التحديد. فقد صيغت العديد من التدابير بصورة واضحة، غير أن العرض المقدم للتدابير الـ 99 والمعتمد في هذا الكتاب لا يتضمن، في عدد من الحالات، معطيات بشأن تكلفتها، وجدولها الزمني، أو ترتيباتها المؤسساتية.

ففيما يتعلق بالدعم المخصص للزواج، تظل أسئلة أساسية مطروحة : من هم المستفيدون؟ وما الميزانية التي ستُرصد لهذا الإجراء؟ وبالنسبة إلى الإجازة مدفوعة الأجر، ما مدتها؟ وكيف سيتم تمويلها؟ وما القواعد المنظمة للاستفادة منها وتقاسمها؟

أما فيما يخص دور الحضانة الاجتماعية، فما وتيرة تعميمها؟ وكيف ستُنظم حكامتها وتدبيرها؟ وبخصوص الاستشارات النفسية المشمولة بالتأمين الإجباري عن المرض، ما الخدمات التي ستدخل ضمن سلة العلاجات المشمولة؟ وما التعريفات المعتمدة؟ ومن هم المهنيون الذين سيُعتمدون ضمن منظومة التعاقد؟ أما القانون المتعلق بالمخاطر المرتبطة بشبكات التواصل الاجتماعي، فما السلوكيات والمنصات والالتزامات التي سيشملها تحديدًا؟

ولا تمثل هذه الأسئلة تشكيكًا في البرنامج أو انتقاصًا من قيمة مقترحاته، وإنما تطرح، على وجه التحديد، العناصر التي ينبغي توضيحها للانتقال من توجه انتخابي إلى سياسة عمومية واضحة المعالم، قابلة للتنفيذ والتقييم والقياس.

خاتمة

حماية الروابط الأسرية والاجتماعية من أجل مستقبل أكثر استقرارًا

ينطلق المحور الأول من برنامج حزب الاستقلال من رؤية سياسية واضحة مفادها أن قدرة المجتمع على الصمود لا تُبنى فقط على بنياته التحتية أو مؤشرات أدائه الاقتصادي الكلي، وإنما تستند أيضًا إلى متانة الروابط التي تجمع أفراده، وإلى قدرته على نقل القيم والمعارف والخبرات بين الأجيال، وإلى شبكات الحماية المتاحة عندما يواجه الأفراد أو الأسر صعوبات أو أزمات.

ومن هذا المنظور، يجمع البرنامج بين القيم والأسرة والأجيال والطفولة والإدمان والصحة النفسية. وتكتسي هذه المقاربة طابعًا أكثر حداثة من التصور التقليدي الضيق لمفهوم «الأسرة»، لأنها تستحضر أشكالًا ملموسة من مواطن الهشاشة التي تفرضها التحولات الاجتماعية المعاصرة.

غير أن السؤال الأهم يظل مرتبطًا بقدرة هذا التصور على الانتقال إلى حيز التنفيذ، فالتدابير الـ 22 ترسم، في مجموعها، إطارًا متكاملًا؛ غير أن مصداقيتها ستتوقف على مدى وضوح مصادر تمويلها، ودقة جدولها الزمني، وضمان استفادة مختلف المناطق منها، وتوفر الكفاءات والمهنيين القادرين على تنفيذها، فضلًا عن اعتماد مؤشرات واضحة وشفافة تتيح قياس النتائج وتقييم أثرها.

وسينتقل «الكتاب الوردي» المقبل من المجال الأسري إلى مقوم آخر من مقومات الثقة في العمل العمومي: مكافحة الفساد والريع وتضارب المصالح.

الثقة أساس الديمقراطية

تمهيد

بعد الأسرة والحماية من المخاطر اليومية، يتناول الكتاب الوردي الثالث المحور الثاني من البرنامج، المخصص لمكافحة الفساد والامتيازات الاقتصادية وتضارب المصالح. ويضم هذا المحور 16 تدبيرًا، يجمع بينها التركيز، لا على العقاب الصارم وحده، وإنما على الحد من مواطن الغموض التي قد تسمح بالتجاوزات، وذلك من خلال توضيح المسؤوليات، وإظهار المصالح المتداخلة، وتأطير الاستفادة من الامتيازات العمومية، وتعزيز المنافسة، والحد من السلطة التقديرية، ونشر النتائج.

وتنسجم هذه القراءة مع الفكرة السياسية التي يقوم عليها الخطاب التقديمي للبرنامج: فالثقة لا تُفرض بقرار، وإنما تُبنى بمدى قدرة المؤسسات على إثبات أن القواعد تُطبق على الجميع، وأن تحمل المسؤولية يترتب عليه الخضوع للمساءلة، وأن الولوج إلى الإدارة أو السوق لا يتوقف على امتيازات غير معلنة.

وتتطرق هيئة تحرير L'ODJ Média للتدابير الـ16 باعتبارها منظومة مترابطة، مع التمييز بين ما ينص عليه البرنامج صراحة وما لا يزال يحتاج إلى مزيد من التوضيح والتوثيق، ولا سيما ما يتعلق بالإطار القانوني، والإجراءات، ووسائل الرقابة، والعقوبات، والجدول الزمني، ومؤشرات التقييم

"صفر تسامح"

حين يتحول الشعار إلى منهج معتمد

ينظم البرنامج هذا المحور ضمن أربع مجالات رئيسية: المسؤولية والمحاسبة ؛ والمنافسة العادلة وتفكيك اقتصاد الريع؛ والانتقال من نظام الترخيص إلى دفتر التحملات؛ ثم الشفافية والرقمنة وحماية المبلّغين عن المخالفات.

وتكتسي هذه البنية أهمية خاصة، لأنها تعني أن الفساد لا يُنظر إليه باعتباره مجرد مخالفة فردية، بل باعتباره ظاهرة قد تساهم في إنتاجها أيضًا بعض الظروف المؤسسية، من قبيل عدم وضوح قواعد تضارب المصالح، والامتيازات، والتراخيص الخاضعة للسلطة التقديرية، وعدم تكافؤ المعلومات، أو الإجراءات الإدارية التي تفتقر إلى قابلية التتبع.

ومن ثم، فإن مصداقية شعار «صفر تسامح» ستُقاس بمدى القدرة على تحويل هذه المبادئ إلى قواعد واضحة، قابلة للتطبيق والرقابة، وملزمة لجميع الأطراف.

المسؤولية والمحاسبة

ربط القرار بنتائجه

يدعو التدبير الأول إلى التطبيق الصارم لمبدأ الربط بين المسؤولية والمحاسبة في مختلف مواقع التدبير. ويشكل هذا المبدأ أساس المحور برمته: فمن يتخذ القرار يجب أن يكون قادرًا على تفسيره، وتحمل نتائجه، والخضوع للمحاسبة عن أي إخلال محتمل

ولا يقتصر التحدي هنا على وضع القواعد القانونية، فالمحاسبة الفعالة تفترض تحديد المسؤوليات بشكل واضح، وإتاحة البيانات، والاستفادة الفعلية من عمليات التدقيق، ووضوح الإجراءات التي تترتب على نتائجها. وبدون ذلك، قد يظل هذا المبدأ مجرد صيغة مؤسساتية يصعب على المواطن التحقق من مدى تطبيقها.

وبالنسبة إلى L'ODJ Média، فإن المؤشر الأهم بسيط: هل يمكن تتبع القرار العمومي من صاحبه والمعايير التي استند إليها، وصولًا إلى نتائجه وتقييمه، ثم تصحيحه عند الضرورة؟

تضارب المصالح

كشف العوامل المؤثرة في القرار

يقترح التدبيران الثاني والثالث سنَّ قانون بشأن تضارب المصالح، وتحديد حالات عدم التوافق، واعتماد نظام موسع للتصريح بالمصالح. ويعكس ذلك تحولًا في المنظور: إذ لا ينبغي انتظار إثبات حصول منفعة غير مستحقة حتى يُطرح التساؤل بشأن وضعية قد تؤثر في حيادية القرار.

وتتطلب سياسة فعالة تحديد الأشخاص المعنيين بدقة، والمصالح الواجب التصريح بها، وقواعد نشر هذه التصريحات أو الحفاظ على سريتها، وآليات التنحي عن المشاركة في اتخاذ القرار عند وجود تضارب في المصالح، فضلًا عن العقوبات المترتبة عن عدم التصريح.

ولا يتطرق البرنامج إلى هذه التفاصيل، غير أن السؤال الأساسي يظل مرتبطًا بالوقاية، فتضارب المصالح لا يعني بالضرورة وجود فساد مثبت، وإنما يتعلق بوضعية ينبغي رصدها وتدبيرها قبل أن تؤثر في نزاهة القرار العمومي.

ينص التدبير الرابع على تعزيز التصريح بالممتلكات ومكافحة الإثراء غير المشروع. وهنا أيضًا، تكتسي كلمة «تعزيز» أهمية خاصة، إذ لا تكون للتصريح قيمة فعلية إلا إذا كان نطاقه محددًا بوضوح، وكان من الممكن التحقق من مضمونه، وكانت الفوارق غير المبررة تفضي إلى إجراءات واضحة ومعلومة.

ولا يحدد البرنامج تفاصيل آليات الرقابة، أو الجهة المختصة بها، أو دورية التصريح، أو قواعد نشر المعلومات المتعلقة به. غير أن هذه العناصر هي التي ستحدد في نهاية المطاف مدى فعالية المنظومة.

ومن ثم، سيكون من المفيد أن ينتقل النقاش الانتخابي من الحديث عن النوايا إلى البحث في كيفية تطبيق الإجراء عمليًا: من يصرّح؟ وبماذا؟ ولمن؟ وكم مرة؟ وما آليات الرقابة؟ وما النتائج المترتبة عن ذلك؟

الذمة المالية والإثراء غير المشروع

من التصريح إلى الرقابة الفعلية

ينص التدبير الرابع على تعزيز التصريح بالممتلكات ومكافحة الإثراء غير المشروع. وهنا أيضًا، تكتسي كلمة «تعزيز» أهمية خاصة، إذ لا تكون للتصريح قيمة فعلية إلا إذا كان نطاقه محددًا بوضوح، وكان من الممكن التحقق من مضمونه، وكانت الفوارق غير المبررة تفضي إلى إجراءات واضحة ومعلومة.

ولا يحدد البرنامج تفاصيل آليات الرقابة، أو الجهة المختصة بها، أو دورية التصريح، أو قواعد نشر المعلومات المتعلقة به. غير أن هذه العناصر هي التي ستحدد في نهاية المطاف مدى فعالية المنظومة.

ومن ثم، سيكون من المفيد أن ينتقل النقاش الانتخابي من الحديث عن النوايا إلى البحث في كيفية تطبيق الإجراء عمليًا: من يصرّح؟ وبماذا؟ ولمن؟ وكم مرة؟ وما آليات الرقابة؟ وما النتائج المترتبة عن ذلك؟

الدعم العمومي

من الدعم الضمني إلى التعاقد الصريح

يقضي التدبير الخامس بربط الاستفادة من الدعم العمومي بمعايير واضحة ومحددة ضمن إطار تعاقدي. ويتعلق الأمر بجانب حساس من العلاقة بين الدولة والاقتصاد، إذ ينبغي أن تستند الإعانات والامتيازات والتسهيلات ومختلف أشكال الدعم إلى أهداف واضحة والتزامات محددة في المقابل.

ويمكن للتعاقد أن يجعل الإنفاق العمومي أكثر وضوحًا، من خلال تحديد قيمة الدعم، والمستفيد منه، والأهداف المتوخاة، ومدته، والنتائج المنتظرة. غير أن التعاقد لا يضمن الشفافية بمجرد اعتماده، بل يقتضي أيضًا إعلان المعايير بوضوح، وإخضاع تنفيذ الالتزامات لتقييم فعلي.

وبذلك، يمكن النظر إلى هذا التدبير باعتباره أداة لمكافحة الفساد، وفي الوقت نفسه وسيلة لتعزيز فعالية الإنفاق العمومي

الاحتكارات

ضريبة بنسبة 40% ودلالتها السياسية

يقترح التدبير السادس إصلاح الضريبة على الشركات وتطبيق معدل ضريبي بنسبة 40% على حالات الاحتكار. ويُعد هذا المقترح من أكثر تدابير المحور حسمًا، إذ يبدو أنه يسعى إلى تحميل وضعية الهيمنة على السوق، عندما تُعتبر مفرطة، كلفة اقتصادية واضحة.

لكن الوثيقة محل الدراسة لا تحدد بشكل دقيق المقصود عمليًا بـ«حالة الاحتكار»، ولا توضح علاقتها بقانون المنافسة، أو القطاعات المعنية، أو الكيفية التي سيُطبق بها المعدل الضريبي.

وتظل هذه التوضيحات ضرورية للتمييز بين الاحتكار القانوني، والوضعية المهيمنة، والريع الناتج عن التنظيم، والميزة التنافسية المشروعة.

وتتجاوز المسألة السياسية هنا نسبة الضريبة في حد ذاتها، إذ يتعلق الأمر بالتأكيد على أن القوة الاقتصادية لا ينبغي أن تتيح إقصاء المنافسة أو تحميل المستهلك كلفتها بشكل مستمر.

مجلس المنافسة وحماية المستهلك

نحو سوق أكثر توازنًا

يقترح البرنامج تعزيز اختصاصات مجلس المنافسة، ومراجعة القانون المتعلق بحرية الأسعار، وضمان حماية قانونية فعلية للمستهلكين. ويربط هذان التدبيران بشكل مباشر بين النزاهة الاقتصادية والقدرة الشرائية.

فالسوق التنافسي لا يتعلق بالشركات وحدها، بل يهم أيضًا السعر الذي يدفعه المستهلك، وجودة ما يحصل عليه، والمعلومات المتاحة له، وإمكانية اللجوء إلى آليات التظلم. ومن ثم، يصبح المستهلك طرفًا فاعلًا في سياسة المنافسة.

وتكتسي كلمة «فعلية» أهمية خاصة هنا، إذ لا تُقاس الحماية القانونية بعدد النصوص المعتمدة، وإنما بسهولة اللجوء إلى آليات التظلم، وسرعة البت في الشكاوى، والقدرة على الحصول على تعويض.

من الترخيص إلى دفتر التحملات

الحد من السلطة التقديرية

يقترح التدبيران التاسع والعاشر استبدال منطق الترخيص المسبق بمنطق دفتر التحملات، وتحويل التراخيص والامتيازات القائمة إلى دفاتر تحملات تتسم بالشفافية. ويُعد ذلك على الأرجح من أكثر الإصلاحات الإدارية تأثيرًا في هذا المحور.

ويتمثل المبدأ في نقل مركز القرار: فبدل طلب ترخيص يُمنح على أساس كل حالة على حدة، يصبح بإمكان الفرد معرفة الشروط الواجب احترامها مسبقًا. وإذا كانت هذه الشروط موضوعية ومتاحة للجميع، فإن هامش التفاوض غير الرسمي يتقلص.

غير أن هذا التحول لا يمكن أن يطبق تلقائيًا في جميع المجالات، إذ تتطلب بعض الأنشطة الحصول على تراخيص لأسباب تتعلق بالسلامة أو الصحة أو محدودية بعض الموارد. ولذلك، يحدد البرنامج توجهًا عامًا، فيما ستتطلب عملية التنفيذ التمييز بين القطاعات بحسب طبيعة المخاطر المرتبطة بها.

أمس
غداً
دفتر التحملات
الأهداف
الشروط
المساطر
المعايير
المراقبة
الشفافية
ترخيص

"سكوت الإدارة موافقة"

تبسيط المساطر وتسريع الآجال

ينص التدبير الحادي عشر على أن سكوت الإدارة يُعد موافقة، بالنسبة إلى المرتفق أو المقاولة، يمثل هذا تغييرًا مهمًا، إذ لن يعود بإمكان التقاعس الإداري أن يؤدي إلى تعطيل المساطر إلى أجل غير محدد.

وتفرض هذه القاعدة على الإدارة التعامل مع الآجال باعتبارها جزءًا من مسؤوليتها، غير أنها تفترض أيضًا تحديد آجال قانونية دقيقة، ووضع استثناءات واضحة، وضمان إمكانية تتبع الطلبات. وفي بعض المجالات الحساسة، لا يمكن منطقيًا أن يؤدي سكوت الإدارة إلى منح ترخيص تلقائي.

إذا أُحسن تأطير هذا التدبير، فإنه يمكن أن يحد من حالات التأخير غير المرئية، وتكرار الاستفسارات والمتابعات، وهوامش التفاوض غير الرسمي التي قد تسهم أحيانًا في تقويض الثقة.

يهدف التدبير الثاني عشر إلى تعميم رقمنة الإجراءات، بما يحد من السلطة التقديرية للإدارة. كما ينص التدبير الثالث عشر على إحداث منصات رقمية تضمن تكافؤ الفرص بين الشركات.

الرقمنة

تتبع الإجراءات بدل الاكتفاء برقمنتها

يهدف التدبير الثاني عشر إلى تعميم رقمنة الإجراءات، بما يحد من السلطة التقديرية للإدارة. كما ينص التدبير الثالث عشر على إحداث منصات رقمية تضمن تكافؤ الفرص بين الشركات.

ويحمل هذا التوجه وعودًا كبيرة، إذ تتيح الإجراءات الرقمية تسجيل تاريخ ووقت كل خطوة، وتوحيد المساطر، وحفظ الوثائق، وجعل مختلف مراحل العملية قابلة للتحقق. غير أن رقمنة مسطرة غير فعّالة لا تجعلها أكثر فعالية. ولذلك، ينبغي تبسيط الإجراءات أولًا قبل رقمنتها.

كما تظل مسألة الإدماج الرقمي مطروحة، إذ يجب ألا تؤدي الرقمنة إلى خلق شكل جديد من عدم المساواة بين المواطنين أو المقاولات الصغيرة التي تفتقر إلى التجهيزات اللازمة أو تواجه صعوبة في التعامل مع الإجراءات عبر الإنترنت.

الذكاء الاصطناعي

تحسين الحكامة مع ضمان الشفافية

يقترح التدبير الرابع عشر توظيف الذكاء الاصطناعي لتحسين حكامة السياسات العمومية. ويفتح البرنامج بذلك مجال مكافحة الفساد أمام أدوات قادرة على رصد الحالات غير العادية، وربط البيانات وتحليلها، وتحسين تقييم السياسات والإجراءات العمومية.

غير أن الذكاء الاصطناعي قد يؤدي بدوره إلى غموض في عملية اتخاذ القرار إذا كانت المعايير التي يعتمدها غير قابلة للتدقيق. ولذلك، ينبغي أن يظل استخدامه في القرار العمومي متوافقًا مع إمكانية تفسير آليات عمله، وحماية البيانات، وإمكانية الطعن، وتحمل المسؤولية البشرية.

ولا ينبغي أن يتمثل دور الذكاء الاصطناعي في الحلول محل المسؤولية الإدارية، وإنما في تعزيز قدرات الرقابة والكشف والتقييم.

المبلّغون عن المخالفات وهيئات الرقابة

حماية من يكشفون التجاوزات

يجمع التدبير الخامس عشر بين رافعتين أساسيتين: دعم استقلالية هيئات الرقابة، وحماية المبلّغين عن المخالفات من أشكال الفساد. فمن دون مؤسسات قادرة على التحقيق، ومن دون أشخاص يحظون بالحماية الكافية للإبلاغ عن الوقائع، تظل الشفافية مجرد مبدأ نظري.

وينبغي أن تكون الحماية فعلية، من خلال ضمان السرية، والحماية من أي أعمال انتقامية، ووضع إجراءات واضحة للتبليغ، وتوفير ضمانات تحول دون إساءة استخدام آليات التبليغ. ولا يفصل البرنامج هذه الآليات.

ويتمثل التحدي في بناء سلسلة متكاملة من الثقة: التبليغ عن المخالفات دون التعرض للخطر، وإجراء التحقيقات دون ضغوط، والوصول إلى قرارات واضحة ومفهومة.

تقرير سنوي للنزاهة

تحويل التعهد إلى مؤشرات قابلة للقياس

ينص التدبير السادس عشر على تفعيل التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، ونشر تقرير سنوي حول مؤشرات النزاهة. ويمكن أن يكون هذا التدبير، من حيث المبدأ، أداة لتقييم مختلف التدابير الأخرى.

ولا ينبغي أن يتحول التقرير السنوي الجيد إلى مجرد جرد للإجراءات المتخذة، بل يفترض أن يعرض مؤشرات ثابتة وقابلة للمقارنة، تشمل الآجال، وعمليات الرقابة، والتصريحات، وحالات تضارب المصالح التي تمت معالجتها، وقرارات المنافسة، والتبليغات، والإجراءات المتخذة بشأنها، والإجراءات التي تمت رقمنتها، والنتائج المحققة.

ويسهم النشر المنتظم في تكوين سجل متراكم للعمل العمومي، ويتيح إجراء المقارنة من سنة إلى أخرى. وبذلك يصبح من الممكن تحقيق ما تتطلبه الثقة: التحقق.

الاختبارات الخمسة لـ L'ODJ Média

كيف نقيّم «صفر تسامح»؟

الاختبار الأول: الدقة القانونية. يجب تحديد مفاهيم تضارب المصالح، والاحتكار، والإثراء غير المشروع، والامتياز، والمبلّغ عن المخالفات، بشكل دقيق وقابل للتطبيق عمليًا.

الاختبار الثاني: وضوح القواعد وإتاحتها. يجب أن تكون معايير الدعم العمومي، ودفاتر التحملات، والآجال الإدارية، والمؤشرات، متاحة وواضحة وقابلة للفهم.

الاختبار الثالث استقلالية الرقابة. لا تكون للقاعدة قيمة فعلية إذا كانت الجهة المكلفة بمراقبة تطبيقها خاضعة للجهة التي يفترض أن تراقبها.

الاختبار الرابع: قابلية التتبع الرقمي، مع توفير الضمانات اللازمة لحماية البيانات وضمان حق الطعن.

الاختبار الخامس: نشر النتائج وإمكانية مقارنتها وتتبع تطورها بمرور الوقت.

ومن شأن هذه الاختبارات الخمسة أن تميز بين سياسة مستدامة لتعزيز النزاهة وبين مجرد سلسلة من الإعلانات.

خاتمة

من النزاهة في العمل العام إلى ترسيخ الثقة

يكتسي المحور الثاني من البرنامج طابعًا عمليًا يتجاوز الخطاب الأخلاقي الذي قد يوحي به في ظاهره. فالتدابير الـ 16 تسعى، في المقام الأول، إلى تغيير الآليات التي تنظم عملية اتخاذ القرار العمومي وطريقة اشتغال السوق، من خلال التصريح، والتعاقد، وتعزيز المنافسة، وتوحيد القواعد والإجراءات، والرقمنة، والرقابة، ونشر النتائج.

وتكمن قوة هذا المحور في الربط بين الفساد والريع والإدارة والمنافسة. أما التحدي فيتمثل في الانتقال من المبادئ العامة إلى منظومة قانونية ومؤسساتية دقيقة بما يكفي للحد من التحايل على القواعد وضمان الحقوق.

وإذا كان الكتاب الوردي الثاني قد تناول حماية الروابط الأسرية، فإن هذا الكتاب يتناول حماية القواعد المشتركة التي تسري على الجميع. وفي الحالتين، يظل الموضوع الأساسي واحدًا: الثقة.

أما الكتاب الوردي الرابع، فسيتناول جانبها الاقتصادي واليومي: القدرة الشرائية، والطبقة المتوسطة، والخروج من الفقر، والسكن.

تمهيد:

القدرة الشرائية لا تختزل في سعر سلة المشتريات

يضع المحور الثالث من البرنامج على المستوى نفسه ثلاث قضايا تعيشها الأسر، وإن كانت في حياتها اليومية تبدو مترابطة وتشكل واقعًا واحدًا: ما تكسبه، وما تنفقه، ومدى قدرتها على التخطيط لمستقبلها. وتتوزع التدابير الـ 16 بين حماية القدرة الشرائية، ومواكبة الأسر في مسار الخروج من الفقر، وضمان الولوج إلى سكن لائق.

وتكتسي هذه البنية أهمية خاصة، لأنها تحول دون اختزال القدرة الشرائية في سياسة تكتفي بالتعويض المؤقت عن ارتفاع التكاليف، فالبرنامج يتدخل في قنوات التوزيع وهوامش الربح، وفي المداخيل والمعاشات، وفي النشاط الاقتصادي للأسر، وفي تعزيز مكانة الطبقة المتوسطة، فضلًا عن السكن.

ومن ثم، فإن الخيط الناظم لهذا الكتاب الوردي بسيط: كيف يمكن الانتقال من سياسة تكتفي بالتخفيف من حدة الصعوبات إلى سياسة تعيد للأفراد قدرتهم على الفعل؟ ويقوم الجواب الذي يقترحه البرنامج على ثلاث مرتكزات رئيسية: تحسين ضبط مسار تكوين الأسعار، وتعزيز المداخيل ومسارات النشاط الاقتصادي، وتقليص العوائق التي تحول دون الاستقرار السكني.

سلة المشتريات اليومية

التدخل في مختلف مراحل السلسلة بدل الاكتفاء بالسعر النهائي

يقترح الإجراء الأول إحداث شركات جهوية لشراء المنتجات الفلاحية والغذائية وتخزينها وتوزيعها، بينما ينص التدبير الثاني على إقرار آلية وطنية شفافة لتتبع هوامش الربح على المنتجات الاستهلاكية اليومية.

وينبغي قراءة هذين المقترحين بشكل متكامل، فالأول يستهدف التدخل في تنظيم سلسلة الإمداد، فيما يركز الثاني على تعزيز شفافيتها. ولا يعد البرنامج، وفق الوثيقة محل الدراسة، بفرض أسعار إدارية بشكل شامل، وإنما يسعى إلى توفير أدوات تتيح فهم الاختلالات القائمة بين الإنتاج والتخزين والتوزيع والسعر الذي يؤديه المستهلك، وإمكانية تصحيحها عند الاقتضاء.

وستكون كيفية تنفيذ هذه التدابير حاسمة في تحديد فعاليتها. فما الوضع القانوني الذي ستتخذه الشركات الجهوية؟ وكيف يمكن تفادي أن تتحول إلى حلقة إضافية في السلسلة بدل خفض تكاليفها؟ وما المنتجات التي ستخضع للتتبع؟ وكيف ستُحتسب هوامش الربح وتُنشر؟ فالشفافية لا تنتج أثرًا اقتصاديًا إلا إذا استندت البيانات إلى معطيات موثوقة وقابلة للمقارنة، وكانت متاحة بالسرعة الكافية لتوجيه القرارات العمومية وتمكين المستهلكين من فهمها.

تتبع هوامشا لربح

كشف ما يحدث بين المنتج والمستهلك

تُعد الآلية الوطنية لتتبع هوامش الربح من أكثر التدابير ارتباطًا مباشرة بالنقاش حول غلاء المعيشة، وتنطلق من فكرة بسيطة: عندما يرتفع سعر منتج ما، ينبغي أن يكون المواطن قادرًا على معرفة كيفية توزع هذا السعر بين مختلف حلقات السلسلة، من المنتج إلى النقل والتخزين والتحويل والتوزيع، وغيرها من التكاليف.

ويمكن لمثل هذا النظام أن يسهم في تعزيز المنافسة وترسيخ الثقة، شريطة ألا يتحول إلى مجرد نشر متأخر لبيانات إحصائية. وتكمن قيمته الحقيقية في انتظام تحديث المعطيات، ودقة تفاصيلها، وإمكانية مقارنة الأسعار وهوامش الربح بين مختلف المجالات الترابية وقنوات التوزيع، فضلًا عن قدرة السلطات المختصة على التدخل عندما يثبت وجود اختلال.

لكن البرنامج لا يوضح بعدُ تفاصيل هذه المنظومة، وهو ما يجعل التحدي الصحفي يتمثل في رصد مدى قدرة هذا الالتزام بالشفافية على التحول إلى آلية عملية وفعالة.

الأجور والمعاشات

رفع المداخيل، لكن وفق أي مسار؟

ينص الإجراء الثالث على الرفع التدريجي للحد الأدنى للأجور ومعاشات التقاعد.

وتكتسي كلمة «تدريجيًا» أهمية أساسية، لأنها تشير إلى اعتماد مسار متدرج بدل تحديد زيادة فورية بمقدار معين.، غير أن الوثيقة الأصلية لا تحدد مستوى مستهدفًا، ولا جدولًا زمنيًا، ولا آلية لربط هذه الزيادات بمؤشرات محددة.

وبالنسبة إلى الأسر، يبدو الهدف واضحًا : الحيلولة دون استمرار تراجع القدرة الشرائية لأصحاب المداخيل المحدودة وأصحاب المعاشات مقارنة بتكلفة المعيشة.

غير أن سياسة الأجور ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أيضًا مستويات التشغيل والإنتاجية وقدرة المقاولات على استيعاب الزيادات، ولا سيما المقاولات الصغرى.

أما بالنسبة إلى معاشات التقاعد، فتطرح المسألة من زاويتين متلازمتين : مستوى المعاشات واستدامة أنظمة التقاعد. لذلك، ينص التدبير الموالي على تسريع إصلاح صناديق التقاعد وملاءمة معاييرها. وهكذا، يربط البرنامج بين تحسين المداخيل وإصلاح هيكلي لأنظمة التقاعد

التقاعد

حماية اليوم دون الإضرار بالغد

يمثل تسريع إصلاح صناديق التقاعد وملاءمة معاييرها مقترحًا أقل إثارة للانتباه من رفع المعاشات، لكنه قد يكون أكثر تأثيرًا على المدى البعيد.

فهو يرتبط بتحقيق التوازن بين الحقوق المكتسبة، ومستوى المعاشات، والاشتراكات، واستدامة أنظمة التقاعد على المدى الطويل.

ولا تحدد الوثيقة محل الدراسة سيناريو الإصلاح المقترح : سن التقاعد، ونسب الاشتراكات، وقواعد احتساب المعاشات، وتقارب أنظمة التقاعد، أو آليات الانتقال من نظام إلى آخر. ولذلك، سيكون من غير الدقيق إسناد حل محدد إلى البرنامج ما دام لم ينص عليه صراحة.

ومع ذلك، تظل الصلة مع باقي محاور هذا المحور واضحة : فتدعيم الطبقة المتوسطة يقتضي أيضًا تأمين المرحلة التي تلي الحياة النشيطة.

وأي سياسة للقدرة الشرائية تقتصر على السكان النشيطين ستغفل جانبًا أساسيًا من جوانب الهشاشة الاقتصادية.

النساء وريادة الأعمال والعمل عن بُعد

توسيع سبل الوصول إلى الدخل

يقترح البرنامج إحداث منظومة وطنية لدعم ريادة الأعمال النسائية والعمل عن بُعد. ويعكس الجمع بين المجالين توجهًا نحو توسيع أشكال النشاط الاقتصادي والحد من بعض العوائق التي تحول دون المشاركة في الحياة الاقتصادية.

ويمكن للعمل عن بُعد أن يفتح فرصًا أمام أشخاص يعيشون بعيدًا عن أهم مناطق النشاط والتشغيل، أو يواجهون التزامات أسرية تحد من قدرتهم على الولوج إلى سوق العمل.

ومن جهتها، يمكن لريادة الأعمال النسائية أن تعزز الاستقلال الاقتصادي وتساهم في خلق أنشطة جديدة.

غير أن أيًا من الخيارين لا يشكل حلًا تلقائيًا؛ إذ تظل جودة الاتصال بالإنترنت، والمهارات، والولوج إلى التمويل، والحماية الاجتماعية، ورعاية الأطفال، وإمكانية الوصول إلى السوق، عوامل حاسمة.

وهكذا، يحدد البرنامج توجهًا عامًا، غير أن مدى تأثيره سيظل رهينًا بالأدوات المعتمدة، وبالدرجة الأولى بمدى سهولة الولوج إليها خارج المدن الكبرى.

الخروج من الفقر

من الدعم المباشر إلى بناء عقد اجتماعي جديد

يقترح الإجراء السادس إقرار «عقد اجتماعي للخروج من الفقر»، يستند إلى بطاقة أسرية موحدة. ويعكس هذا المفهوم طموحًا يتجاوز مجرد تعويض النقص في الدخل، ليقوم على مواكبة الأسر في مسارها نحو الخروج من الفقر.

ولا تحدد الوثيقة الأصلية طبيعة الالتزامات المتبادلة، ولا أشكال الاستفادة، ولا مدة العقد، ولا المعايير المعتمدة لقياس مدى نجاحهن، لذلك لا ينبغي تحميل المقترح مضامين لم ينص عليها البرنامج. غير أن فكرة البطاقة الأسرية الموحدة توحي بالسعي إلى تحسين تنسيق المعلومات وآليات الدعم المختلفة المرتبطة بالأسرة.

وسيكون معيار النجاح الأساسي هو البساطة، فالسياسة الموجهة إلى الأسر الأكثر هشاشة تفقد جزءًا من فعاليتها إذا أثقلت كاهلها بتعدد الإجراءات، أو الجهات التي يتعين مراجعتها، أو الوثائق والإثباتات المطلوبة. ومن ثم، وينبغي أن يترجم هذا التنسيق إلى إجراءات مبسطة، تيسّر على الأسر الولوج إلى مختلف أشكال الدعم والاستفادة منها.

ينص الإجراء السابع على وضع خطة وطنية لتعزيز الطبقة المتوسطة في أفق سنة 2031. ويُعد هذا الخيار من أبرز التوجهات السياسية في هذا المحور، إذ لم تعد الطبقة المتوسطة تُطرح باعتبارها مجرد نتيجة للنمو الاقتصادي، وإنما أصبحت هدفًا ينبغي الحفاظ على تماسكه وتعزيزه.

غير أن ذلك يطرح سؤالًا أوليًا : كيف سيتم تحديد الطبقة المتوسطة؟ هل وفق مستوى الدخل، أم نمط الاستهلاك، أم حجم الممتلكات، أم استقرار العمل، أم وضعية السكن، أم الولوج إلى الخدمات، أم اعتمادًا على مجموعة من هذه المعايير؟ فالوثيقة محل الدراسة لا تقدم تعريفًا دقيقًا لها.

ومع ذلك، سيكون تحديد هذا المفهوم ضروريًا لقياس النتائج. إذ ينبغي لخطة وطنية ذات مصداقية أن تتيح تحديد عدد الأسر التي انتقلت إلى الطبقة المتوسطة أو غادرتها، وكيف تطور دخلها المتاح، وما حجم الموارد التي تستنزفها نفقات السكن والتعليم والصحة والنقل.

الطبقة المتوسطة

نحو سياسة عمومية تحميها وتعزز استقرارها

ينص الإجراء السابع على وضع خطة وطنية لتعزيز الطبقة المتوسطة في أفق سنة 2031.

ويُعد هذا الخيار من أبرز التوجهات السياسية في هذا المحور، إذ لم تعد الطبقة المتوسطة تُطرح باعتبارها مجرد نتيجة للنمو الاقتصادي، وإنما أصبحت هدفًا ينبغي الحفاظ على تماسكه وتعزيزه.

غير أن ذلك يطرح سؤالًا أوليًا: كيف سيتم تحديد الطبقة المتوسطة؟ هل وفق مستوى الدخل، أم نمط الاستهلاك، أم حجم الممتلكات، أم استقرار العمل، أم وضعية السكن، أم الولوج إلى الخدمات، أم اعتمادًا على مجموعة من هذه المعايير؟ فالوثيقة محل الدراسة لا تقدم تعريفًا دقيقًا لها.

ومع ذلك، سيكون تحديد هذا المفهوم ضروريًا لقياس النتائج. إذ ينبغي لخطة وطنية ذات مصداقية أن تتيح تحديد عدد الأسر التي انتقلت إلى الطبقة المتوسطة أو غادرتها، وكيف تطور دخلها المتاح، وما حجم الموارد التي تستنزفها نفقات السكن والتعليم والصحة والنقل.

العمل لحساب الذات والاقتصاد الاجتماعي والتعاونيات

تعزيز فرص الدخل على المستوى الترابي

ثلاثة إجراءات تشكّل كتلة متكاملة ذات بعد ترابي : برنامج لدعم العمل لحساب الذات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وخطة وطنية لتطوير مجموعات المصالح الاقتصادية والتعاونيات، وإطلاق علامات تجارية جهوية وترابية.

ويبقى الهدف الرئيسي خلق قيمة مضافة في صلب المجالات المنتجة، وتعزيز الربط بين المنتجين والأسواق، فالعلامة الترابية يمكن أن تسهم في إبراز خصوصية المنتجات المحلية وجودتها، بينما تتيح التعاونيات تجميع الموارد والوسائل، ويمكن لمجموعات المصالح الاقتصادية أن تساعد الوحدات الإنتاجية الصغيرة على بلوغ حجم تجاري يصعب عليها تحقيقه بشكل منفرد.

غير أن نجاح هذه السياسات لا ينبغي أن يُقاس بعدد الهياكل التي تم إحداثها فحسب، بل بمدى قدرتها على الاستمرار وتحقيق نتائج اقتصادية ملموسة. وتتمثل المؤشرات الأكثر دلالة في رقم المعاملات، والمداخيل التي يستفيد منها المنتجون، والقدرة على الولوج إلى الأسواق، واستمرارية المشاريع، فضلًا عن قدرتها على خلق فرص شغل مستدامة.

السكن الأول

تحويل الطموح إلى مسار مالي ممكن

يسعى البرنامج إلى إحداث آلية وطنية لتيسير تمويل السكن الأول لفائدة الشباب والطبقة المتوسطة.

ويرتبط هذا المقترح بأحد أهم شروط الاستقلالية، والمتمثل في امتلاك سكن يتناسب مع مستوى الدخل.

غير أن الوثيقة لا تحدد طبيعة هذه الآلية، وما إذا كانت ستقوم على الضمان، أو دعم تكلفة التمويل، أو القروض، أو المساعدة المباشرة، أو تقاسم المخاطر، أو الجمع بين عدة أدوات. ولذلك، سيكون من الضروري انتظار تفاصيل التنفيذ لتقييم مدى فعالية هذا المقترح.

ويتمثل التحدي في تفادي أن يؤدي دعم الطلب إلى ارتفاع الأسعار بما يمتص أثر هذا الدعم. ولهذا السبب، يربط البرنامج هذا التدبير بإجراءات تتعلق بالعقار العمومي، وتوفير السكن، وتكلفة البناء، ومكافحة المضاربة. ومن ثم، لا ينظر البرنامج إلى تمويل السكن الأول باعتباره إجراءً منفصلًا عن سياسة العرض السكني.

العقار العمومي والأسعار المؤطرة

توفير سكن ميسور التكلفة

يقترح الإجراء الثاني عشر تعبئة العقار العمومي لإنتاج مساكن في المتناول وبأسعار مؤطرة، ويعتمد هذا المقترح على العقار العمومي باعتباره رافعة للحد من التكلفة النهائية للسكن.

وستتوقف فعالية هذا الإجراء على موقع الأراضي، ومدى ربطها بالخدمات الأساسية، وجودة المساكن، وشروط الاستفادة منها. فالسكن الأقل كلفة، إذا كان بعيدًا عن أماكن العمل والمدارس ووسائل النقل، قد يؤدي إلى نقل التكلفة بدل خفضها.

وبالموازاة مع ذلك، يتوقع البرنامج توفير عرض وطني جديد موجه إلى الطبقة المتوسطة. ويتمثل التحدي في توفير مساكن تتناسب فعلًا مع مداخيل هذه الفئة واحتياجاتها، بدل تحديد ما يناسبها انطلاقًا من أسعار العقارات المتاحة في السوق.

مكافحة المضاربة

والحد من تكلفة البناء

يقترح الإجراء الرابع عشر اعتماد مسطرة سريعة في مجال السكن، بهدف تقليص تكلفة البناء والحد من المضاربة. ويعكس هذا المقترح توجهًا نحو إصلاح المساطر المرتبطة بالقطاع السكني، بما يساهم في تسريع إنجاز المشاريع وتقليص الأعباء التي تنعكس في نهاية المطاف على كلفة السكن.

غير أن فعالية هذا الإجراء ستظل رهينة بمدى قدرة الإدارة على تبسيط المساطر وتوحيدها وتسريع آجال البت فيها، إلى جانب معالجة مختلف العراقيل التي قد تعطل المشاريع، سواء تعلق الأمر بالتراخيص، أو الولوج إلى العقار، أو احترام المعايير، أو الربط بالشبكات والخدمات، أو التمويل، أو التنسيق بين الإدارات والجهات المعنية.

كما أن مكافحة المضاربة تقتضي، بدورها، وضع آليات واضحة وفعالة لضبط السوق والحد من الممارسات التي تساهم في رفع كلفة السكن.

ويحدد البرنامج بوضوح النتيجة التي يسعى إلى تحقيقها، غير أن ترجمة هذا الطموح إلى سياسة سكنية فعالة ستتوقف على تفاصيل المسطرة المقترحة، والجهات المكلفة بتنفيذها، والضمانات الكفيلة بالحفاظ على جودة التهيئة الحضرية، وسلامة البناء، وشفافية الإجراءات. فتبسيط المساطر لا ينبغي أن يعني التخفيف من متطلبات الجودة والسلامة، وإنما تسريع المسار الإداري مع الحفاظ على الضوابط التي تؤطر القطاع.

الكراء والتملك التدريجي

عدم اختزال الاستقرار السكني في الشراء الفوري

يكتسي الإجراء الخامس عشر أهمية من حيث تصوره؛ إذ يقترح جعل الكراء والتملك التدريجي مسارًا نحو الاستقرار السكني. وهو بذلك يقر بأن التملك الفوري ليس السبيل الوحيد لضمان استقرار الأسر في السكن.

ويمكن للتملك التدريجي أن يتيح للأسر التي لا تتوفر، في البداية، على مساهمة مالية أو قدرة كافية على الاقتراض، بناء مسارها نحو التملك على مدى زمني أطول. كما يمكن للكراء، إذا كان مؤطرًا وآمنًا ومتلائمًا مع احتياجات الأسر، أن يشكل بدوره حلًا مستدامًا، بدل أن يكون مجرد مرحلة انتظار تسبق شراء السكن.

ولا تفصل الوثيقة الآليات القانونية والمالية التي سيقوم عليها هذا التوجه. غير أن التدبير يوسع النقاش حول السياسة السكنية بشكل مفيد؛ فالسياسة السكنية لا ينبغي أن تقتصر على إنتاج ملاك جدد، بل ينبغي أن تسهم في توفير الاستقرار السكني للأسر.

العالم القروي

قانون خاص بالتعمير والبناء

ينص الإجراء الأخير في هذا المحور على اعتماد قانون خاص بالتعمير والبناء في العالم القروي. ويعكس ذلك، ضمنيًا، إقرارًا بأن القواعد الموضوعة للمجالات الحضرية لا تستجيب دائمًا لخصوصيات الواقع القروي.

وتتعدد القضايا التي يتعين أن يتناولها هذا الإطار، من السكن والعقار، إلى الولوج إلى الخدمات، والحفاظ على الأراضي، وسلامة البناء، وتنمية المراكز القروية. غير أن البرنامج لا يحدد، في هذه المرحلة، المضمون التشريعي لهذا القانون.

وستتوقف أهمية هذا التدبير على مدى قدرته على تحقيق معادلة واضحة: تبسيط القواعد وتكييفها مع خصوصيات العالم القروي، دون فتح المجال أمام تعمير عشوائي أو تعميق الفوارق في الولوج إلى البنيات التحتية.

ما الذي تكشفه الإجراءآت الـ 16 في مجملها؟

تشكل الإجراءات الـ 16، في مجموعها، سياسة تتجاوز منطق «الدعم المالي» المباشر نحو بناء مسارات اقتصادية واجتماعية أكثر استقرارًا، فالبرنامج يسعى إلى التدخل في أسعار سلة الاستهلاك، ومداخيل العمل والمعاشات، ومسار الخروج من الفقر، وخلق الأنشطة المدرة للدخل، وتعزيز استقرار الطبقة المتوسطة، وتحسين شروط الاستقرار السكني.

وتكمن قوة هذا التصور في ترابط هذه التدابير، غير أن هذا الترابط يمثل في الوقت نفسه تحديًا أمام التنفيذ، بالنظر إلى أن المقترحات المطروحة تندرج ضمن سياسات عمومية متعددة، وتتطلب تنسيقًا بين قطاعات التجارة والفلاحة والمالية والتشغيل والحماية الاجتماعية والجماعات الترابية والسكن والتعمير.

أما بالنسبة إلى المواطن، فستظل النتيجة في نهاية المطاف قابلة للقياس من خلال سؤال بسيط: هل ستتيح هذه السياسات للأسر هامشًا أكبر في تدبير مداخيلها ونفقاتها، وقدرة أكبر على التخطيط لمستقبلها؟

أسئلة لا تزال الحملة الانتخابية مطالبة بتوضيحها

تظل الإجراءات الـ 16 في حاجة إلى مزيد من التوضيح بشأن عدد من الجوانب الأساسية المرتبطة بآليات تنفيذها وتمويلها.

ويشمل ذلك الوضع القانوني لشركات التوزيع الجهوية ومصادر تمويلها، وكيفيات تتبع هوامش الربح، والمسار التدريجي لرفع الحد الأدنى للأجور والمعاشات، ومضمون إصلاح أنظمة التقاعد، والمعايير المعتمدة لتحديد الطبقة المتوسطة، ومكونات عقد الخروج من الفقر، وآلية تمويل السكن الأول.

كما يطرح تنفيذ المحور أسئلة أخرى تتعلق بحجم العقار العمومي الذي يمكن تعبئته، ومعايير تحديد الأسعار المؤطرة، وطبيعة العرض السكني الجديد الموجه إلى الطبقة المتوسطة، والأدوات المعتمدة لمكافحة المضاربة، وكيفيات تطبيق نظام التملك التدريجي.

وتكتسي هذه التوضيحات أهمية سياسية وحكومية، لأنها تمس مباشرة قابلية هذه التدابير للتنفيذ، وحجم الموارد التي ستتطلبها، والجهات التي ستتولى تنزيلها، والنتائج المنتظرة منها. ولذلك، فإن التحدي أمام النقاش الانتخابي لا يتمثل فقط في تقييم وجاهة المقترحات، وإنما في الانتقال بها من مستوى الالتزامات العامة إلى سياسات عمومية محددة الأهداف، واضحة الآليات، وقابلة للقياس والمحاسبة.

ومن هذا المنظور، لا تنتقص هذه النقاط التي لا تزال بحاجة إلى توضيح من أهمية المحور، بل تحدد بالضبط المجالات التي ينبغي أن يتركز فيها النقاش الانتخابي: ما الذي سيُنفذ؟ بأي موارد؟ وفق أي آجال؟ ومن سيتحمل مسؤولية التنفيذ؟ وكيف ستُقاس النتائج؟

خاتمة

من القدرة الشرائية إلى القدرة على التخطيط للمستقبل

ينطلق المحور الثالث من صميم الحياة اليومية، لكنه يقود إلى سؤال أوسع يتعلق بالأمن الاقتصادي للأسر.

فالقدرة الشرائية تمثل الخطوة الأولى، فيما يشكل الخروج من الفقر، وتعزيز استقرار الطبقة المتوسطة، والولوج إلى السكن، امتدادًا طبيعيًا لهذا المسار.

ويقترح البرنامج التدخل في الوقت نفسه على مستوى الأسعار، والمداخيل، والنشاط الاقتصادي، والقدرة على الولوج إلى السكن والتملك. وتتيح هذه المقاربة تفادي معالجة الصعوبات بشكل منفصل، في حين أنها تتراكم في الحياة اليومية للأسرة وتؤثر في بعضها بعضًا.

غير أن الانتقال الحاسم يظل مرتبطًا بترجمة البرنامج إلى إجراءات فعلية: تحديد المبالغ، والآجال، ومصادر التمويل، ومعايير الاستفادة، ومؤشرات التقييم. وعلى أساس هذه العناصر ستتمكن التدابير الـ 16 من إثبات مدى قابليتها للتنفيذ وقياس نتائجها.

أما الكتاب الوردي الخامس، فسيخصص لأوسع محاور البرنامج: المدرسة العمومية، المستشفى، والشباب، أي الرهان على تعزيز المرفق العمومي في إطار الدولة الاجتماعية.

المرفق العمومي بوصفه ضمانًا للمساواة الفعلية

يعد المحور الرابع، الذي يضم 25 إجراء، الأوسع بين المحاور الخمسة. ويجمع بين ثلاث محطات حاسمة في مسار حياة الفرد: التعلم، والعلاج، والولوج إلى الحياة المهنية. وينتظم هذا المحور حول طموح واحد: دعم دور المرفق العمومي وتعزيزه في إطار الدولة الاجتماعية.

ويمنح هذا الاختيار المحور قدرًا خاصًا من الانسجام. فالمدرسة العمومية لا تقاس فقط ببناياتها، وإنما بجودة التعلم وبمدى تحقق المساواة بين المجالات الترابية. والمستشفى العمومي لا تقاس فعاليته بعدد الأسرة فقط، وإنما بسهولة الولوج إلى خدمات الطوارئ، وتنظيم المسار العلاجي، وجودة الحكامة. أما سياسة الشباب، فلا تختزل في التكوين، بل ينبغي أن تفضي إلى أول تجربة مهنية، وإلى فرص فعلية، وإلى الاندماج في سوق الشغل.

ويقترح البرنامج أدوات محددة، من بينها الوكالة الوطنية للطوارئ، والطبيب المرجعي، والمنصة الوطنية للتعلم الرقمي والذكاء الاصطناعي، وبرنامج «أفاق»، وبرنامج «100 ألف موهبة رقمية»، لكنه يترك في المقابل عددًا من التفاصيل التنفيذية دون تحديد. ولذلك، يميز هذا الكتاب الوردي بوضوح بين التوجه السياسي الذي يحدده البرنامج، والآليات التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من التوضيح والتوثيق.

المدرسة العمومية

البداية من معالجة الفوارق الترابية

يهدف الإجراء الأول إلى تحقيق الإنصاف الترابي في الولوج إلى تعليم ذي جودة بالمناطق القروية والجبلية.

ويكشف اختيار هذه النقطة مدخلًا للإصلاح عن أولوية واضحة: فقبل الحديث عن الرقمنة أو مهارات القرن الحادي والعشرين، يطرح البرنامج سؤالًا أساسيًا: أين يولد التلميذ وينشأ، وفي أي ظروف يتلقى تعليمه؟

ويتمثل الطموح في جعل جودة التعليم حقًا أقل ارتباطًا بالمجال الترابي الذي ينتمي إليه التلميذ. غير أن الوثيقة لا تحدد مستويات للجودة، ولا جدولًا زمنيًا، ولا موارد خاصة لتنفيذ هذا التدبير.

ولذلك، يتعين ترجمة هذا الالتزام إلى مؤشرات ملموسة، تشمل التأطير التربوي، واستمرارية التعلم، والنقل المدرسي، ودور الطالب، والتجهيزات، والولوج إلى الوسائل الرقمية، ونتائج التعلم.

المدرسون

الإصلاح يبدأ بمن يمارس مهنة التعليم

ينص الإجراء الثاني على تحسين مسار تكوين المدرسين ووضعيتهم المهنية، ويقر بذلك بأن أي إصلاح تربوي لا يمكن أن يحقق أثرًا مستدامًا إذا تجاوز مسألة مهنة التدريس وظروف ممارستها.

ولا يفصل البرنامج أبعاد هذا التحسين، سواء تعلق الأمر بالتكوين الأساسي، أو التكوين المستمر، أو المسار المهني، أو الحركية، أو ظروف العمل، أو الأجور.

غير أن صياغته تربط بوضوح بين مهنية المدرس ووضعه المهني، وهما رافعتان يتعين النظر إليهما بشكل متكامل.

الانقطاع عن الدراسة

الكشف المبكر وإتاحة فرصة ثانية

يجمع الإجراء الثالث بين الكشف المبكر عن حالات الانقطاع عن الدراسة وتطوير مدارس الفرصة الثانية. ويعتمد بذلك مقاربة تقوم على الوقاية ثم الاستدراك: رصد مؤشرات الانقطاع قبل حدوثه، وإعادة فتح مسار تعليمي أو مهني بعد الانقطاع.

وترتبط فعالية هذا الإجراء بمدى سرعة رصد المؤشرات المبكرة، مثل التغيب المتكرر، وصعوبات التعلم، والهشاشة الاجتماعية، مثل التغيب المتكرر، وصعوبات التعلم، والهشاشة الاجتماعية، وعلى تنسيق الجهود بين المدرسة والأسرة وآليات المواكبة.

أما مدارس الفرصة الثانية، فينبغي تقييمها بناءً على قدرتها على تمكين المستفيدين من الحصول على تأهيل، أو الالتحاق بالتكوين، أو الوصول إلى سوق الشغل.

التعليم الأولي المجاني

الاستثمار قبل اتساع الفوارق

يقترح الإجراء الرابع الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة وتعميم التعليم الأولي بشكل مجاني. ويضع بذلك مبدأ تكافؤ الفرص في مرحلة مبكرة جدًا من المسار الدراسي، قبل أن تتسع الفوارق بين الأطفال وتصبح معالجتها أكثر صعوبة.

وتتمثل الأهداف المسطرة في تعميم التعليم الأولي وضمان مجانيته، غير أن الوثيقة لا تحدد الجدول الزمني، ولا معايير التأطير، ولا نموذج التمويل.

فالتعميم لا يكتسب معناه الكامل إلا إذا اقترن بضمان جودة تربوية متقاربة في مختلف أنحاء التراب الوطني.

منصة وطنية

للتعلم الرقمي والذكاء الاصطناعي

يدخل الإجراء الخامس الذكاء الاصطناعي بشكل صريح ضمن السياسة التعليمية، من خلال إحداث منصة وطنية للتعلم الرقمي والذكاء الاصطناعي.

ولا يتعلق الأمر هنا بالجانب التكنولوجي وحده، إذ يمكن لمنصة وطنية من هذا النوع أن تصبح أداة للولوج إلى المحتويات التعليمية، والمواكبة، والحد من بعض أوجه التفاوت، شريطة أن تواكبها التجهيزات الضرورية وتغطية رقمية كافية.

ولا يحدد البرنامج أوجه استخدام الذكاء الاصطناعي، ولا قواعد حكامة البيانات، ولا طبيعة المحتويات، ولا موقع المدرسين ضمن هذه المنظومة، وستكون هذه العناصر حاسمة لضمان أن تكمل المنصة دور المدرسة، بدل أن تخلق فجوة جديدة بين من يملكون القدرة على استخدامها والاستفادة منها، ومن لا تتوفر لهم هذه الإمكانية.

اللغات

ومهارات القرن الحادي والعشرين، واستشراف مهن المستقبل

يربط الإجراءان السادس والسابع بين تعلم اللغات، واكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين، واستشراف تطور المهن والمهارات.

وتتمثل الرسالة هنا في أن المدرسة مطالبة بإعداد أفضل للتلاميذ لمواكبة بيئة مهنية تشهد تحولات متسارعة.

ويمكن للنظام الوطني لاستشراف المهن والكفاءات أن يشكل حلقة وصل بين منظومة التكوين والاقتصاد، غير أن قيمته ستتوقف على جودة المعطيات، وانتظام تحيينها، والأهم على مدى ترجمتها إلى سياسات التوجيه، والمناهج الدراسية، والتكوين المهني.

قياس جودة

كل مؤسسة تعليمية

ينص الإجراء الثامن على إحداث نظام رقمي وطني لقياس جودة كل مؤسسة تعليمية.

ويكتسي هذا المقترح أهمية هيكلية، لأنه ينقل النقاش من حجم الموارد المرصودة إلى النتائج المحققة وجودة الخدمة التعليمية المقدمة فعليًا.

غير أن السؤال يبقى مطروحًا بشأن ما سيتم قياسه، وكيف ستُستخدم النتائج. فقد يتيح نظام قياس الجودة للأسر الاطلاع على مستوى المؤسسات، ويساعد الجهات المسؤولة على تحسين تدبيرها؛ لكنه قد يؤدي أيضًا إلى تصنيفات مبسطة إذا لم تؤخذ الخصوصيات الاجتماعية والترابية بعين الاعتبار.

لذلك، ستكون طبيعة المؤشرات المعتمدة ومدى شفافيتها عاملين حاسمين.

التعليم الخاص

تأطير الرسوم الدراسية

يقترح الإجراء التاسع تأطير الرسوم الدراسية في مؤسسات التعليم الخاص، ويمس هذا المقترح بشكل مباشر ميزانية الأسر، كما يطرح مسألة العلاقة بين العرض التعليمي الخاص، وحرية التدبير، وحماية المستفيدين من خدماته.

ولا تحدد الوثيقة آلية التأطير، ولا المؤسسات المعنية بهذا الإجراء.

ومن ثم، ينبغي أن ينصب النقاش على شفافية الأسعار، وتطورها، والخدمات التي يتم احتساب رسوم إضافية مقابلها، وآليات المراقبة، دون إسناد آليات محددة إلى البرنامج لم ينص عليها صراحة.

الاعتراف

بالكفاءات المكتسبة من خلال الخبرة

يهدف الإجراء العاشر إلى الاعتراف بالكفاءات المهنية المكتسبة من خلال الخبرة والممارسة، ويمثل ذلك تجاوزًا لتصور يعتبر أن الشهادة الأولية هي وحدها ما يثبت الكفاءة المهنية.

ويمكن لهذا الاعتراف أن يفتح مسارات جديدة أمام الأشخاص الذين راكموا خبرة مهنية، وأن ييسر الانتقال إلى مهن أخرى، وأن يثمن المهارات والخبرات المكتسبة بالممارسة، غير أنه يفترض وضع إجراءات موثوقة للتقييم والمصادقة، حتى يكون هذا الاعتراف مفهومًا لدى المشغلين وقابلًا للاعتماد فعليًا في سوق الشغل.

الشراكة

بين القطاعين العام والخاص والرياضة المدرسية

يقترح الإجراءان التعليمية الأخيران إقامة شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب تطوير الرياضة المدرسية، ومن شأن هذين التوجهين توسيع أدوار المدرسة، لتشمل الانفتاح على محيطها والمساهمة كذلك في النمو البدني وتنمية روح العمل الجماعي لدى التلاميذ.

ويظل مفهوم الشراكة عامًا في البرنامج، إذ يتعين توضيح المجالات المعنية، وتحديد المسؤوليات، ووضع الضمانات الكفيلة بتكافؤ الولوج إلى الخدمات.

أما بالنسبة إلى الرياضة المدرسية، فسيكون التحدي مرتبطًا بتوفير التجهيزات اللازمة، والتأطير المناسب، وضمان انتظام الممارسة الرياضية.

الطوارئ

إحداث وكالة وطنية متخصصة

يفتتح الإجراء الثالث عشر محور الصحة باقتراح إحداث وكالة وطنية للطوارئ بموجب قانون خاص، ويشير اختيار وكالة متخصصة إلى اعتبار خدمات الطوارئ منظومة يتعين تنظيمها على المستوى الوطني، وليس مجرد وظيفة داخلية لكل مستشفى.

ولا يحدد البرنامج اختصاصات هذه الوكالة، ولا طبيعة علاقتها بالبنيات القائمة، ولا الموارد التي ستتوفر عليها. لذلك، ستقاس جدوى إحداثها بمدى قدرتها على تحسين توجيه المرضى، وتعزيز التنسيق بين مختلف التخصصات، وتقليص آجال التكفل، وضمان استمرارية الرعاية.

تعزيز

استقلالية المستشفيات العمومية في التدبير

يقترح الإجراء الرابع عشر إصلاح حكامة المستشفيات العمومية وتعزيز استقلاليتها في مجال التدبير، ويطرح بذلك سؤالًا كلاسيكيًا لكنه حاسم: إلى أي حد ينبغي للمؤسسة الاستشفائية أن تتمتع بالقدرة على اتخاذ قرارات سريعة بشأن مواردها وتنظيمها، مع بقائها خاضعة للمحاسبة عن تدبير المال العمومي وجودة الخدمات الصحية؟

ويحدد البرنامج المبدأ العام، لكنه لا يقدم نموذجًا واضحًا للحكامة. لذلك، ينبغي أن تقترن الاستقلالية بأهداف قابلة للقياس، وآليات للمحاسبة، وقدرة فعلية على تدبير الموارد البشرية والمادية.

الطبيب المرجعي

بوابة لمسار علاجي أكثر تنسيقا

يهدف الإجراء الخامس عشر إلى تنظيم مسار علاجي منسق ومتدرج حول الطبيب المرجعي.

وتتمثل الفكرة في تجاوز نظام يضطر فيه المريض إلى تدبير مساره بنفسه بين الاستشارات الطبية، والأطباء المختصين، وخدمات الطوارئ، والمستشفى.

ويمكن لمسار علاجي متدرج أن يحسن استمرارية الرعاية، ويحد من اللجوء غير الملائم إلى خدمات الطوارئ.

غير أن ذلك يفترض توفر عرض كاف من خدمات الرعاية الصحية القريبة، إلى جانب أدوات فعالة للتنسيق.

وهو ما يكمله الإجراء الموالي، من خلال إعادة تنظيم العرض الصحي على المستوى الترابي وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية.

إعادة النظر

في الخريطة الصحية
والشراكة مع القطاع الخاص

يقترح الإجراءان السادس عشر والسابع عشر إعادة تنظيم العرض الصحي على المستوى الترابي، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية، واعتماد نموذج جديد للشراكة مع القطاع الخاص، وهكذا، يجمع البرنامج بين إعادة تنظيم العرض العمومي والتعاون مع العرض الصحي الخاص.

غير أن الوثيقة لا تحدد طبيعة هذا النموذج الجديد، ولا الشروط التي ستؤطره. وستتوقف فعاليته على عدة عوامل، من أبرزها مدى الولوج إلى الخدمات وجودتها، وكلفتها بالنسبة إلى المالية العمومية، وقدرته على تقليص الفوارق الترابية. لذلك، لا تكفي الشراكة في حد ذاتها لتحقيق أهداف السياسة الصحية، بل تتحدد قيمتها من خلال الالتزامات التي تترتب عنها، والتعريفات المعتمدة، وآليات المراقبة، والنتائج المحققة.

أول تجربة مهنية

كسر حلقة "لا خبرة، لا عمل"

يقترح الإجراء الثامن عشر برنامجًا تجريبيًا يضمن للشباب فرصة لاكتساب أول تجربة مهنية مؤطرة، ويستهدف بذلك إحدى أبرز العقبات التي تواجه ولوج الشباب إلى سوق الشغل: اشتراط الخبرة المهنية ممن لم تتح لهم بعد فرصة اكتسابها.

وتكتسي كلمة «مؤطرة» أهمية خاصة، إذ ستتوقف جودة هذا البرنامج على مدة التجربة، ووضعية المستفيدين، والأجر إن وجد، وأشكال المواكبة، والقيمة التي ستضيفها هذه التجربة إلى مسارهم المهني، غير أن الوثيقة الأصلية لا توضح هذه الجوانب.

"أفاق"

فرصة في غضون ستة أشهر

يهدف الإجراء التاسع عشر إلى إطلاق برنامج «أفاق» لضمان فرصة للشباب في غضون ستة أشهر، ويعد هذا الإجراء من أكثر الإجراءات قابلية للقياس، لأنه يحدد أجلًا زمنيًا واضحًا لتحقيق الهدف المعلن.

غير أن الوثيقة لا تحدد طبيعة هذه «الفرصة»: هل يتعلق الأمر بعمل، أم بتكوين، أم بتدريب، أم بمواكبة، أم بصيغة أخرى للإدماج؟ ويظل توضيح هذا الجانب ضروريًا حتى يتحول أجل الستة أشهر إلى التزام قابل للقياس، بدل أن يظل مجرد صياغة عامة.

التكوين المهني

المرتبط بالمقاولة الجهوية

يهدف الإجراء العشرون إلى إعادة هيكلة التكوين المهني وربطه بالمقاولة الجهوية، ويعكس ذلك توجهًا نحو مواءمة التكوين مع احتياجات سوق الشغل على المستوى الترابي، بدل اعتماد عرض موحد لا يأخذ بالضرورة في الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية لكل جهة.

غير أن التحدي يتمثل في تفادي حصر التكوين في الاستجابة للحاجات الآنية للمقاولات، بما قد يأتي على حساب المهارات القابلة للنقل بين المهن والقطاعات. ويمكن لنظام استشراف المهن والكفاءات المقترح ضمن محور التعليم أن يسهم في تحقيق قدر أكبر من الانسجام بين التكوين واحتياجات سوق الشغل المستقبلية.

"بداية"

التنقل والولوج إلى الفرص

ينص الإجراء الحادي والعشرون على إطلاق برنامج «بداية» لدعم تنقل الشباب.

غير أن الوثيقة لا تحدد طبيعة هذا الدعم ولا الفئات المستفيدة منه، وتكتفي بالإشارة إلى دعم التنقل في إطار الإجراءات الموجهة إلى تشغيل الشباب وإدماجهم المهني.

ويظل من الضروري توضيح ما إذا كان البرنامج سيغطي تكاليف التنقل، أو سيدعم التنقل بين مختلف المجالات الترابية، أو سيسهل الولوج إلى التكوين، أو يساعد الشباب على اكتساب أول تجربة مهنية، وستكون هذه التفاصيل أساسية لتحديد طبيعة البرنامج وتقييم مدى فعاليته.

"100 ألف موهبة رقمية"

طموح بأهداف رقمية

يقترح الإجراء الثاني والعشرون إطلاق برنامج «100 ألف موهبة رقمية» بهدف إدماج الشباب في الاقتصاد الرقمي، وعلى خلاف عدد من المقترحات التي تكتفي بتحديد أهداف عامة، يضع هذا الإجراء هدفًا رقميًا واضحًا يتمثل في 100 ألف مستفيد.

غير أن بلوغ هذا العدد لا يكفي وحده لقياس نجاح البرنامج، إذ يتعين معرفة المهارات المستهدفة، ومدة التكوين، ومستوى الشهادات المحصل عليها، ونسبة الإدماج المهني، وجودة فرص الشغل التي سيحصل عليها المستفيدون، فالبرنامج يحدد الهدف، فيما تظل هندسة التكوين والإدماج المهني بحاجة إلى مزيد من التوضيح.

الأكاديميات الجهوية

والخدمة المدنية التطوعية

يقترح الإجراءان الثالث والعشرون والرابع والعشرون إحداث أكاديميات جهوية للتدبير المحلي، وإطلاق برنامج «رواد التنمية» للخدمة المدنية التطوعية.

ويضيف هذان المقترحان بعدًا مواطنيًا وترابيًا إلى سياسة الشباب، من خلال الجمع بين اكتساب المهارات والمشاركة في خدمة الصالح العام.

ويمكن لهذه الأكاديميات أن تسهم في إضفاء مزيد من المهنية على التدبير المحلي، شريطة تحديد الفئات المستهدفة، ومضامين التكوين، والآفاق المهنية التي تفتحها أمام المستفيدين.

أما الخدمة المدنية التطوعية، فيمكن أن توفر للشباب فرصة لاكتساب الخبرة، والمشاركة في العمل الجماعي، والمساهمة في خدمة المصلحة العامة، غير أن البرنامج لا يحدد مدة هذه الخدمة، ولا الوضعية التي سيستفيد منها المشاركون، ولا طبيعة المهام المقترحة.

"جواز جودة حياة الشباب"

مقترح يحتاج إلى مزيد من التوضيح

ينص الإجراء الخامس والعشرون على إحداث «جواز جودة حياة الشباب»، ويوضح عنوان المقترح الغاية العامة منه، غير أن الوثيقة الأصلية لا تقدم تفاصيل بشأن مضمونه أو كيفية الاستفادة منه.

لذلك، سيكون من غير الدقيق افتراض امتيازات أو خدمات أو حقوق مرتبطة بهذا الجواز لم ينص عليها البرنامج.

ويعد هذا المقترح من بين الإجراءات التي تتطلب توضيحات أوسع خلال الحملة الانتخابية، ولا سيما بشأن الفئات المستفيدة، والخدمات التي سيغطيها، وشروط الولوج إليه، والجهات المكلفة بتنفيذه، ومصادر تمويله.

ما الذي تكشفه الإجراءات الـ 25 في مجملها؟

يرسم المحور الرابع مسارًا متكاملًا يبدأ بمدرسة أكثر إنصافًا ووضوحًا في قياس جودتها، ويمر عبر منظومة صحية أكثر تنسيقًا، لينتهي بآليات تستهدف تسريع ولوج الشباب إلى الحياة المهنية، ويشكل هذا الترابط أبرز عناصر الانسجام السياسي في المحور.

ويقدم البرنامج المرفق العمومي باعتباره أكثر من مجرد إدارة تقدم خدمات؛ فهو يمثل ضمانة لمسار الفرد في مختلف مراحل حياته، فالدولة الاجتماعية، وفق هذا التصور، لا تقتصر على التحويلات المالية، وإنما يفترض أن تتيح للأفراد اكتساب القدرات التي تمكنهم من التعلم، والعلاج، واكتساب أول تجربة مهنية، والتكوين، والولوج إلى الفرص.

ويظل التحدي الأساسي مرتبطًا بالتنسيق بين مختلف هذه السياسات. فالتعليم، والصحة، والتشغيل، والتكوين المهني، والرقمنة، والجماعات الترابية، والقطاع الخاص، كلها مجالات يفترض أن تعمل في اتجاه متكامل.

أما بالنسبة إلى المواطن، فسيكون الحكم في النهاية مرتبطًا بنتائج ملموسة: جودة المدرسة، وسرعة التكفل الصحي، وإمكانية الولوج الفعلي إلى الحياة المهنية.

أسئلة

لا تزال الحملة الانتخابية مطالبة بتوضيحها

لا تزال مجموعة من الجوانب بحاجة إلى توضيح، من بينها تمويل تعميم التعليم الأولي المجاني والجدول الزمني لتنفيذه، ومؤشرات نظام قياس جودة المؤسسات التعليمية، وكيفيات تأطير رسوم التعليم الخاص، ومضمون منصة التعلم الرقمي والذكاء الاصطناعي، وكيفية اشتغال نظام استشراف المهن والكفاءات.

وفي المجال الصحي، تظل هناك حاجة إلى توضيح اختصاصات الوكالة الوطنية للطوارئ، ونموذج استقلالية المستشفيات في التدبير، وكيفية اشتغال نظام الطبيب المرجعي، ومضمون الخريطة الصحية الجديدة على المستوى الترابي، والقواعد المؤطرة للشراكة مع القطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بالشباب، فتتمثل أبرز النقاط التي تحتاج إلى توضيح في تعريف «الفرصة» التي يضمنها برنامج «أفاق»، وشروط الاستفادة من برنامج أول تجربة مهنية، ومضمون برنامج «بداية»، ومعايير برنامج «100 ألف موهبة رقمية»، ووضعية المستفيدين من الخدمة المدنية التطوعية، والمزايا التي سيتيحها «جواز جودة حياة الشباب»

خاتمة

الدولة الاجتماعية تُقاس بمدى الانتفاع بخدماتها

يعد هذا المحور، على الأرجح، الأكثر ارتباطًا باختبار البرنامج في الحياة اليومية. فمدرسة ذات جودة، وخدمات طوارئ تعمل بكفاءة، وفرصة أولى للولوج إلى الحياة المهنية، ليست مفاهيم مجردة، وإنما تجارب ملموسة يقيس المواطنون من خلالها حضور المرفق العمومي أو غيابه.

وتتميز الإجراءات الـ 25 بكونها تغطي مسار الفرد بشكل متكامل، بدل أن تكتفي بالجمع بين ثلاث سياسات قطاعية منفصلة، غير أن مصداقيتها ستظل مرتبطة بمدى القدرة على تحديد الموارد، والآجال، والمسؤوليات، ومؤشرات قياس النتائج.

وسيختتم الكتاب الوردي رقم 6 هذه السلسلة بتناول المحور الخامس، المتعلق بالسيادة الاستراتيجية، والماء، والطاقة، والصناعة، والأمن الغذائي، والمالية، والتكنولوجيات.

وبعبارة أخرى، سيتناول السؤال المتعلق بما ينبغي للمغرب أن يكون قادرًا على تأمينه والتحكم فيه بنفسه.

تحولات مفهوم السيادة

تمهيد

يمثل المحور الأخير من البرنامج أيضا المحور الذي يوسع مفهوم السيادة إلى أبعد مدى، فلم تعد السيادة تقتصر على الدفاع عن التراب الوطني أو على العمل الدبلوماسي، بل أصبحت تشمل قدرة الدولة على تأمين المياه والطاقة والمنتجات الحيوية والتمويل والصناعة والتكنولوجيات والبيانات والغذاء والأدوية وطرق التبادل التجاري، بل والمعلومة أيضا.

ويأتي هذا التوسع في مفهوم السيادة استجابة مباشرة للتشخيص الذي قدمه الخطاب التقديمي للبرنامج، ومفاده أن عددا من المسلمات التي قام عليها النظام الاقتصادي العالمي السابق أصبحت اليوم هشة. فقد تنغلق الأسواق، وترتفع كلفة الطاقة، وتتعرض موارد المياه والغذاء للنقص، وتعيد التكنولوجيا تشكيل سوق الشغل، فيما لم يعد الاستقرار الدولي أمرا مضمونا.

وينطلق المحور الخامس من هذا التشخيص ليقترح 20 إجراء، ولا يتمثل الخيط الناظم بينها في السعي إلى الاكتفاء الذاتي أو الانغلاق على الذات، وإنما في تقليص أوجه الاعتماد التي تعتبر استراتيجية وحاسمة، بما يتيح للمغرب الحفاظ على هامش من الاختيار كلما ازدادت البيئة الخارجية اضطرابا.

"بوصلة وطنية للسيادة"

تحديد مواطن الاعتماد الاستراتيجي للمغرب

يقترح الإجراء الأول إحداث «بوصلة وطنية للسيادة» بهدف تحديد أوجه الاعتماد وتقليصها، ويتعلق الأمر هنا بأداة منهجية قبل أن تكون إجراء قطاعيا.

وتكمن أهمية الفكرة في أنها تنطلق من مبدأ أساسي: لا يمكن تقليص اعتماد لا يتم قياسه أولا، ومن المفترض أن تتيح هذه البوصلة تحديد المنتجات والتكنولوجيات والمواد الأولية والبنيات التحتية أو مصادر التمويل التي قد يؤدي انقطاعها إلى إحداث مواطن ضعف استراتيجية.

ولا يحدد البرنامج بعد المؤشرات التي ستعتمدها هذه الأداة، ولا قواعد حكامتها، ولا وتيرة تحيينها.

وستتوقف مصداقيتها على قدرتها على تحديد المخاطر وترتيبها بحسب درجة أهميتها، بدل الاكتفاء بإعداد قائمة عامة لا تميز بين أوجه الاعتماد المختلفة.

التخزين الاستراتيجي

تأمين الاحتياجات الأساسية في مواجهة اضطرابات الإمداد

ينص الإجراء الثاني على وضع قانون إطار للتخزين الاستراتيجي للمنتجات الحيوية، وينطلق هذا التوجه من مبدأ الصمود، أي ضمان استمرار توفر بعض السلع الأساسية حتى في حال تعرض قنوات الإمداد المعتادة للاضطراب.

ولا تحدد الوثيقة الأصلية قائمة المنتجات المعنية ولا الكميات التي ينبغي الاحتفاظ بها كاحتياطي. وهذا تحديدا ما سيتعين على القانون الإطار توضيحه: ما الفئات التي تعد حيوية؟ ومن يتولى تكوين المخزونات؟ ومن يراقبها؟ وكيف يتم تدويرها؟ وفي أي ظروف يمكن تعبئتها؟

ولا شك أن التخزين الاستراتيجي له كلفة، لكن غياب الاحتياطي قد تكون كلفته أكبر بكثير عند حدوث اضطراب حاد في الإمدادات، ويتمثل التحدي بالتالي، في تحديد مستوى مناسب من الأمان دون تجميد موارد لا حاجة إلى تعطيلها.

الدين الخارجي

تعزيز الاستقلال المالي وتوسيع هامش القرار

يهدف الإجراء الثالث إلى تعزيز السيادة المالية والنقدية، ووضع سقف للمديونية الخارجية، ويربط البرنامج هنا بصورة مباشرة بين مستوى الدين وقدرة الدولة على اتخاذ القرار.

ولا تحدد الوثيقة مستوى السقف المقترح، ولا طريقة احتسابه، ولا الاستثناءات المحتملة. لذلك، سيكون من السابق لأوانه استخلاص تصور متكامل للسياسة المالية انطلاقا من هذا الإجراء وحده.

غير أن الإشكال السياسي واضح: ابتداء من أي مستوى يبدأ الاعتماد على التمويل الخارجي في الحد من قدرة الدولة على تحديد خياراتها؟

ويتعين أن تراعي الإجابة التوازن بين الانضباط المالي، وحاجات الاستثمار، والقدرة على تمويل التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

"الماء أولا"

جعل الأمن المائي أولوية وطنية

يقترح الإجراء الرابع تأمين الموارد المائية، وتنويع مصادرها، واعتماد قاعدة «الماء أولا»، ويضع بذلك الأمن المائي في صلب الخيارات المرتبطة بالسيادة الوطنية.

وتحمل هذه الصيغة دلالة قوية، لكنها تحتاج إلى ترجمة عملية. فمياه الشرب، والزراعة، والصناعة، والطاقة، والسياحة، والتنمية الحضرية كلها مجالات قد تتنافس على المورد نفسه. ومن ثم، فإن جعل «الماء أولا» قاعدة للعمل يفترض تحديد الأولويات، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتنويع مصادر المياه.

ولا يفصل البرنامج في هذه النقطة الأدوات التي سيتم اعتمادها، لكنه يدرج بوضوح الأمن المائي ضمن عناصر الأمن الاستراتيجي للبلاد.

الطاقة

رفع المحتوى المحلي إلى 50% في أفق 2031

يحدد الإجراء الخامس هدفا كميا يتمثل في رفع المحتوى المحلي في مشاريع الطاقة إلى 50% في أفق 2031، وبالتالي لا يقتصر الرهان على زيادة إنتاج الطاقة في المغرب، وإنما يمتد إلى زيادة القيمة المضافة التي تنتجها الشركات والكفاءات المغربية حول هذه الطاقة.

ويمكن أن يشمل المحتوى المحلي مجالات الهندسة، والتجهيزات، والصيانة، والمكونات، والخدمات، والكفاءات. غير أن الوثيقة لا توضح منهجية احتساب نسبة الـ 50%.

وسيكون هذا الجانب حاسما، لأن هدف المحتوى المحلي لا يكتسب بعده الصناعي إلا إذا استند إلى تعريف واضح ومستقر وقابل للمراقبة، وبما ينسجم مع تطوير قدرات المقاولات الوطنية والارتقاء بكفاءاتها.

الكربون

تمويل التحول الصناعي ومواجهة القيود المناخية

ينص الإجراء السادس على إحداث آلية وطنية سيادية لتسعير الكربون، تخصص عائداتها لتمويل التحول الصناعي، ويربط البرنامج بذلك بين السياسة المناخية، والقدرة التنافسية، والسيادة الصناعية.

وتقوم الفكرة على تحويل القيد البيئي إلى أداة لتحديث الإنتاج وتطوير الصناعة، غير أن الوثيقة لا تحدد الوعاء الذي سيطبق عليه التسعير، ولا مستوى السعر، ولا القطاعات المعنية، ولا كيفية توزيع العائدات.

وسيكون هذا السؤال حاسما بالنسبة إلى المقاولات المصدرة: كيف يمكن خفض البصمة الكربونية والحفاظ في الوقت نفسه على القدرة التنافسية، مع توفير التمويل اللازم للاستثمارات المرتبطة بهذا التحول؟

الصفقات العمومية

تخصيص 30% للقيمة المنتجة محليا

يسند الإجراء السابع وزنا قدره 30% لمعيار القيمة المنتجة في المغرب ضمن الصفقات العمومية، ويعد هذا المقترح من أكثر إجراءات المحور قابلية للتطبيق بصورة مباشرة.

وتتحول الصفقة العمومية، وفق هذا التصور، إلى أداة من أدوات السياسة الصناعية، فالسعر لن يكون المعيار الحاسم الوحيد، بل ستدخل المساهمة في إنتاج القيمة الوطنية بصورة صريحة ضمن معايير التقييم.

غير أن الأمر يظل رهينا بتحديد المقصود بدقة بـ«القيمة المنتجة في المغرب»: هل تشمل فرص الشغل، والأجزاء المصنعة محليا، والهندسة، والملكية الفكرية، والضرائب، والمناولة، أم مزيجا من هذه العناصر؟ ومن دون منهجية واضحة وقابلة للمراقبة، قد تظل نسبة 30% مجرد هدف شكلي.

صناعة السيارات والطيران

الانتقال من التجميع إلى تعميق الاندماج الصناعي

ينص الإجراء الثامن على إبرام عقود قطاعية ملزمة في مجالي صناعة السيارات والطيران، تتضمن نسبا متدرجة للاندماج الصناعي، ويعكس ذلك طموحا للارتقاء بموقع المغرب داخل سلاسل القيمة.

فلم يعد الهدف يقتصر على استقطاب الإنتاج الصناعي، وإنما يتمثل أيضا في رفع حصة الأجزاء المصنعة والكفاءات والخدمات المنجزة محليا، وتكتسي صفة «الإلزام» في هذه العقود أهمية خاصة، لأنها تفترض وجود التزامات محددة وقابلة للقياس.

ولا يقدم البرنامج النسب المستهدفة ولا الجداول الزمنية الخاصة بكل قطاع، وستكون هذه المعطيات ضرورية لتقييم مستوى التقدم الفعلي في الاندماج الصناعي.

التصميم والملكية الفكرية والعلامات التجارية

الانتقال من الإنتاج إلى امتلاك القيمة

يقترح الإجراء التاسع إحداث صندوق وطني للتصميم والملكية الفكرية والعلامات التجارية المغربية، وينقل بذلك مفهوم السيادة الصناعية من التركيز على الإنتاج المادي إلى الاهتمام أيضا بالأصول غير المادية.

فقد يتمكن بلد ما من تصنيع كميات كبيرة من المنتجات، بينما لا يحصل إلا على جزء محدود من القيمة إذا كان التصميم أو العلامة التجارية أو براءة الاختراع أو التكنولوجيا مملوكة لجهات خارجية. ويبدو أن البرنامج يستهدف هذه الحلقة تحديدا.

ويتمثل التحدي في ربط هذا الصندوق بالمقاولات والجامعات والمبدعين والمصدرين، وتفادي تحوله إلى مجرد آلية إضافية لتلقي الطلبات من دون استراتيجية واضحة لتثمين الأصول غير المادية.

كأس العالم 2030

تحويل الأوراش الكبرى إلى رافعة للتنمية الصناعية

ينص الإجراء العاشر على اعتماد ميثاق ملزم للأوراش الكبرى والإرث الذي سيخلفه كأس العالم 2030، بما يضمن استفادة المقاولات الوطنية.

وتكتسي فكرة «الإرث» أهمية مركزية هنا، فالاستثمارات الاستثنائية المرتبطة بحدث رياضي كبير يمكن أن تفضي إلى إنجاز بنيات تحتية، لكنها قادرة أيضا على إنتاج كفاءات وخبرات ومراجع مهنية، وتقوية المقاولات، وبناء قدرات قابلة للتصدير.

ولا يحدد البرنامج الالتزامات التي سيتضمنها الميثاق، وسيكون التحدي هو وضع معايير واضحة للمشاركة الوطنية، بما يضمن في الوقت نفسه احترام معايير الجودة والآجال والمعايير الدولية.

الفوسفاط والثروات المعدنية

الارتقاء في سلاسل القيمة بدل تصدير المواد الأولية

يهدف الإجراء الحادي عشر إلى الارتقاء بسلاسل قيمة الموارد المعدنية، وفي مقدمتها الفوسفاط، وتقوم هذه المقاربة على منطق واضح ذي أهمية استراتيجية:

فكلما ارتفعت درجة تحويل الموارد داخل البلاد، ازدادت قدرة الاقتصاد الوطني على الاستفادة من القيمة المضافة، وتطوير الكفاءات والبحث العلمي، وخلق فرص شغل مؤهلة.

ولا يحدد البرنامج الصناعات المعنية بشكل مفصل، لكنه يرسم توجها واضحا يقوم على التعامل مع الموارد الطبيعية كأساس لبناء منظومات صناعية وتكنولوجية، بدل الاكتفاء باستغلالها كمصدر للعائدات.

الدفاع

إرساء منظومة صناعات دفاعية وطنية

يقترح الإجراء الثاني عشر بناء منظومة وطنية للصناعات الدفاعية وإحداث منصة إقليمية للتصدير، ويجمع هذا المجال بصورة مباشرة بين السيادة والتكنولوجيا والصناعة والأمن، ولا يحدد البرنامج سلاسل الإنتاج المعنية، ولا طبيعة الشراكات، ولا الجدول الزمني لتنفيذ هذا التوجه.

غير أن اختيار إنشاء منصة إقليمية للتصدير يوضح أن الطموح لا يقتصر على تلبية الطلب الوطني، بل يتجه أيضا إلى بناء قدرة صناعية قادرة على الولوج إلى الأسواق الخارجية.

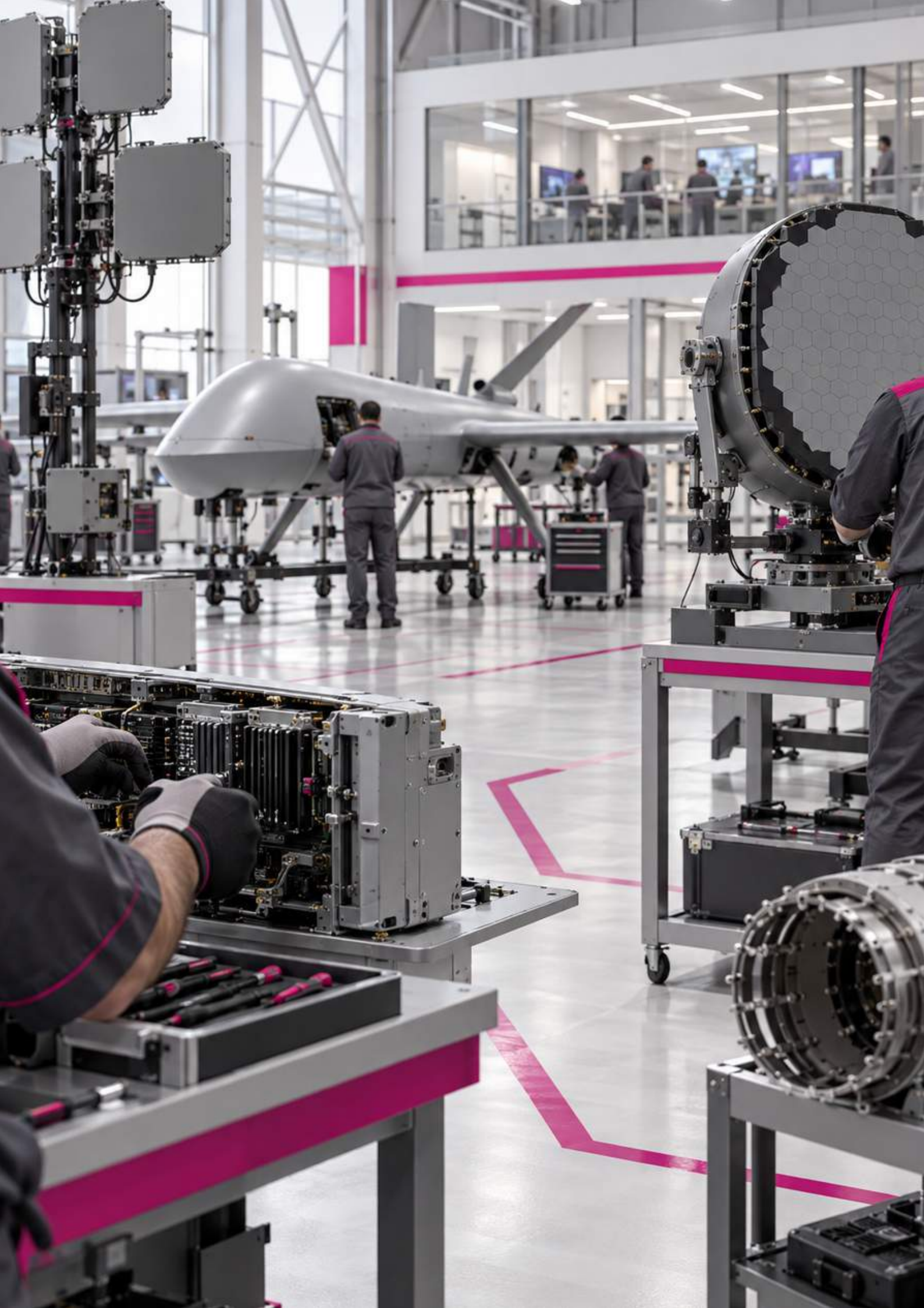

الذكاء الاصطناعي

من البحث الجامعي إلى التصنيع

يقترح الإجراء الثالث عشر بناء سلسلة وطنية متكاملة للذكاء الاصطناعي، تمتد من الجامعة إلى التصنيع، ويمثل ذلك على الأرجح أحد أكثر التوجهات التكنولوجية طموحا في البرنامج.

وتوحي هذه المقاربة بأن السيادة في مجال الذكاء الاصطناعي لا تختزل في اقتناء البرمجيات أو تكوين عدد محدود من المتخصصين، وإنما تتطلب منظومة تشمل البحث العلمي، والكفاءات، والبيانات، والبنيات التحتية، والمقاولات، والأسواق الصناعية القادرة على استيعاب هذه التقنيات.

ولا تفصل الوثيقة في الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف، غير أن المنطق الذي يقوم عليه المقترح ينسجم مع التشخيص الوارد في الخطاب: فإذا كان الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل سوق الشغل والقدرة التنافسية، فإن الاعتماد الكامل على تكنولوجيات يتم تطويرها خارج البلاد قد يتحول إلى مصدر هشاشة اقتصادية.

البيانات والأنظمة الحيوية

ترسيخ أسس السيادة الرقمية

يهدف الإجراء الرابع عشر إلى تعزيز السيادة الرقمية وحماية البيانات والأنظمة الحيوية، ويضع بذلك البنيات التحتية الرقمية في مرتبة استراتيجية مماثلة للبنيات الأساسية الأخرى، غير أن البرنامج لا يحدد البيانات أو الأنظمة التي ستصنف باعتبارها حيوية، ولا قواعد الاستضافة أو الحكامة التي يقترح اعتمادها.

هذا التحديد أهمية أساسية، لأن السيادة الرقمية يمكن أن تشمل أبعادا مختلفة:

مكان استضافة البيانات، والتحكم القانوني فيها، واستمرارية الخدمات، والتحكم في التكنولوجيا، وقابلية الأنظمة للتشغيل البيني، والقدرة على استعادة الأنظمة بعد وقوع حادث أو هجوم.

الأمن السيبراني

إرساء منظومة وطنية متكاملة

يقترح الإجراء الخامس عشر إحداث منظومة وطنية متكاملة للأمن السيبراني. ولا تقتصر أهمية هذا المقترح على إحداث آليات للحماية التقنية، بل تكمن أيضا في اعتماد مقاربة متكاملة تتجاوز حماية الإدارات والمؤسسات إلى بناء إطار وطني للأمن السيبراني.

ويمكن أن تشمل هذه المنظومة الكفاءات، والمقاولات المتخصصة، والبحث العلمي، والتكوين، والمعايير، وقدرات الاستجابة، والتعاون بين المؤسسات. غير أن الوثيقة الأصلية لا تقدم بعد تصورا تفصيليا لبنيتها.

وبذلك، يصبح الأمن السيبراني مكونا من مكونات السياسة الصناعية والسيادة التكنولوجية، وليس مجرد وظيفة أمنية.

من الإنتاج إلى الاستهلاك

تحديد المنتجات الغذائية ذات الأولوية الاستراتيجية

يهدف الإجراء السادس عشر إلى تحديد المنتجات الغذائية ذات الأهمية الاستراتيجية، وإطلاق أول برنامج وطني للبذور الهجينة.

ويفترض مفهوم المنتجات الغذائية ذات الأولوية الاستراتيجية نوعا من ترتيب الأولويات، إذ لا تتمتع جميع المنتجات بالدرجة نفسها من الأهمية الاستراتيجية. ولا يقدم البرنامج قائمة بهذه المنتجات.

ويطرح الإجراء، بالتالي، سؤالا يرتبط بالسياسة الزراعية: ما هي المنتجات التي ينبغي أن تحظى بمستوى خاص من ضمان الإمدادات؟

وكيف يمكن التوفيق بين هذا الهدف والإكراهات المرتبطة بالمياه، والمردودية الزراعية، والتبادلات التجارية الدولية؟

الأدوية واللقاحات

تأمين المواد الفعالة وتعزيز السيادة الدوائية

ينص الإجراء السابع عشر على إحداث أول قطب صناعي وطني متخصص في المواد الفعالة الدوائية واللقاحات، ويستهدف هذا المقترح حلقة حاسمة في تحقيق السيادة الصحية، فتصنيع الدواء أو تعبئته لا يضمن بالضرورة الاستقلالية إذا ظلت المواد الفعالة التي تدخل في تركيبه مستوردة بالكامل.

ولا يحدد البرنامج الجزيئات ذات الأولوية ولا النموذج الصناعي المقترح، لكنه يحدد بوضوح سلسلة الصناعات الدوائية باعتبارها أحد أوجه الاعتماد الاستراتيجي التي ينبغي تقليصها.

المعلومات والبيانات العمومية

الشفافية وتعزيز السيادة المعلوماتية

ويتحدث الإجراء الثامن عشر عن السيادة المعلوماتية، وحماية الثقة، والنشر الاستباقي للبيانات العمومية.

وتكتسي هذه الصياغة أهمية خاصة لأنها تربط بين السيادة وجودة المجال المعلوماتي، فالمجتمع الذي يكون عرضة بدرجة كبيرة للتضليل والشائعات، أو يعاني من ضعف الشفافية في تدبير الشأن العام، قد تتعرض الثقة الجماعية فيه للاهتزاز.

ويقدم النشر الاستباقي للبيانات العمومية هنا باعتباره جزءا من الحل. ولكي يؤدي هذا الدور، ينبغي أن يتعلق الأمر ببيانات مفيدة ومفهومة ومحينة وقابلة لإعادة الاستخدام.

مغاربة العالم

تحويل الجالية إلى رافعة استراتيجية

ينص الإجراء التاسع عشر على اعتماد ميثاق لمغاربة العالم، ويرمي إلى جعل الجالية رافعة من روافع السيادة الوطنية، ولا يحصر البرنامج دور مغاربة العالم في التحويلات المالية، بل يعتبر الكفاءات، والشبكات، والاستثمار، والبحث العلمي، والتأثير، والقدرة على الولوج إلى الأسواق، موارد استراتيجية يمكن تعبئتها.

ولا تقدم الوثيقة تفاصيل حول مضمون الميثاق، وستتوقف أهميته عند قدرته على تنظيم علاقة مستدامة ومتبادلة وفعالة بين البلاد وكفاءاتها المقيمة في الخارج.

الأطلسي والأسطول التجاري

تعزيز الاستقلالية في النقل والتبادل التجاري

يقترح الإجراء الأخير تطوير الممر الأطلسي وإحداث أسطول تجاري وطني، ويختتم هذا الإجراء المحور بمنطق ينسجم مع موضوعه المركزي، أي تقليص أوجه الاعتماد. فزيادة الإنتاج المحلي لا تكفي إذا ظل البلد عرضة لمخاطر مرتبطة بنقل وارداته وصادراته وبقدرته على تأمين مسارات التجارة.

ولا يحدد البرنامج حجم الأسطول المقترح، ولا نموذجه الاقتصادي، ولا الجدول الزمني لإحداثه، لكنه يدرج الربط البحري والمجال الأطلسي ضمن استراتيجية السيادة، بما ينسجم مع التوجه نحو تنويع الشراكات وطرق التبادل.

ماذا تكشف الإجراءات الـ 20 في مجملها؟

قد تبدو الإجراءات الـ 20 متباعدة في موضوعاتها: الدين، والماء، والكربون، والصفقات العمومية، وصناعة السيارات، والفوسفاط، والدفاع، والذكاء الاصطناعي، والبذور، واللقاحات، والبيانات، والجالية، والأسطول التجاري، غير أن انسجامها يظهر عند قراءتها من زاوية الاعتماد الذي تسعى كل منها إلى تقليصه.

ويطرح البرنامج تصورا للسيادة يقوم على الانفتاح، لا على الانغلاق: تأمين ما هو حيوي، وإنتاج مزيد من القيمة المضافة داخل المغرب، والتحكم في بعض التكنولوجيات الحيوية، وتنويع قنوات الانفتاح على العالم.

ولا يعني هذا التصور السعي إلى إنتاج كل شيء محليا، بل يقتضي تحديد المجالات التي يمكن أن يكون فيها الاعتماد الخارجي مقبولا، وتلك التي قد يتحول فيها إلى مصدر للمخاطر، ثم تحديد القدرات الوطنية التي ينبغي بناؤها كأولوية.

أسئلة

لا تزال الحملة الانتخابية مطالبة بتوضيحها

تتضمن مجموعة من المقترحات أهدافا طموحة، غير أن عرض الإجراءات الـ 20 لا تقدم جميع المعطيات الضرورية لتقييمها.

فما مضمون «البوصلة الوطنية للسيادة»؟ وما المنتجات التي ستدخل ضمن المخزونات الاستراتيجية؟ وما سقف المديونية الخارجية؟ وكيف سيتم احتساب نسبة 50% من المحتوى المحلي في قطاع الطاقة؟

كما سيتعين توضيح منهجية احتساب نسبة 30% المرتبطة بالقيمة المنتجة في المغرب، ونسب الاندماج الصناعي المستهدفة في قطاعي السيارات والطيران، وكيفية تمويل صندوق التصميم والعلامات التجارية، والالتزامات التي سيتضمنها ميثاق كأس العالم 2030، وبنية السلسلة الوطنية للذكاء الاصطناعي، ونطاق البيانات المصنفة حيوية، والمنتجات الغذائية التي ستعتبر ذات أهمية استراتيجية.

وأخيرا، سيحتاج الأسطول التجاري الوطني، والقطب الصناعي الدوائي، ومنظومة الصناعات الدفاعية إلى نماذج اقتصادية، وشركاء، وجداول زمنية، ومؤشرات لقياس النتائج. هذه التفاصيل هي التي ستحدد الفارق بين طرح عام حول السيادة واستراتيجية قابلة للتنفيذ والتتبع.

خاتمة

السيادة باعتبارها قدرة على الفعل واتخاذ القرار

يختتم هذا المحور المجموعة كلها بالفكرة التي كانت حاضرة منذ الكتاب الوردي الأول: ففي عالم يتسم بالاضطرابات الدولية، لا تقتصر حماية المواطنين على توفير الحماية لهم، بل تشمل أيضا حماية قدرة الدولة على الفعل واتخاذ القرار.

فالماء والطاقة والغذاء والأدوية والتكنولوجيات والبيانات والصناعة وطرق التبادل التجاري لم تعد مجرد سياسات قطاعية منفصلة، بل أصبحت، وفق تصور البرنامج، مكونات لأمن استراتيجي واحد.
ويتمثل الرهان في تقليص أوجه الاعتماد دون الانغلاق على الذات، وتشجيع المحتوى المحلي دون التخلي عن القدرة التنافسية، وبناء قدرات وطنية مع الحفاظ في الوقت نفسه على اندماج المغرب في المبادلات الدولية.

وبعد استكمال الكتب الوردية الستة، تخلص القراءة التي تقترحها هيئة تحرير L'ODJ Média إلى أن المشروع ينتظم حول ثلاث أولويات: الحماية، واستعادة الثقة، وتعزيز القدرة على الفعل واتخاذ القرار، وتمنح الإجراءات الـ 99 لهذه الطموحات مضمونا عمليا. ويبقى النقاش الديمقراطي مطالبا الآن بالتركيز على ترتيب هذه الإجراءات حسب الأولوية، ومصادر تمويلها، وآجال تنفيذها، وقدرتها الفعلية على تحقيق نتائج ملموسة في أفق 2031.

تـــصريح الأسبوع

السيادة اليوم ما بقاتش غير حدود.... ولات غذاء، دواء، صناعة وتكنولوجيا.

نزار بركة

أمين عام
حزب الاستقلال

TOP

سوق الستريمينغ فالمغرب كيتوسع أكثر . خدمة Apple TV ولات متاحة للمستخدمين فالمغرب ابتداءً من شهر شتنبر، لتنضاف إلى منصات البث الدولية الموجودة فالسوق. دخول الخدمة كيوسع العرض القانوني ديال الأفلام والمسلسلات والمحتوى الترفيهي، وفي نفس الوقت كيزيد المنافسة بين المنصات العالمية على المشاهد المغربي. ومع تزايد الإقبال على المشاهدة عبر الإنترنت، السوق المغربي كيبان أنه داخل مرحلة جديدة من المنافسة على المحتوى والاشتراكات.

FLOP

تعيش مدينة القنيطرة على وقع مخاوف بيئية وصحية متزايدة بعد اندلاع حريق بمطرح النفايات، وما رافقه من انتشار للدخان والغبار الأسود والروائح الكريهة في عدد من المناطق، وسط مطالب بالتدخل السريع للحد من تأثير الانبعاثات على السكان. وفي هذا السياق، دقت الجمعية المغربية لحماية وتوجيه المستهلك بالقنيطرة ناقوس الخطر، محذرة من التداعيات المحتملة لاستمرار احتراق النفايات على جودة الهواء والصحة العامة، ومشيرة إلى تسجيل معاناة لدى عدد من السكان .

بعد قرار البرلمان الأوروبي بشأن أحداث سبتة.. الشامي: لا اتهام تجاه المغرب والحوار أساس تدبير ملف الهجرة

عقب تصويت البرلمان الأوروبي على قرار يتعلق بأحداث سبتة التي وقعت أواخر يوليوز الماضي، اختار المغرب التأكيد على أولوية الحوار والتنسيق العملي مع الاتحاد الأوروبي في تدبير ملف الهجرة، بعيدا عن التصعيد أو القراءات التي قد تمنح القرار دلالات تتجاوز مضمونه

وفي هذا السياق، قال أحمد رضا الشامي، سفير المغرب لدى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، إن مواجهة التحديات المشتركة تستدعي حوارا مفتوحا وصريحا ورصينا، إلى جانب البحث عن حلول عملية ومستدامة، معتبرا أن ملف الهجرة بطبيعته يحتاج إلى تعاون يومي وتنسيق متواصل بين مختلف الأطراف المعنية.

وجاء الموقف المغربي بعد اعتماد البرلمان الأوروبي، الخميس 17 شتنبر 2026، قرارا بشأن الأحداث التي شهدتها سبتة يومي 30 و31 يوليوز. وحصل النص على 339 صوتا مؤيدا مقابل 225 صوتا معارضا و16 امتناعا عن التصويت. وبحسب البرلمان الأوروبي، يدعو القرار إلى تعزيز حماية الحدود الخارجية للاتحاد، وزيادة الدعم الأوروبي، ومواصلة التعاون مع المغرب في تدبير الهجرة.

وفي قراءته لمضمون القرار، أكد الشامي أنه لا يتضمن، بحسب تقديره، أي «اتهام أو إملاء» في حق المغرب، ولا يتبنى محاولات توظيف ملف الهجرة سياسيا. كما أشار إلى أن عددا من التعديلات التي وصفها بـ«العدائية» لم تحظ بالموافقة خلال المسار البرلماني.

واعتبر السفير أن مآل هذه التعديلات يعكس، من وجهة نظره، مقاربة أكثر توازنا لدى جزء واسع من أعضاء البرلمان الأوروبي، وخصوصا داخل التشكيلات السياسية الرئيسية، بما يسمح بالإبقاء على قنوات الحوار والتعاون بين الرباط والمؤسسات الأوروبية.

في المقابل، انتقد الشامي بعض القراءات الإعلامية التي، بحسب قوله، تنسب إلى القرار الأوروبي مواقف أو مقتضيات غير واردة فيه، داعيا ضمنيا إلى التمييز بين النص الذي تم اعتماده فعليا والمواقف التي جرى تداولها خلال مرحلة النقاش والتعديل. ويؤكد النص المنشور من طرف البرلمان الأوروبي على تعزيز حماية الحدود البرية والبحرية الخارجية للاتحاد في سبتة، كما يدعو إلى دعم أكبر للسلطات الإسبانية وإلى استمرار التعاون مع المغرب في قضايا الهجرة والحدود، في أعقاب أحداث نهاية يوليوز.

وبهذا الموقف، تسعى الرباط إلى إعادة النقاش نحو البعد العملي للعلاقة مع الاتحاد الأوروبي، باعتبار أن تدبير الهجرة لا يمكن اختزاله في الأزمات الظرفية أو السجالات السياسية، بل يتطلب، وفق الموقف الذي عبر عنه الشامي، تنسيقا طويل الأمد وحلولا مشتركة تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجه طرفي المتوسط

By Lodj

فـــــولـــــو علـــــيـــك

الخبـــر علينـــا...

تابعونا لتغطية إخبارية موثوقة ومستمرة.

lodjmarocofficiel

سعر الفائدة الرئيسي.. لماذا يتجه بنك المغرب نحو الإبقاء على 2.25%؟

تتجه أنظار الأسواق المالية والفاعلين الاقتصاديين في المغرب إلى الاجتماع المقبل لمجلس بنك المغرب، المقرر يوم 22 شتنبر 2026، وسط توقعات بإبقاء سعر الفائدة الرئيسي عند مستوى 2.25 في المائة، وهو المستوى الذي استقر عليه منذ مارس 2025. ويستند هذا السيناريو، وفق تحليلات اقتصاديين، إلى تداخل مجموعة من المعطيات، من بينها اعتدال التضخم، واستمرار دينامية النمو، والحاجة إلى انتظار أثر التخفيضات السابقة على الاقتصاد الحقيقي، إلى جانب حالة عدم اليقين التي تطبع الظرفية الدولية. يشكل تطور الأسعار أحد أبرز العناصر التي يأخذها البنك المركزي بعين الاعتبار عند تحديد توجه سياسته النقدية. وتشير المعطيات التي أوردها «Le360» إلى تراجع التضخم خلال الفترة الأخيرة، مع انخفاض مؤشر أسعار الاستهلاك

المغرب يحيّن القدرة التخزينية للسدود لمواجهة تداعيات التوحّل

يعمل المغرب على إعادة تقييم القدرة الفعلية لتخزين المياه في السدود، من خلال تحيين المعطيات المرتبطة بالسعة التخزينية بعد سنوات من تراكم الأوحال والرواسب. وتأتي هذه الخطوة في سياق يتزايد فيه الضغط على الموارد المائية، بما يجعل معرفة القدرات الحقيقية للمنشآت المائية أساساً ضرورياً لتحسين تدبير الثروة المائية والتخطيط للمشاريع المستقبلية. يُعد تراكم الأوحال والرواسب في قيعان السدود من الظواهر الطبيعية التي يمكن أن تؤثر تدريجياً في قدرتها على تخزين المياه.

المغرب وإسرائيل يرفعان مستوى العلاقات.. تحويل مكتبي الاتصال إلى سفارتين رسميتين

دخل مسار العلاقات المغربية الإسرائيلية مرحلة جديدة، بعدما اتفق الطرفان، برعاية أمريكية، على الارتقاء بمستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وتحويل مكتبي الاتصال في الرباط وتل أبيب إلى سفارتين كاملتي الصلاحيات، في خطوة تعكس توجها نحو تعميق التعاون الثنائي وتوسيع مجالات الشراكة.

وجاء هذا القرار خلال قمة ثلاثية احتضنتها مدينة نيويورك، الأربعاء 16 شتنبر 2026، جمعت وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ناصر بوريطة، ونظيره الإسرائيلي

LODJ

لخبار فجيبك

By Lodj

تابعوا أحدث الأخبار وآخر المستجدات بشكل مستمر عبر منصاتنا، ولاتفوتوا أي خبر

www.lodj.info

بوريطة يستقبل السفير الفلسطيني الجديد بالمغرب في محطة دبلوماسية جديدة

استقبل وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، السفير الفلسطيني الجديد لدى المملكة المغربية، الذي قدم للوزير نسخاً من أوراق اعتماده، في إطار الإجراءات الدبلوماسية المعمول بها لبدء مهامه الرسمية بالمغرب.

وتندرج هذه المراسم ضمن المسار المعتاد لاعتماد السفراء الجدد، وتشكل محطة أولى في مباشرة الممثل الدبلوماسي الفلسطيني لمهامه بالمملكة، بما يعكس استمرار قنوات التواصل الرسمية بين الرباط ورام الله.

وتحظى العلاقات المغربية الفلسطينية بمكانة خاصة في تاريخ العلاقات العربية والدبلوماسية للمملكة، وقد شهدت على مدى عقود حضوراً متواصلاً للقضية الفلسطينية في المواقف والجهود الدبلوماسية المغربية، إلى جانب العلاقات الثنائية بين البلدين.

وتأتي هذه الخطوة في سياق إقليمي ودولي يتسم بتطورات متسارعة حول القضية الفلسطينية، وهو ما يجعل قنوات الاتصال الدبلوماسي والحوار بين الدول عاملاً أساسياً في متابعة المستجدات وتبادل وجهات النظر بشأن مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما تمثل مباشرة السفير الفلسطيني الجديد لمهامه فرصة لتعزيز التواصل المؤسساتي بين البلدين، وتطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، بما في ذلك التعاون السياسي والثقافي والاقتصادي والإنساني.

ويشكل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في الرباط إحدى قنوات التواصل الرسمية بين الجانبين، فيما تواصل المملكة المغربية، عبر مؤسساتها الدبلوماسية، متابعة تطورات القضية الفلسطينية في إطار مواقفها المعلنة بشأن دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وتؤكد مراسم تقديم نسخ أوراق الاعتماد، في بعدها البروتوكولي، استمرار العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وفلسطين، وفتح مرحلة جديدة من العمل والتواصل بين المؤسسات الرسمية في البلدين.

وهكذا، تشكل هذه المحطة الدبلوماسية مناسبة لتجديد قنوات الحوار المغربي الفلسطيني، في ظل سياق إقليمي يجعل من التواصل الدبلوماسي والتنسيق بين الأطراف المعنية عنصراً حاضراً في إدارة الملفات السياسية والإنسانية المرتبطة بالمنطقة.

حديث السعر

مع اقتراب سعر الغازوال من 15 درهم للتر، الاهتمام بالسيارات الكهربائية فالمغرب بدا كيزيد، خصوصاً مع تنوع العروض وتراجع أسعار الشراء مقارنة بالسنوات اللي فاتت.

المغرب وفيتنام.. 65 عاماً من العلاقات الدبلوماسية نحو آفاق جديدة للتعاون

يحتفل المغرب وفيتنام بمرور 65 عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، في محطة تستحضر مساراً من التواصل والتعاون، وتفتح في الوقت ذاته الباب أمام البحث عن آفاق جديدة لتطوير الشراكة الثنائية على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية. وتكتسي هذه المناسبة أهمية خاصة، باعتبارها فرصة لتقييم ما راكمه البلدان من روابط خلال أكثر من ستة عقود، واستشراف مرحلة جديدة تقوم على توسيع مجالات التعاون وتعزيز قنوات الحوار وتبادل الخبرات. وفي الجانب الاقتصادي، يبرز طموح مشترك نحو الارتقاء بالمبادلات التجارية والاستثمارية، والاستفادة من الإمكانات التي يتيحها اقتصادا البلدين.

سبتة.. الإسبان يراهنون على المغرب في معادلة أمن الحدود والهجرة

تكشف أرقام جديدة عن حقيقة باتت أكثر حضورًا في النقاش الإسباني حول الهجرة وأمن الحدود: لا يمكن إدارة هذا الملف بمعزل عن المغرب. فقد أظهر بارومتر صادر عن مركز البحوث الاجتماعية الإسباني (CIS) أن 86.3 في المائة من الإسبان يعتبرون التفاهم مع المغرب أمرًا مهمًا لضمان أمن الحدود، في وقت يرى فيه 82.2 في المائة أن تعزيز الإجراءات والتجهيزات الحدودية الإسبانية يظل ضروريًا أيضًا. وتحمل هذه النسب دلالة تتجاوز الأرقام في حد ذاتها، لأنها تعكس وعيًا متزايدًا بأن أمن الحدود، خصوصًا في المناطق الحساسة مثل سبتة، يقوم على أكثر من عنصر.

غانا تجدد تأكيد موقفها من قضية الصحراء وتوضح حقيقة استقبال مبعوث البوليساريو

جددت غانا تأكيد موقفها بشأن قضية الصحراء، موضحة أن قرارها المتخذ في يناير 2025 بسحب اعترافها بما يسمى «الجمهورية الصحراوية» لا يزال سارياً، وذلك على إثر تداول معطيات إعلامية أثارت جدلاً حول استقبال وزير الخارجية الغاني ساميويل أوكودزيتو أبلاكوا لأحد ممثلي جبهة البوليساريو. وأوضحت وزارة الشؤون الخارجية الغانية، عبر منشورات على حساباتها الرسمية، أن موقف أكرا لم يطرأ عليه أي تغيير، وأن قرار سحب الاعتراف الذي اتخذته في 6 يناير 2025 لا يزال قائماً. وكانت غانا قد أعلنت حينها تعليق علاقاتها الدبلوماسية مع «الجمهورية الصحراوية»، وأبلغت بموقفها كلاً من المغرب والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة عبر القنوات الدبلوماسية.

تكذيب

نفت مصادر مطلعة لـ«هسبورت» ما تردد بشأن تفكير المغربي محمود بن التايك في الحصول على الجنسية الرياضية المصرية وتمثيل منتخب مصر، مؤكدة أن اللاعب لم يتلق أي اتصال رسمي، وأن أولويته تبقى المنتخب المغربي، مع تركيزه حالياً على مواصلة التألق رفقة الزمالك.

المحروقات ترتفع من جديد..
الغازوال يقترب من 15.30 درهما للتر

عادت أسعار الوقود بالمغرب إلى الارتفاع من جديد، بعدما دخلت، اليوم الأربعاء 16 شتنبر، مراجعة جديدة حيز التطبيق، رفعت سعر لتر الغازوال بنحو 34 سنتيما، في حين زاد سعر البنزين الخالي من الرصاص بحوالي 27 سنتيما للتر.

وتأتي هذه الزيادة بعد أقل من نصف شهر على آخر تعديل للأسعار، إذ كان فاتح شتنبر قد سجل ارتفاعا محدودا في الغازوال قدره 6 سنتيمات، مقابل بقاء سعر البنزين دون تغيير.

وبحسب مستويات الأسعار المتداولة في عدد من محطات الوقود بمدينة الدار البيضاء، أصبح سعر الغازوال يدور حول 15.30 درهما للتر، بعدما كان في حدود 14.96 درهما، بينما بات سعر البنزين قريبا من 15.20 درهما للتر، مقابل نحو 14.93 درهما سابقا.

وتظل هذه الأثمان مؤشرات تقريبية، بالنظر إلى اختلاف التسعيرات بين شركات التوزيع، فضلا عن الفوارق بين المدن والمحطات، والتي ترتبط بعوامل من بينها تكاليف النقل والمسافة عن مراكز التزويد والتوزيع.

زيادات متتالية منذ يوليوز

وتكشف مراجعات الأسعار خلال الأسابيع الأخيرة عن منحى تصاعدي واضح، خصوصا بالنسبة للغازوال. فمنذ منتصف يوليوز، ارتفع سعر هذا الوقود بشكل متراكم بحوالي 2.74 درهما للتر، بعد سلسلة من الزيادات المتتالية شملت 69 سنتيما خلال يوليوز، ثم درهما واحدا مطلع غشت، و65 سنتيما في منتصف الشهر نفسه، قبل إضافة 6 سنتيمات مع بداية شتنبر، وصولا إلى الزيادة الجديدة البالغة 34 سنتيما.

ضغط إضافي على كلفة التنقل والنقل

ويأتي هذا المسار التصاعدي في وقت ترتبط فيه أسعار المحروقات بشكل مباشر بكلفة التنقل اليومي ونقل السلع والخدمات، ما يجعل أي زيادة جديدة مرشحة للانعكاس على نفقات الأسر وكلفة عدد من الأنشطة الاقتصادية.

كما أن استمرار ارتفاع الغازوال، الذي يعتمد عليه جزء واسع من قطاع النقل، يعيد إلى الواجهة النقاش حول تأثير المحروقات في القدرة الشرائية، خصوصا عندما تتراكم الزيادات خلال فترة زمنية قصيرة.

وبينما تختلف الأسعار النهائية من محطة إلى أخرى، يبقى الاتجاه العام واضحا: الوقود أصبح أغلى من جديد، بعد سلسلة مراجعات رفعت كلفة ملء الخزان خلال الأسابيع الأخيرة.

By Lodj

WEB TV

100% digitale

100% Made in Morroco

WWW.YOUTUBE.COM/@LODJ24

مرحبا 2026.. أكثر من 4 ملايين مسافر واستنفار طبي واجتماعي عبر 26 فضاء استقبال

اختتمت عملية «مرحبا 2026»، التي تشرف عليها مؤسسة محمد الخامس للتضامن، بعد أكثر من ثلاثة أشهر من التعبئة، باستقبال 4 ملايين و137 ألفاً و594 مسافراً من مغاربة العالم، بزيادة بلغت 1,8 في المائة مقارنة مع سنة 2025.

حصيلة مرحبا 2026.. أكثر من 4 ملايين مسافر وسط خدمات طبية واجتماعية مكثفة اختتمت عملية "مرحبا 2026"، التي تشرف عليها مؤسسة محمد الخامس للتضامن، بعد أكثر من ثلاثة أشهر من التعبئة المكثفة، باستقبال 4 ملايين

إقرأ المزيد

المتقاعدون يطالبون برفع معاشاتهم بـ2000 درهم.. بين ضغط المعيشة ورهان صون الكرامة

في وقت تتزايد فيه الضغوط المرتبطة بارتفاع تكاليف المعيشة، يعود ملف معاشات المتقاعدين إلى واجهة النقاش الاجتماعي، مع مطالبة عدد من المتقاعدين بزيادة شهرية قدرها 2000 درهم، باعتبارها خطوة من شأنها أن تساعد على مواجهة الأعباء المعيشية المتزايدة والحفاظ على القدرة الشرائية لهذه الفئة.

ويأتي هذا المطلب في سياق اجتماعي أصبحت فيه القدرة على تغطية

إقرأ المزيد

«PhiDoc».. منصة مغربية لمواكبة طلبة الدكتوراه وربطهم بفرص البحث والتمويل

تستعد شركة ناشئة بمدينة مراكش لإطلاق منصة رقمية جديدة تحمل اسم «PhiDoc»، موجهة إلى طلبة الدكتوراه والباحثين في بداية مسارهم الأكاديمي، بهدف تسهيل تتبع إنجاز الأطروحات والوصول إلى فرص التمويل والمؤتمرات والتعاون العلمي.

ومن المقرر أن تنطلق المنصة رسمياً في 16 شتنبر، بالتزامن مع اليوم الدولي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لبلدان الجنوب، الذي أقرته الأمم المتحدة لتسليط الضوء

إقرأ المزيد

By Lodj
السلوك المدني
الانخراط
القيم الخمس
لوديجي ميديا
المشاركة
المواطنة
التطوع

الدولي المغربي عبد الصمد الزلزولي لقى راسو وسط موجة انتقادات على مواقع التواصل الاجتماعي، بعدما ظهر بقميص مرتبط بدعم سبتة، في مبادرة قام بها ناديه ريال بيتيس قبل مواجهة فياريال.

42 قتيلاً وأكثر من 3200 جريح في حوادث السير داخل المدن خلال أسبوع

شهدت الطرق داخل المناطق الحضرية خلال أسبوع واحد حصيلة ثقيلة من حوادث السير، بعدما أودت بحياة 42 شخصاً وأصابت 3248 آخرين بجروح متفاوتة الخطورة، من بينهم 133 مصاباً بجروح بليغة، بحسب معطيات المديرية العامة للأمن الوطني وتغطي هذه الأرقام الفترة الممتدة من 7 إلى 13 شتنبر، التي سجلت خلالها المصالح الأمنية 2404 حوادث سير داخل المجال الحضري، في وقت تتواصل فيه عمليات المراقبة والوقاية للحد من السلوكيات التي ترفع من مخاطر الحوادث.

ارتفاع عدد اللاجئين وطالبي اللجوء بالمغرب يعكس تحولات الهجرة في المنطقة

شهد عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في المغرب ارتفاعاً لافتاً خلال السنوات الأخيرة، بنسبة بلغت 21,8 في المائة، في مؤشر يعكس التحولات التي تعرفها حركة الهجرة واللجوء في المنطقة، ويؤكد في الوقت ذاته تنامي موقع المملكة كبلد استقبال ضمن المسارات الإقليمية والدولية للهجرة. ويأتي هذا التطور في سياق إقليمي تتداخل فيه عوامل متعددة، من بينها الأزمات والنزاعات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تنامي حركة التنقل عبر الحدود، الأمر الذي يجعل ملف اللجوء والهجرة واحداً من القضايا التي تفرض حضورها في النقاش العمومي والمؤسساتي.

Vivo Energy Maroc توسّع برامجها التعليمية لتشمل أكثر من 400 ألف طفل وشاب

تتجه Vivo Energy Maroc إلى توسيع نطاق برامجها التعليمية خلال الموسم 2026-2027، مستهدفة الوصول إلى أكثر من 400 ألف طفل وشاب، مقابل نحو 230 ألف مستفيد في السابق، في خطوة تعكس اتساع الرهان على التربية والثقافة وريادة الأعمال باعتبارها مجالات أساسية للاستثمار في الأجيال الصاعدة. وتندرج هذه المبادرات ضمن توجه يروم تعزيز استفادة الأطفال والشباب من برامج تعليمية وثقافية وتكوينية،

هيت الأسبوع

MANAL - FORAS

@lodjmaroc

By Lodj

حماية الطفولة من الاستغلال..
«ما تمسش ولدي» تدعو إلى اليقظة وتعزيز الوقاية

دقت جمعية «ما تمسش ولدي» ناقوس الخطر بشأن المخاطر التي قد تهدد الأطفال والقاصرين، محذرة من أشكال الاستغلال التي يمكن أن يتعرضوا لها، ومشددة على ضرورة تعزيز آليات الحماية والوقاية، باعتبارهما خط الدفاع الأول عن هذه الفئة التي تظل الأكثر حاجة إلى الرعاية والأمان. وتؤكد الجمعية أن حماية الأطفال من الاستغلال لا ينبغي أن تقتصر على التدخل بعد وقوع الضرر، بل تستدعي اعتماد مقاربة استباقية تقوم على الوقاية والتوعية واليقظة، إلى جانب توفير استجابة قضائية ملائمة .

بعد الغبار الأسود.. القنيطرة تواجه أزمة بيئية جديدة بسبب حرق نفايات مطرح ولاد برجال

تعيش مدينة القنيطرة على وقع مخاوف بيئية وصحية متزايدة بعد اندلاع حريق بمطرح النفايات، وما رافقه من انتشار للدخان والغبار الأسود والروائح الكريهة في عدد من المناطق، وسط مطالب بالتدخل السريع للحد من تأثير الانبعاثات على السكان. وفي هذا السياق، دقت الجمعية المغربية لحماية وتوجيه المستهلك بالقنيطرة ناقوس الخطر، محذرة من التداعيات المحتملة لاستمرار احتراق النفايات على جودة الهواء والصحة العامة،

ارتفاع قياسي في إنزال السردين بالمغرب خلال ثمانية أشهر

سجلت كميات السردين التي تم إنزالها في الموانئ المغربية ارتفاعاً لافتاً خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة، بعدما ارتفعت بنسبة 66 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية، في مؤشر يعكس تحسناً واضحاً في وفرة هذا النوع من الأسماك، أحد أبرز مكونات نشاط الصيد الساحلي بالمغرب. ويأتي هذا الارتفاع في وقت يعرف فيه قطاع الصيد البحري تطورات متفاوتة بين الأنواع، إذ لا تسير مؤشرات الكميات المصطادة بالوتيرة نفسها بالنسبة إلى مختلف الأصناف.

قضايا وناس

« 23 ألف لاجئ وطالب لجوء في المغرب.. السودانيون يتصدرون والأطفال يشكلون 40% »

بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في المغرب 23 ألفاً و615 شخصاً إلى غاية يونيو 2026، بزيادة بلغت 21.8 في المائة خلال سنة واحدة، بعدما كان العدد في حدود 19 ألفاً و382 شخصاً، في الوقت الذي تصدرت فيه السودان قائمة بلدان الأصل للاجئين وطالبي اللجوء في المغرب.

الجراحة عن بُعد: «Oncorad» تربط غرفة عمليات مغربية على مسافة تفوق 2000 كيلومتر

شهد المغرب خطوة جديدة في مجال الجراحة الروبوتية، بعدما أنجزت Oncorad Group يوم 9 شتنبر 2026 عملية جراحية عن بُعد، انطلاقاً من مدينة بادوفا الإيطالية، لفائدة مريض كان يوجد داخل غرفة العمليات بـLittoral Clinic Ain Diab في الدار البيضاء، على مسافة تتجاوز 2000 كيلومتر.

وأُجريت العملية في إطار الجلسة العامة للمؤتمر الأوروبي ERUS 2026، حيث تولى الدكتور يونس أحلال، اختصاصي المسالك البولية ومدير برنامج الجراحة الروبوتية لدى Oncorad Group، إجراء استئصال جذري للبروستاتا بمساعدة الروبوت عن بُعد، بينما تكفل الفريق الطبي المحلي بمتابعة المريض داخل غرفة العمليات في الدار البيضاء.

ووفق البلاغ، تمت العملية في الزمن الحقيقي مع تسجيل زمن استجابة يقارب 80 ميلي ثانية، وتم بثها مباشرة أمام مجتمع دولي من المتخصصين في الجراحة الروبوتية، ضمن نسخة من المؤتمر جمعت نحو 1250 مشاركاً دولياً.

وبحسب المصدر نفسه، فإن حالة المريض بعد التدخل كانت جيدة، مع تطور إيجابي خلال مرحلة ما بعد الجراحة.

وتندرج هذه العملية ضمن برنامج تعمل عليه Oncorad Group في مجالات الجراحة الروبوتية، والجراحة عن بُعد، والتوجيه الطبي عن بُعد والتكوين، بعد تجارب سابقة أُنجزت من وإلى الدار البيضاء.

وترى المجموعة أن هذا النوع من التكنولوجيا يمكن أن يفتح مستقبلاً المجال أمام مرضى في المغرب للاستفادة من خبرات جراحية دولية دون الحاجة إلى مغادرة البلاد، مع تقريب الخبرة الطبية من المريض بغض النظر عن المسافة الجغرافية.

وقد تطلب إنجاز العملية تنسيقاً بين الفرق الطبية وشبه الطبية والتقنية التابعة لـOncorad Group وLittoral Clinic Ain Diab في الدار البيضاء، إلى جانب الفرق المشاركة في بادوفا.

وتعكس هذه التجربة توجهاً متزايداً نحو دمج الروبوتات والاتصال عالي السرعة في الممارسة الجراحية، في وقت تراهن فيه مؤسسات صحية مغربية على تطوير حلول تسمح بتوسيع الوصول إلى الخبرات الطبية المتخصصة.

كتاب الأسبوع

النداهة الملحمة تبدأ بعد الغروب

خالد المهدي

المغرب والاتحاد الأوروبي: مليار درهم معلن لدعم قطاع الصحة

معطيات النشرة كتفيد بتعبئة مليار درهم في إطار التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي لفائدة الصحة.

الأثر غادي يبقى مرتبط بالأولويات اللي غادي تتحدد

النشرة كتشير إلى تعبئة مليار درهم فالتعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي لفائدة الصحة. ما وراء الرقم، السؤال هو شنو غادي تكون الأولويات: التجهيز، الولوج للعلاج، الموارد البشرية، الوقاية أو التحول الرقمي. التمويل الخارجي يقدر يسرع البرنامج إلى كان داخل استراتيجية محددة. الفعالية ديالو كتتعلق بالجدولة، القدرة على الإنجاز وكيفاش غادي يتقاس الأثر على المرضى والمؤسسات الصحية.

إقرأ المزيد

الرباط.. الأميرة لا أسماء والسيدة الأولى لكينيا تزوران مستفيدين مغاربة وكينيين من زراعة قوقعة الأذن

شهد المستشفى الجامعي الدولي محمد السادس بالرباط، الثلاثاء 15 شتنبر، محطة جديدة من التعاون الإنساني والطبي بين المغرب وكينيا، حيث قامت صاحبة السمو الملكي الأميرة لا أسماء، رئيسة مؤسسة لا أسماء، وراشيل روتو، السيدة الأولى لجمهورية كينيا ورئيسة مؤسسة "Voice of Children Foundation"، بزيارة أطفال ومرضى مغاربة وكينيين استفادوا من عمليات زراعة قوقعة الأذن.

إقرأ المزيد

كم ساعة من النوم يحتاج الإنسان بعد سن الستين؟ الحقيقة تختلف عما نعتقد

مع التقدم في العمر، تتغير عادات النوم بشكل ملحوظ؛ فقد يصبح الذهاب إلى الفراش أبكر، ويغدو النوم أخف وأكثر تقطعاً، كما تزداد الاستيقاظات خلال الليل. لكن هل يعني ذلك أن الجسم يحتاج فعلاً إلى ساعات نوم أقل بعد سن الستين؟

الإجابة ليست بهذه البساطة. فبحسب اختصاصيي النوم، الحاجة البيولوجية إلى النوم لا تنخفض بشكل كبير مع التقدم في السن، وإنما الذي يتغير أساساً هو طبيعة النوم وجودته. من أكثر الأفكار الشائعة أن الإنسان يحتاج إلى ساعات.

إقرأ المزيد

By Lodj

ريلز الاسبوع

مهدي السبتي في «الميزان» مع مامون

كيف نحافظ على صحة شرايينا؟ 8 أسئلة وأجوبة تكشف أهم عوامل الخطر

الشرايين هي شبكة الطرق التي تحمل الدم والأكسجين إلى مختلف أعضاء الجسم، ولذلك فإن الحفاظ على صحتها لا يقل أهمية عن الاهتمام بصحة القلب نفسه. لكن إلى أي مدى تؤثر الوراثة في صحة الشرايين؟ وهل يمكن للطعام أن «ينظفها»؟ وماذا عن التوتر وقلة النشاط البدني؟

مع التقدم في العمر، يمكن أن تتراكم الترسبات الدهنية داخل جدران الشرايين، في ما يعرف بتصلب الشرايين، وهو اضطراب قد تكون له عواقب خطيرة بحسب موقع الشريان المتضرر.

فقدان التوازن أثناء المشي.. أسباب متعددة وإشارات تستدعي الانتباه

قد يشعر بعض الأشخاص، أثناء المشي، بأنهم يتمايلون أو يترنحون أو يسيرون كما لو كانوا فوق قارب، من دون أن يشعروا بالضرورة بأن المكان يدور من حولهم. وبينما قد تكون هذه الحالة مرتبطة باضطراب بسيط في الأذن الداخلية، فإنها قد تعكس أحياناً مشكلة عصبية أو قلبية وعائية تستدعي تقييماً طبياً دقيقاً.

ويؤكد أطباء اختصاصيون أن الإحساس بفقدان التوازن ليس مرادفاً دائماً للدوار، إذ تختلف أسبابه وطبيعته من شخص إلى آخر، ما يجعل تحديد مصدره خطوة أساسية لاختيار العلاج المناسب.

هل يُنصح بتمارين HIIT بعد سن الخمسين؟ فوائد مهمة ولكن بشروط

زداد شعبية تمارين التدريب المتقطع عالي الكثافة، أو ما يعرف بـ«HIIT»، بفضل قدرتها على تحقيق فوائد رياضية وصحية كبيرة خلال وقت قصير. لكن هل تظل هذه التمارين مناسبة بعد سن الخمسين؟ وهل يمكن ممارستها بأمان مع التقدم في العمر؟

تعتمد تمارين HIIT على التناوب بين فترات قصيرة من الجهد البدني المكثف جدًا وفترات قصيرة من التعافي. وقد تشمل تمارين مثل القرفصاء، والاندفاع، وتمارين «البيربي»، والقفز، أو العدو السريع على الدراجة الثابتة أو جهاز التجديف.

فيديو الأسبوع

زكرياء كارتي في «الميزان» مع أمل

موانع الحمل التي تحتوي على ديسوجيستريل.. ماذا نعرف عن خطر الورم السحائي؟

أثارت رسالة إعلامية وجهتها الوكالة الفرنسية الوطنية لسلامة الأدوية والمنتجات الصحية (ANSM) إلى أكثر من 1.5 مليون امرأة مستخدمة لبعض أنواع موانع الحمل، اهتمامًا واسعًا بشأن احتمال وجود ارتباط نادر جدًا بين بعض وسائل منع الحمل التي تحتوي على مادة ديسوجيستريل وظهور الورم السحائي. وتأتي هذه المبادرة في إطار إخبار النساء المعنيات بالمخاطر المحتملة، مع التأكيد على أن الخطر المطروح منخفض جدًا من الناحية المطلقة،

الكلمات المتقاطعة والألغاز.. هل تحافظ فعلًا على الذاكرة؟

لكلمات المتقاطعة، الكلمات الموجهة، السودوكو وغيرها من ألعاب الذكاء، ليست مجرد وسيلة لتمضية الوقت والتسلية، بل قد تشكل تمرينًا يوميًا للعقل يساعد على تنشيط عدد من الوظائف المعرفية. لكن هل تكفي هذه الألعاب فعلًا لحماية الذاكرة وتأخير التراجع المعرفي؟ تحظى ألعاب الذكاء بشعبية واسعة، خصوصًا لدى كبار السن، لما تمنحه من متعة وتحدٍّ ذهني في الوقت نفسه. وتشير مجموعة من الدراسات إلى أن ممارسة الكلمات المتقاطعة

هل يمكن للطماطم أن تسبب ظهور القلاع الفموي؟

قد تبدو الطماطم جزءًا أساسيًا من نظام غذائي صحي ومتوازن، إلا أنها قد لا تكون مناسبة للجميع، خصوصًا للأشخاص الذين يعانون من القلاع الفموي المتكرر. فحموضتها قد تساهم لدى بعض الأشخاص في ظهور هذه التقرحات، كما يمكن أن تزيد من الألم والتهيج عندما يكون القلاع موجودًا بالفعل. يلاحظ بعض الأشخاص أن ظهور القلاع في الفم يتزامن أحيانًا مع تناول الطماطم، وهو أمر قد لا يكون مجرد مصادفة. وتوضح اختصاصية التغذية ناتالي سومفيل أن حموضة الطماطم يمكن أن تهيج الغشاء المخاطي للفم لدى الأشخاص الأكثر حساسية.

انسولبث الاسبوع

كتقدر تطيب دجاجة غير بالصفع ؟

نظرياً نعم..... ولكن خاصك تكون أسرع من المنطق كامل !

مهرجان «Jazz à Rabat» يعود في دورته الـ28 بإيقاعات تعبر الحدود

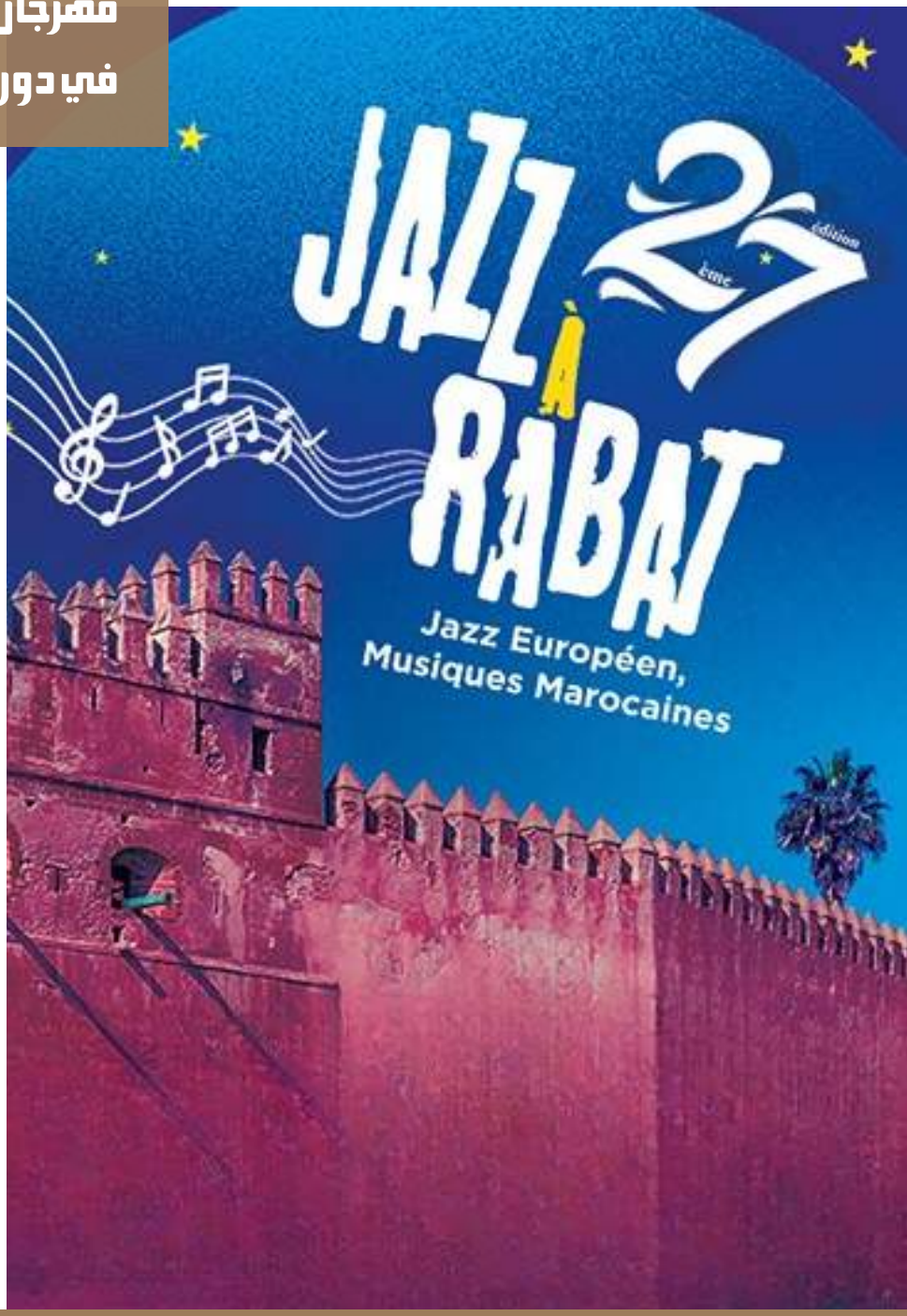

تستعد مدينة الرباط لاحتضان الدورة الثامنة والعشرين من تظاهرة «جاز في الرباط»، التي تعود إلى جمهورها خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 26 شتنبر بفضاء **منتزه الحسن الثاني، ضمن موعد موسيقي يراهن على التنوع والانفتاح، ويجمع بين تجارب فنية مغربية وأوروبية.

وتقترح هذه الدورة برنامجاً موسيقياً متنوعاً يفتح المجال أمام لقاءات فنية تتقاطع فيها أنغام الجاز مع الفادو والفلامنكو، إلى جانب عدد من التقاليد الموسيقية المحلية، في حوار فني يضع الاختلاف الموسيقي في قلب التجربة ويمنح الجمهور فرصة لاكتشاف ألوان وإيقاعات متعددة في فضاء واحد.

ولا يكتفي «جاز في الرباط» بتقديم عروض موسيقية منفصلة، بل يواصل ترسيخ فلسفة تقوم على التلاقي بين الثقافات من خلال الموسيقى، باعتبارها لغة قادرة على بناء جسور التواصل بعيداً عن الحواجز الجغرافية واللغوية. ومن هنا يأتي حضور الفنانين المغاربة إلى جانب أسماء وتجارب أوروبية، ليمنح البرمجة بعداً يتجاوز الترفيه نحو التبادل والتفاعل الإبداعي.

وتشكل الرباط، بما راكمته من حضور متنامٍ على الخريطة الثقافية، فضاءً طبيعياً لهذا النوع من اللقاءات التي تجعل من الموسيقى وسيلة للتعريف بالتعدد الفني، وفي الوقت ذاته للاحتفاء بالتجارب المحلية وإدماجها في حوار أوسع مع المشهد الموسيقي الدولي.

ومن المنتظر أن تمنح الدورة الثامنة والعشرون لجمهور المهرجان ثلاثة أيام من الإيقاعات المتنوعة، حيث يلتقي الجاز بالفادو والفلامنكو، وتتجاور الموسيقى الأوروبية مع التعبيرات الموسيقية المغربية، في مشهد فني يعكس ثراء التجارب واختلاف مصادر الإلهام.

وهكذا يعود «جاز في الرباط» في دورة جديدة، ليؤكد أن الموسيقى لا تحتاج إلى ترجمة كي تخلق جسوراً بين الناس، وأن اختلاف الإيقاعات يمكن أن يكون، في حد ذاته، مساحة للقاء واكتشاف الآخر.

شخصية الأسبوع

تتواصل لليوم الثالث محاولات المساعدات الاجتماعيات لإقناع "مي حسبية"، المسنة اللي أثارت قصتها تفاعلاً واسعاً، بالانتقال لدار للرعاية والاستفادة من التكفل الاجتماعي، لكنها مازالت كترفض تبعد على المكان اللي عاشت فيه لسنوات بجماعة اثنين لغيات بإقليم آسفي.

L'ODJ MÉDIA EN MODE RADAR

UNE BONNE **IDÉE**
QUI PASSE UN BON **ARTICLE**

UNE TRÈS BONNE **IDÉE**
QUI PASSE UN TRÈS BON **ARTICLE**

UNE SUPER HYPER **IDÉE**
QUI PASSE UN **ARTICLE**...

QUI SE CONSTRUIT
PUIS SE DESSINE
PUIS SE PUBLIE
POUR VOUS...

IDÉE
Tout commence par une idée.

SE CONSTRUIT
Elle se structure, s'enrichit, prend forme.

SE DESSINE
Elle se met en page, s'illustre, prend vie.

SE PUBLIE
Elle est publiée et vous est dédiée.

Des idées qui font l'info.
Une exigence qui fait la différence.

L'INFO AUTREMENT

L'ODJ MÉDIA | L'OBSERVATOIRE DU JOURNALISME
VOIR PLUS LOIN, INFORMER JUSTE

www.lodj.ma

المغرب يفتتح جناحه في معرض IFTM Top Resa بباريس بحضور أندري أزولاي وسميرة سيطايل

افتتح المغرب، صباح الثلاثاء، جناحه الرسمي في معرض IFTM Top Resa 2026، الذي تحتضنه العاصمة الفرنسية باريس من 15 إلى 17 شتنبر الجاري، بحضور أندري أزولاي، مستشار الملك محمد السادس، وسميرة سيطايل، سفيرة المملكة المغربية بفرنسا، وأشرف فائدة، المدير العام للمكتب الوطني المغربي للسياحة.

ويمتد الجناح المغربي على مساحة تبلغ 424 متراً مربعاً، ويشكل واجهة للترويج للعرض السياحي الوطني

إقرأ المزيد

أصيلة تستعد لاحتضان الدورة الخريفية الـ47 من موسمها الثقافي الدولي

تستعد مدينة أصيلة لاحتضان الدورة الخريفية من موسم أصيلة الثقافي الدولي السابع والأربعين، خلال الفترة الممتدة من 2 إلى 18 أكتوبر المقبل، ببرنامج يجمع بين النقاشات الجيوسياسية الراهنة واللقاءات الفكرية والأدبية والفنية.

وأعلنت مؤسسة منتدى أصيلة أن هذه الدورة ستتضمن ندوتين رئيسيتين حول قضايا دولية وإقليمية بارزة، الأولى بعنوان «الرهانات الطاقية والمائية

إقرأ المزيد

منال بنشليخة تعود بـ«FORAS».. حين يتحول ألم الانفصال إلى قوة وتحرر

كشفت الفنانة المغربية منال بنشليخة عن أحدث أعمالها الغنائية بعنوان «FORAS»، في تجربة موسيقية تختار فيها الابتعاد عن صورة الانفصال المرتبطة بالحزن والعتاب، لتقدم رؤية مختلفة تقوم على تجاوز الماضي واستعادة التوازن.

تحكي الأغنية قصة علاقة عاطفية حملت معها خيبات وانتظارات وفرصاً لم تجد طريقها للاستمرار، لكنها لا تنطلق من موقع الألم أو الرغبة في محاسبة الطرف الآخر،

إقرأ المزيد

حدث الأسبوع

مسوولية حنان رحاب تتصدر انتخابات ممثلي الصحافيين بـ 703 أصوات

اللجنة المؤقتة المكلفة بتدبير المجلس الوطني للصحافة أعلنت النتائج النهائية لانتخاب ممثلي الصحافيين المهنيين، بعد اقتراع 15 شتنبر 2026. حنان رحاب تصدرت النتائج بـ703 أصوات، من بعدها عبد الله البقالي بـ481 صوت، ثم عبد الحق العضيمي بـ455 صوت.

سعد لمجرد أمام الاستئناف مجدداً في قضية اغتصاب وعنف تعود إلى 2016

يعود الفنان المغربي سعد لمجرد، الخميس 17 شتنبر، إلى القضاء الفرنسي، حيث تنطلق أمام محكمة الجنايات الاستئنافية في كريتاي، قرب باريس، محاكمته في قضية اغتصاب وعنف تعود وقائعها إلى سنة 2016. وكانت محكمة الجنايات في باريس قد قضت سنة 2023 بسجن لمجرد ست سنوات، بعد إدانته باغتصاب وضرب الشابة الفرنسية لورا ب. داخل غرفة فندق بالعاصمة الفرنسية، عقب لقائهما في ملهى ليلي. وظل الفنان المغربي متمسكاً ببراءته.

سامية العنطاري تطلق أولى أغانيها «خويتي خويي» بروح سينمائية

أطلقت الفنانة المغربية سامية العنطاري أول أعمالها الغنائية بعنوان «خويتي خويي»، في تجربة تمزج بين الموسيقى والسرد السينمائي، من خلال قصة إنسانية تستحضر العائلة والأصدقاء والجذور والحي باعتبارها عناصر ثابتة في الذاكرة مهما ابتعد الإنسان عنها. وتدور أحداث العمل حول امرأة تواجه الخيبة والخيانة، قبل أن تدرك في لحظة مفصلية أن بعض الروابط ظلت راسخة رغم كل ما تغير من حولها، وفي مقدمتها العائلة والأصدقاء والانتماء إلى الجذور. ومن خلال هذا الاختيار، لا يقدم الكليب الأغنية في قالب بصري تقليدي، بل يعتمد على حكاية تتطور تدريجياً.

«كوميديا بلانكا» تحط الرحال في تغازوت باي.. الضحك يلتقي بالمحيط والجبال وفن العيش

تواصل جولة «كوميديا بلانكا» (Comediablanca) مسيرتها، وتحط الرحال هذه المرة في تغازوت باي يومي 23 و24 أكتوبر 2026، في محطة جديدة تجمع بين الكوميديا واكتشاف المنطقة وأسلوب الحياة الذي يميز هذه الوجهة. وسيحتضن منتجع Taghazout Bay Marriott فعاليات هذا الموعد، الذي سيجمع فنانين مغاربة ودوليين من خلال أمسيتين كوميديتين، إلى جانب قرية ترفيهية وبرنامج متنوع

LODJ

خليك JEUNE

www.lodj.ma

SCAN ME

SUIVEZ L'ACTUALITÉ DE L'OPINION DES JEUNES

POLITQUE, ÉCONOMIE, SANTÉ, SPORT, CULTURE, LIFESTYLE, DIGITAL, AUTO-MOTO
ÉMISSION WEB TV, PODCASTS, REPORTAGE, CONFÉRENCES, CHRONIQUES VIDEÉOS

20 عرضاً من 11 بلداً.. الدار البيضاء تستعد للدورة 12 للقاءات الكوريغرافي

تستعد الدار البيضاء لاحتضان الدورة الثانية عشرة من اللقاءات الكوريغرافية للدار البيضاء من 7 إلى 11 أكتوبر 2026، قبل أن تنتقل الفعاليات إلى الرباط من 12 إلى 14 أكتوبر ضمن محطة خاصة تحمل اسم «Escale Rbatia». وبعد اثني عشر عاماً من الحضور، يواصل المهرجان بناء جسور بين المدن والخشبات والجمهور، باعتباره أحد أبرز مواعيد الرقص المعاصر في إفريقيا والعالم العربي. وتضع هذه الدورة إفريقيا في قلب البرنامج، من خلال حضور مصممي رقص وراقصين وفرق من مختلف أنحاء القارة، في لقاء يقوم على تبادل التجارب وبناء علاقات مباشرة بين الفنانين، بعيداً عن منطق التمثيل التقليدي .

«Rose Royal» تحط الرحال في الرباط والدار البيضاء.. عرض مسرحي فرنسي يفتح موسم Tendansia

تفتتح Tendansia موسمها الجديد بعرض مسرحي لافت يحمل عنوان «Rose Royal»، وهو عمل مقتبس من قصة للكاتب الفرنسي نيكولا ماتيو، الحائز على جائزة غونكور سنة 2018، وتؤديه الممثلة آن شاريه في عرض منفرد من إخراج رومان بورينجيه. وسيُعرض العمل يوم 23 شتنبر 2026 بالرباط ويوم 24 شتنبر 2026 بالدار البيضاء. ويأتي هذا العرض إلى المغرب بعد مسار بدأ في مهرجان أفينيون Off، قبل أن يواصل حضوره على الخشبة في Studio des Champs-Élysées بباريس.

أربع مسابقات كبرى في معرض الفرس للجديدة.. السلالات المغربية الأصيلة في الواجهة

يعود معرض الفرس للجديدة في دورته السابعة عشرة ليضع تربية الخيل وجودة السلالات الأصيلة في قلب برنامجه، من خلال تنظيم أربع مسابقات كبرى تهدف إلى إبراز مستوى الإنتاج الوطني وتعزيز حضور المغرب داخل المشهد الدولي المتخصص في تربية الخيل. وتتصدر هذه المنافسات كأس المربين المغاربة للخيول العربية الأصيلة، الذي يشكل محطة لتثمين جهود المربين الوطنيين في الحفاظ على نقاء السلالات وتطويرها، إلى جانب تشجيع أفضل ممارسات الانتقاء والتحسين الوراثي بما يرفع جودة الإنتاج المغربي ويعزز تنافسيته.

LODJ MEDIA

24 WEB TV+

LIVE STREAMING

حزب الاستقلال

باب الحد
ويب تيفي+
Bab El Had
WEB TV+

YOUTUBE LIVE

FACEBOOK LIVE

INSTAGRAM LIVE

LINKEDIN LIVE

TWITCH LIVE

KICK LIVE

خاص بالانتخابات التشريعية

23 شتنبر 2026

مواكبة شاملة للحملة الانتخابية
من 10 إلى 22 شتنبر 2026

Scan me!

- نقاشات مع سياسيين وخبراء وشباب
- تحليل البرامج والوعود الانتخابية
- روبورتاجات من الميدان
- حوارات مباشرة مع المرشحين
- LIVE من اللقاءات والتجمعات
- فيديوهات و Reels من قلب الحملة

تابعونا على LODJ 24 Web TV+

أفكاركم تهم، وصوتكم يصنع التغيير.

صورة الأسبوع

الرباط.. الأميرة للا أسماء والسيدة الأولى لكينيا تزوران مستفيدين مغاربة وكينيين من زراعة قوقعة الأذن

لوديجي أنفو - بلاطفورم الشباب

جريدة الكترونية مغربية متجددة على مدار الساعة

سـياسة، ريـاضة، ثـقافة، ديـجيتال، طـوموبيلات
برامج ويب تيفي، بودكاست، روبورتاجات، مؤتمرات، كرونيكات..

يتم اختيار الأخبار وإرسالها شهريًا عبر نشرتنا الإخبارية إلى 100,000 مشترك.
كما يتم نشر أخبارنا يوميًا على Google News

www.lodj.info

SCAN ME!

@lodjmaroc

صورة من الأرشيف

هيونداي والبنك الأفريقي للتنمية.. شراكة جديدة لتسريع التحول الصناعي والتنمية المستدامة في أفريقيا

خطت مجموعة هيونداي موتور والبنك الأفريقي للتنمية خطوة جديدة نحو بناء تعاون استراتيجي طويل الأمد، من خلال توقيع خطاب نوايا يهدف إلى دعم التنمية الصناعية والنمو المستدام في القارة الأفريقية.

الشراكة الجديدة تجمع بين الخبرة التكنولوجية والصناعية لمجموعة هيونداي في مجالات التنقل والطاقة والبنية التحتية، وبين قدرات البنك الأفريقي للتنمية في التمويل التنموي وحشد الاستثمارات، بهدف تحويل الفرص الاقتصادية في أفريقيا إلى مشاريع ملموسة.

ويرتكز التعاون على ستة مجالات استراتيجية، تشمل الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر، حلول التنقل المستدام، تطوير البنية التحتية للنقل واللوجستيك، سلاسل قيمة المركبات الكهربائية، تعزيز القدرات الصناعية، وتنمية المواهب والكفاءات المستقبلية.

وتأتي هذه الخطوة في سياق سباق عالمي نحو إعادة تشكيل الصناعات المستقبلية، حيث تراهن أفريقيا على مواردها الطبيعية، خصوصاً المعادن الحيوية، وعلى تطوير قدراتها التصنيعية للانتقال من تصدير المواد الأولية إلى خلق قيمة مضافة داخل القارة.

وأكدت مجموعة هيونداي أن هذا التعاون يشكل بداية لمسار طويل الأمد يدعم تحول الطاقة في أفريقيا ويعزز تنافسيتها الصناعية، من خلال الجمع بين التمويل الداعم للسياسات والاستثمارات الخاصة لضمان استدامة المشاريع.

من جهته، اعتبر البنك الأفريقي للتنمية أن خبرات هيونداي التكنولوجية ورؤيتها طويلة المدى تنسجمان مع هدف البنك في إطلاق إمكانات القارة وتحويلها إلى فضاء أكثر ازدهاراً.

وبموجب هذا التعاون، سيعمل الطرفان على تحديد مشاريع استثمارية عملية ووضع آليات تنفيذ واضحة لكل قطاع، بما يساعد على تقليل المخاطر وتسريع إنجاز المبادرات التنموية.

هذه الشراكة تعكس توجهاً متزايداً نحو بناء منظومات صناعية أفريقية جديدة، يكون فيها الابتكار والتكنولوجيا والطاقة النظيفة محركات أساسية للنمو الاقتصادي خلال العقود المقبلة.

برنامج الأسبوع

طنجة في قلب الحملة: بركة يضع الغلاء والصحة والسيادة الاقتصادية في واجهة برنامج الاستقلال

الديزل يتجاوز 6 دولارات للغالون لأول مرة في الولايات المتحدة

سجّلت أسعار الديزل في الولايات المتحدة مستوى قياسياً جديداً، بعدما تجاوز متوسط سعر الغالون حاجز 6 دولارات للمرة الأولى، في ظل استمرار الضغوط التي تفرضها الحرب في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار النفط الخام، إلى جانب الهجمات الأوكرانية التي استهدفت عدداً من المصافي الروسية.

وبحسب الجمعية الأمريكية للسيارات «AAA»، بلغ متوسط سعر غالون الديزل، الذي يعادل نحو 3,78 لترات، حوالي 6,06 دولارات، متجاوزاً بذلك هذا المستوى للمرة الأولى.

إقرأ المزيد

إم جي 07 تحصد أكثر من 42 ألف طلب في 20 يوماً.. إقبال لافت على السيدان الصينية متعددة الطاقة

بعد أسابيع قليلة فقط من إطلاقها في السوق الصينية، تمكنت إم جي 07 (MG 07) من تسجيل بداية قوية تعكس حجم الاهتمام الذي تحظى به السيارة الجديدة، بعدما أعلنت العلامة الصينية ذات الجذور البريطانية عن تجاوز عدد طلبات الشراء المؤكدة حاجز 42 ألف طلب خلال أول 20 يوماً من بدء عمليات البيع.

إقرأ المزيد

BYD تطلق Ti7 في المغرب وتوسع عرضها من سيارات SUV الهجينة القابلة للشحن

تواصل BYD تعزيز حضورها في السوق المغربية بإطلاق طراز Ti7 الجديد، وهو سيارة SUV كبيرة هجينة قابلة للشحن، تتوفر على نظام دفع رباعي وتستهدف فئة الباحثين عن سيارة تجمع بين الأداء، الرحابة والاستعمال الكهربائي اليومي. ويتم تسويق الطراز الجديد عبر أوطو نجمة، الموزع الحصري للعلامة بالمغرب، في خطوة توسع من خلالها BYD عرضها داخل فئة سيارات SUV الكبيرة متعددة الاستعمالات.

تعتمد BYD Ti7 على تقنية p-DM الهجينة القابلة للشحن،

إقرأ المزيد

By Lodj

لويكاند الخبر فوقتو

www.lodj.info

GAC GS7 2027 تصل إلى الإمارات.. SUV هجينة بقوة 501 حصان ومدى يتجاوز 1000 كيلومتر

دخلت GAC GS7 2027 رسمياً إلى السوق الإماراتية بنسختها الهجينة القابلة للشحن الخارجي PHEV، عبر وكيل العلامة الصينية قرقاش للسيارات، لتقدم مزيجاً يجمع بين الأداء القوي، والمدى الطويل، والتقنيات المتقدمة، إلى جانب مستويات مرتفعة من التجهيز والفخامة. ويبدأ سعر السيارة في الإمارات من 159,900 درهم إماراتي، ما يضعها في منافسة مباشرة ضمن فئة سيارات الـSUV الهجينة القابلة للشحن، خصوصاً مع منظومة الدفع الرباعي والأرقام التي تقدمها على مستوى القوة والمدى.

فورد تبتكر F-150 كمصنع متنقل.. ذراع روبوتية وطابعة ثلاثية الأبعاد في صندوق الشاحنة

قد لا تكتفي شاحنة العمل في المستقبل بنقل المعدات ومواد البناء إلى مواقع المشاريع، بل قد تصبح قادرة على تصنيع القطع والأدوات والإصلاحات اللازمة في موقع العمل نفسه. هذا التصور بدأت شركة فورد تترجمه إلى فكرة تقنية واضحة من خلال براءة اختراع جديدة تكشف عن تصور مبتكر لتحويل شاحنتها الشهيرة F-150 إلى ورشة تصنيع متنقلة. وتحمل براءة الاختراع رقم 12723418، وتصف نظاماً يعتمد على ذراع روبوتية مدمجة في الصندوق الخلفي للشاحنة.

فولكس فاجن تختبر مستقبل السيارات الكهربائية.. انسيابية استثنائية لتعزيز المدى وكفاءة الطاقة

تواصل شركة فولكس فاجن إعادة التفكير في مستقبل سياراتها الكهربائية، من خلال مشروع هندسي جديد يحمل اسم «Mission Efficiency»، أو «مشروع الكفاءة»، يركز على خفض مقاومة الهواء إلى مستويات غير مسبوقة، بهدف تحسين كفاءة استهلاك الطاقة وزيادة مدى القيادة دون الحاجة إلى الاعتماد على بطاريات أكبر وأثقل. وكشفت الشركة الألمانية عن صور تشويقية لسيارة اختبارية جديدة تخضع لاختبارات دقيقة داخل نفق للرياح، في خطوة تعكس توجهها نحو تطوير جيل جديد من السيارات الكهربائية التي تجمع بين التصميم الجريء والكفاءة الديناميكية الهوائية.

رحل إلى دار البقاء

وفاة القيادي الاستقلالي والوزير والبرلماني السابق عبد الحق التازي

تسلا رودستر الجديدة تخرج من سنوات الانتظار.. كشف مرتقب وتقنيات مستوحاة من الفضاء

بعد نحو عقد من الوعود والتأجيلات، يبدو أن تسلا رودستر الجديدة تستعد أخيراً للخروج من دائرة الانتظار الطويل. فقد أعلنت تسلا رسمياً عن موعد الحدث المرتقب للكشف عن الجيل الثاني من سيارتها الرياضية الكهربائية، في خطوة تعيد واحدة من أكثر مشاريع الشركة إثارة للجدل إلى الواجهة. ومنذ الكشف عن رودستر الجديدة لأول مرة عام 2017، ظلت السيارة حاضرة في تصريحات إيلون ماسك وتوقعات عشاق السيارات، من دون أن تصل إلى مرحلة الإنتاج التجاري.

فيراري بوروسانغوي بلمسات منصوري.. جرأة تصميمية تثير الجدل بسعر يقترب من 700 ألف دولار

عادت شركة التعديل الألمانية منصوري (Mansory) إلى واجهة المشهد من جديد، وهذه المرة من خلال واحدة من أكثر السيارات الإيطالية تميزاً وإثارة للجدل، فيراري بوروسانغوي (Ferrari Purosangue)، أول سيارة ذات طابع كروس أوفر من العلامة الإيطالية العريقة. وكعادتها، لم تكتفِ منصوري بإضافة بعض اللمسات الجمالية المحدودة، بل اختارت أن تمنح بوروسانغوي شخصية مختلفة تماماً، تجمع بين التفاصيل الهجومية والمواد الفاخرة والألوان الجريئة. وكشفت منصوري أمريكا عن حزمة التعديل الخارجية التي تحمل اسم Soft Kit،

إكس بنغ GX تتقمص شخصية رنج روفر.. تعديل صيني يثير الجدل ويكشف مفارقة الأسعار

في زمن أصبحت فيه الصور المولدة بالذكاء الاصطناعي قادرة على تحويل أي سيارة إلى أخرى خلال ثوانٍ، قد يبدو مشهد إكس بنغ GX بملامح مستوحاة من رنج روفر مجرد تصميم رقمي متقن. لكن المفاجأة أن السيارة حقيقية بالفعل، وأن النسخة المعدلة ظهرت في الصين، لتفتح من جديد النقاش حول حدود التشابه بين السيارات وتعديلات ما بعد البيع. فقد اختار مالك إحدى سيارات إكس بنغ GX أن يمنحها مظهراً أقرب إلى سيارة رنج روفر البريطانية، مستفيداً من حقيقة أن تصميم GX نفسه أثار منذ ظهوره مقارنات مع سيارات SUV الفاخرة القادمة من بريطانيا.

By Lodj
LODJ
LODJ
انضم إلى قناتنا
على واتساب
لتبقى على اطلاع بأحدث الأخبار !
www.lodj.ma

المغرب يبني جيلاً جديداً من خبراء الذكاء الاصطناعي.. 1 200 موهبة سنوياً ابتداءً من 2027

بعد ستة أشهر فقط من إطلاقه، يدخل برنامج «جيل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء» (AIoT Génération) مرحلة جديدة من مساره، مع توسيع نطاقه وطنياً، في إطار رؤية تهدف إلى جعل الشباب المغربي في قلب التحول الرقمي وبناء اقتصاد قائم على الابتكار والكفاءات.

ويأتي هذا البرنامج ضمن طموحات استراتيجية المغرب الرقمي 2030 وخارطة الطريق «Morocco Made AI»، من خلال تطوير مهارات وطنية متخصصة في الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، وتعزيز الابتكار والتشغيل والسيادة الرقمية للمملكة.

المشروع ثمرة شراكة بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ومؤسسة محمد الخامس للتضامن، وشركة ABA Technology، بهدف تكوين جيل جديد من المواهب القادرة على مواكبة التقنيات التي ترسم ملامح اقتصاد المستقبل، من الذكاء الاصطناعي الوكيلي والذكاء الاصطناعي الفيزيائي إلى إنترنت الأشياء، عبر الجمع بين التكوين النظري والتطبيق العملي.

وخلال زيارة مركز البرنامج بمدينة سلا، تم الوقوف على النتائج الأولى بعد ستة أشهر من الإطلاق. فقد سجل البرنامج أكثر من 2118 طلب ترشيح، فيما يضم حالياً 95 موهبة موزعة بين مركزي سلا والدار البيضاء.

كما أنهى الفوج الأول، الذي يضم 46 موهبة، مرحلته التكوينية قبل الانتقال إلى مرحلة إنجاز مشاريع تطبيقية داخل بيئة مهنية، حيث تم إدماج جميع المستفيدين في مشاريع تغطي قطاعات حيوية تشمل الصحة، والمناجم، والصناعة، والمالية، واللوجستيك، والبحث العلمي، والتعليم، والتكنولوجيات الرقمية.

اليوم، ينتقل البرنامج إلى مرحلة التوسع عبر إطلاق أفواج جديدة في الدار البيضاء وفاس ووجدة، مع طموح للوصول إلى قدرة تكوين تصل إلى 1200 موهبة سنوياً ابتداءً من 2027.

رهان «AIoT Génération» لا يقتصر على تكوين خبرات تقنية فقط، بل يعكس توجهاً أوسع نحو بناء قدرة وطنية تجعل الشباب المغربي فاعلاً أساسياً في التحول التكنولوجي والإنتاجي، والمساهمة في اقتصاد رقمي قائم على المعرفة والابتكار.

LODJ.MA

L'OPINION DES JEUNES

MERCI À NOTRE COMMUNAUTÉ !

40 MILLIONS DE VUES

SUR INSTAGRAM

AU COURS DES

30 DERNIERS JOURS

UNE COMMUNAUTÉ ENGAGÉE

UNE INFORMATION INDÉPENDANTE

DES CONTENUS QUI COMPTENT

MERCI POUR VOTRE CONFIANCE

Ensemble, continuons

À FAIRE LA DIFFÉRENCE !

WWW.LODJ.MA

69 درهماً للشهر.. إنوي يطلق عرضاً موجهاً لاستخدامات الشباب الرقمية

بمناسبة الدخول المدرسي، أطلق إنوي عرضاً جديداً للهاتف المحمول يستهدف بشكل مباشر الاستخدامات الرقمية اليومية للشباب والطلبة، بسعر 69 درهماً شهرياً، مع تركيبة تجمع بين الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والمكالمات.

ويقترح العرض 10 جيغا من الإنترنت، إضافة إلى 10 جيغا مخصصة لشبكات التواصل الاجتماعي، وساعة واحدة من المكالمات، إلى جانب واتساب غير محدود حتى بعد استنفاد رصيد الإنترنت.

إقرأ المزيد

ترامب يندد بـ«مؤامرة» ضد الذكاء الاصطناعي ويحذر من استفادة الصين

ندد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بما وصفه بـ«مؤامرة» تستهدف الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات في الولايات المتحدة، مجدداً رفضه الدعوات المطالبة بفرض قيود إضافية على تطوير هذه التكنولوجيا، في وقت تتصاعد فيه التحذيرات داخل قطاع التكنولوجيا من مخاطر التسارع الكبير في قدرات أنظمة الذكاء الاصطناعي.

وقال ترامب، في منشور على منصته «تروث سوشال»، إن الولايات المتحدة تتوفر بالفعل على صلاحيات تنظيمية وقانونية واسعة لمراقبة

إقرأ المزيد

MintIncorporation تختار المغرب بوابة لتوسيع نشاطها في الروبوتات التعليمية

تستعد سوق التكنولوجيا التعليمية في المغرب لاستقبال حلول جديدة تجمع بين الروبوتات والذكاء الاصطناعي، بعد دخول مجموعة Mint Incorporation، المدرجة في بورصة ناسداك والمتمركزة في هونغ كونغ، في شراكة مع الشركة المغربية Edvance Innovation لتسويق روبوتاتها التعليمية انطلاقاً من المملكة نحو أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبموجب مذكرة تفاهم بين الطرفين، تحصل Edvance Innovation على حقوق التوزيع الحصري لمنتجات

إقرأ المزيد

LA WEB TV

100% digitale
100% Made in Morroco

WWW.LODJ.MA

سبيس إكس تطلق ثلاثة أقمار اتصالات جديدة إلى المدار

واصلت شركة سبيس إكس الأمريكية تعزيز نشاطها الفضائي، بعدما نجحت في إطلاق ثلاثة أقمار اصطناعية جديدة للاتصالات تابعة لشركة SES إلى مدار الأرض المتوسط، ضمن منظومة O3b mPOWER. وانطلق صاروخ فالكون 9 من محطة كيب كانافيرال للقوة الفضائية في ولاية فلوريدا، حاملاً الأقمار الثلاثة إلى الفضاء، في مهمة جديدة تضاف إلى سلسلة عمليات الإطلاق التي تنفذها الشركة خلال العام الجاري. وبعد إتمام المرحلة الأولى من الرحلة، عادت المرحلة الأولى من الصاروخ إلى الأرض بنجاح، حيث هبطت على متن سفينة ذاتية التشغيل في المحيط الأطلسي، بينما واصلت المرحلة العليا رحلتها لنشر الأقمار الاصطناعية الثلاثة وفق البرنامج المحدد.

سهم سوفت بنك يتراجع.. مخاوف الذكاء الاصطناعي تمتد من المختبرات إلى الأسواق

لم تعد المخاوف المرتبطة بالذكاء الاصطناعي شأناً تقنياً أو نقاشاً مستقبلياً يدور داخل الأوساط العلمية، بل أصبحت قادرة على تحريك الأسواق المالية والتأثير في قرارات المستثمرين. ويبرز تراجع سهم مجموعة سوفت بنك اليابانية في هذا السياق، بعدما أثارت الدعوات المتزايدة إلى إبطاء وتيرة تطوير الذكاء الاصطناعي قلقاً بشأن مستقبل الاستثمارات الضخمة المرتبطة بهذا القطاع. وتكتسب حالة سوفت بنك أهمية خاصة بالنظر إلى انكشاف المجموعة الكبير على منظومة الذكاء الاصطناعي واستثماراتها الواسعة في الشركات والتقنيات المرتبطة به. ولذلك، فإن أي تحول في مزاج المستثمرين تجاه القطاع .

من المغرب إلى GTC Berlin.. ABA Fusion AI تدخل واجهة الذكاء الاصطناعي العالمية

تستعد ABA Fusion AI، الذراع المتخصص في الذكاء الاصطناعي لدى ABA Technology، للمشاركة في GTC Berlin 2026 بعدما اختارتها شركة NVIDIA لعرض حلولها خلال الحدث المرتقب تنظيمه في برلين بين 20 و22 أكتوبر 2026. وتشكل هذه المشاركة محطة جديدة في المسار الدولي للشركة، التي تراهن على تقديم بنية تكنولوجية صُممت وطُورت انطلاقاً من المغرب، بهدف مساعدة المؤسسات والمقاولات على الانتقال من مرحلة تجريب حلول الذكاء الاصطناعي إلى إدماجها فعلياً داخل العمليات اليومية.

By Lodj

بوابتك

نحو أخر الأخبار

www.lodj.info

Rision Magic.. حين يتحول الهاتف الذكي إلى عين حرارية تكشف ما لا تراه العين

لم يعد الهاتف الذكي مجرد وسيلة للاتصال والتصوير والوصول إلى التطبيقات، بل أصبح منصة يمكن أن تتحول، بفضل الملحقات الذكية، إلى أداة قادرة على أداء مهام كانت تتطلب في السابق أجهزة متخصصة ومكلفة. ومن بين هذه الاستخدامات تبرز كاميرات التصوير الحراري المحمولة، التي تفتح نافذة مختلفة على الأشياء من خلال الكشف عن الفروقات في درجات الحرارة. وفي هذا السياق، تأتي Rision Magic كحل صغير الحجم يسعى إلى تحويل الهاتف الذكي إلى كاميرا حرارية محمولة، قادرة على رصد الاختلافات الحرارية وعرضها بطريقة تساعد المستخدم على اكتشاف بعض المشكلات التي قد يصعب ملاحظتها بالعين المجردة.

Roblox Everywhere.. حين تتحول منصة الألعاب إلى عالم رقمي بلا حدود

تبدو صناعة ألعاب الفيديو أمام تحول جديد، تقوده المنصات التي لم تعد تكتفي بتقديم الألعاب للمستخدمين، بل تسعى إلى إعادة تعريف الطريقة التي تُصنع بها هذه الألعاب وتوزع وتُستهلك. وفي هذا السياق، تبرز مبادرة Roblox Everywhere باعتبارها خطوة تستهدف توسيع حضور ألعاب Roblox خارج حدود المنصة التقليدية، وفتح المجال أمام المطورين للوصول إلى جمهور أوسع عبر أجهزة وبيئات مختلفة. الفكرة الأساسية تبدو بسيطة في ظاهرها، لكنها تحمل أبعاداً مهمة: أن يتمكن صانعو الألعاب من تقديم أعمالهم في شكل تطبيقات مستقلة يمكن تشغيلها على الهواتف وأجهزة الكمبيوتر ووحدات الألعاب.

أنثروبيك ترسم سيناريوهات صادمة لمستقبل الذكاء الاصطناعي وسوق العمل

هل يستطيع الذكاء الاصطناعي أن يخلق ثروة اقتصادية هائلة، وفي الوقت نفسه يزيد الضغط على فئات واسعة من العاملين؟ هذا السؤال يحاول نموذج اقتصادي طورته شركة Anthropic الإجابة عنه من خلال استشراف عدد من المسارات المحتملة للاقتصاد الأمريكي في أفق سنة 2030. ويشير أحد أكثر السيناريوهات تفاؤلاً بشأن قدرات الذكاء الاصطناعي إلى إمكانية تسجيل نمو اقتصادي سنوي يصل إلى 15 في المائة. غير أن هذا الرقم لا يمثل توقعاً مؤكداً، بل ينتمي إلى السيناريو الأكثر تطرفاً ضمن النموذج، حيث يفترض أن يصبح الذكاء الاصطناعي أكثر إنتاجية من الإنسان .

وطني مستقبلي

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES
23 SEPTEMBRE 2026

UN MAROC PLUS JUSTE PLUS FORT

حزب الاستقلال
PARTI DE L'ISTIQLAL

Notre patrie Notre avenir

Posez vos questions sur le programme électoral !

Famille et valeurs
Zéro corruption
Pouvoir d'achat
Éducation
Santé
Logement
Emploi et jeunesse
Souveraineté économique
Développement territorial

Notre patrie Notre avenir

Chatbot
du programme électoral
Démarrer la discussion

NOUVEAU

Le Chatbot du programme électoral du Parti de l'Istiqlal

Des réponses claires, fiables et accessibles pour tous les citoyens

Des réponses fiables

Un langage simple

Disponible 24h/24

Pour tous les citoyens

Scannez et posez vos questions !

WWW.LODJ.MA